جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور السياسات الإسرائيلية الداخلية في تنامي العنف داخل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني (2009 – 2020م)

إعداد
دانا صبحي محمد يوسف

إشراف
د. إبراهيم أبو جابر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2021م

دور السياسات الإسرائيلية الداخلية في تنامي العنف داخل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني (2009 – 2020م)

إعداد

دانا صبحي محمد يوسف

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/01/23م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة: **التوقيع**

1. د. إبراهيم أبو جابر / مشرفاً ورئيساً .....

2. أ. د. أيمن يوسف / ممتحناً خارجياً .....

3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً .....

الإهداء

إلى أبي

إلى أمي

إلى اهلي وصديقاتي

إلى كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمل

اهديكم جميعاً هذا العمل المتواضع

دانا يوسف

الشكر والتقدير

بدايةً؛ اشكر الله العلي القدير على اتمامي هذا العمل. كما واتقدم بخالص الشكر والاحترام للدكتور (ابراهيم أبو جابر) على ما قدمه لي من ارشاداتٍ خلال انجازي لهذه الرسالة. كما واشكر جميع الاساتذة العاملين في جامعة النجاح الوطنية/ برنامج التخطيط والتنمية السياسية على ما قدموه لي من علم ومعرفة خلال دراستي للماجستير.

ولا أنسى في هذا المقام أن اتقدم بخالص الشكر لكل من ساهم وساعد في انجاز هذا العلم، فلهم مني كل احترامٍ وتقدير.

" رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم "سورة البقرة – آية (127)

دانا يوسف

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

دور السياسات الإسرائيلية الداخلية في تنامي العنف داخـــل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني (2009 – 2020م)

أقر بأن كل ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	اسم الطالبة: دانا لبنى محمد يوسف
Signature:	التوقيع:
Date:	التاريخ: 2021/11/23

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ط
	الملخص	ي
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وخلفيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	أسئلة الدراسة	5
4.1	أهمية الدراسة ومبرراتها	5
5.1	أهداف الدراسة	6
6.1	فرضيات الدراسة	7
7.1	منهجية الدراسة	7
8.1	حدود الدراسة	8
9.1	مصطلحات الدراسة	9
10.1	الدراسات السابقة	11
11.1	التعقيب على الدراسات السابقة	15
	الفصل الثاني: الأوضاع العامة للمجتمع العربي في الداخل المحتل	**16**
1.2	التعداد السكاني لفلسطينيي الداخل المحتل	17
2.2	الوضع الأسري لفلسطينيي الداخل المحتل	20
1.2.2	الجانب المفاهيمي للأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل	20
2.2.2	الأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل	21
3.2	البناء الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل	23
1.3.2	مفهوم البناء الاجتماعي	23
2.3.2	الواقع الاجتماعي العام لفلسطينيي الداخل المحتل	24

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.2	الإطار السياسي العام لفلسطينيي الداخل المحتل	26
1.4.2	نشوء الجانب السياسي لفلسطينيي الداخل المحتل	27
2.4.2	التيارات السياسية لفلسطينيي الداخل المحتل	28
5.2	النمط الاقتصادي العام لفلسطينيي الداخل المحتل	34
1.5.2	مفهوم النمط	35
2.5.2	الشكل الاقتصادي العام لفلسطينيي الداخل المحتل	35
6.2	المنظومة التعليمية لفلسطينيي الداخل المحتل	385
1.6.2	الجهاز التعليمي لفلسطينيي الداخل المحتل	38
2.6.2	فلسطينيو الداخل المحتل والتعليم في الكيان الإسرائيلي	40
1.2.6.2	التعليم العام (الإلزامي)	40
2.2.6.2	التعليم العالي (التعليم الجامعي)	42
7.2	فلسطينيو الداخل المحتل والهوية الفلسطينية	45
	الفصل الثالث: السياسات الإسرائيلية الداخلية تُجاه المجتمع العربي في الداخل المحتل	**49**
1.3	سياسة نهب الأرض	50
2.3	سياسة التضييق السكني والعمراني	52
3.3	سياسة القبضة الأمنية والعسكرية	55
4.3	سياسة تجريم الفلسطينيين	57
5.3	سياسة التحديث الاجتماعي المنقوص	58
1.5.3	مفهوم التحديث الاجتماعي	59
2.5.3	انتقاص التحديث الاجتماعي كسياسةٍ إسرائيليةٍ	59
6.3	سياسة الأسرلة	60
1.6.3	مفهوم الأسرلة	61
2.6.3	الهوية مقابل المواطنة كنتاجٍ لسياسة الأسرلة	62
7.3	سياسة سن القوانين والتشريعات العنصرية	64
1.7.3	قانون القومية (يهودية الدولة)	64
2.7.3	قانون كامينتس	67
8.3	سياسة التهويد التربوي والتعليمي	70

الرقم	الموضوع	الصفحة
9.3	سياسة المجتمع الاستهلاكي	72
10.3	سياسة التفريغ الديموغرافي (التهجير الصامت)	75
11.3	سياسة الفوضى الأمنية (الاجتماعية والمجتمعية)	78
	الفصل الرابع: انعكاسات السياسات الإسرائيلية الداخلية العامة على تنامي العنف في المجتمع العربي في الداخل المحتل	**84**
1.4	انعدام الشعور بالمواطنة	85
2.4	فقدان الأمن والأمان الاجتماعي	88
3.4	انتشار الفوضى والارتباط مع جماعات العالم السفلي	94
4.4	ظاهرة حمل واقتناء السلاح	97
5.4	زعزعة المنظومة القيمية والأخلاقية والدينية	99
6.4	تعزيز الطائفية والمناطقية	104
7.4	إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية	107
8.4	دور فلسطينيي الداخل المحتل في التصدي للسياسات الإسرائيلية الداخلية	109
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	**117**
1.5	النتائج	118
2.5	التوصيات	122
	قائمة المصادر والمراجع	**125**
	Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	أعداد ضحايا العنف والارهاب المدني في المجتمع العربي والفلسطيني في الداخل المحتل خلال الاعوام ما بين (2011 – 2019)م	93
جدول (2)	أعداد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل فيما يتعلق بأداة القتل	99
جدول (3)	أعداد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل فيما يتعلق بالجنس	102
جدول (4)	أعداد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل فيما يتعلق بالفئة العمرية وشريحة الجيل	103
جدول (5)	توزيع عدد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل وفقاً للتوزيع المناطقي	106

دور السياسات الإسرائيلية الداخلية في تنامي العنف داخل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني (2009 – 2020م)

إعداد

دانا صبحي محمد يوسف

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسات الإسرائيلية الداخلية في تنامي العنف داخل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني خلال الفترة ما بين (2009 – 2020)م، أي خلال فترة حكم (بنيامين نتنياهو)، واشتداد وتيرة حكم اليمين الإسرائيلي. تمحورت مشكلة الدراسة حول ظاهرة تنامي العنف في المجتمع العربي في الداخل المحتل؛ والتي باتت قضيةً ومسألةً تمس الوجود الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، في ظل تقاعس السلطات الإسرائيلية عن الحد من حالة العنف المنتشرة في الداخل الفلسطيني وعلى جميع المستويات القانونية والإجرائية والعقابية التي تشير إلى وجود دور للاحتلال الإسرائيلي في هذا التنامي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، ومعرفة دور السياسات الإسرائيلية في تنامي العنف داخل الأوساط الفلسطينية والعربية في الداخل المحتل؛ وضعت الباحثة تساؤلاً مركزياً تمحورت حوله جميع اجزاء الدراسة، وهو: " ما هو دور السياسات الإسرائيلية الداخلية في تنامي العنف داخل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني؟ ". ولأجل ذلك، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة للإجابة عن سؤال الدراسة المركزي، مع تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، تناولت خلالها الواقع العام لفلسطينيي الداخل المحتل، والسياسات الإسرائيلية المفروضة عليهم، ومدى تأثير هذه السياسات في تنامي ظاهرة العنف في أوساطهم الاجتماعية والحياتية.

تناولت الباحثة في الفصل الأول من هذه الدراسة مقدمة عامة عن موضوع الدراسة، ثم التطرق لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها، واهميتها واهدافها المرجو تحقيقها. أما في الفصل الثاني، فقد تناولت الباحثة الحالة العامة لفلسطينيي 48 داخل الكيان إسرائيلي، خاصةً من الناحية الاجتماعية الخاصة بالوسط العربي عامةً. وفي الفصل الثالث، فقد تحدثت الباحثة عن أوجه

السياسات الداخلية التي تُطبقها المؤسسة الإسرائيلية الأمنية والسياسية على الوسط العربي في الداخل المحتل. بحيث تتنوع هذه السياسات بين الشكل الاجتماعي والتربوي والثقافي والقانوني، والتي تصب في نهاية المطاف؛ نحو استهداف الوجود الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، وتغذية وتنمية الكثير من الظواهر الاجتماعية بينهم، سيما ظاهرة العنف والقتل والاقتتال.

أما عن الفصل الرابع من هذه الدراسة، وهو فصلها المحوري، فقد تحدثت الباحثة فيه عن دور السياسة الإسرائيلية الداخلية تُجاه فلسطينيي 48 في تعزيز وتغذية وتنمية ظاهرة العنف في صفوفهم ومجتمعاتهم وأماكن تواجدهم وسُكناهم. عبر سلسلةً منظمةً وموجهةً صوبهم، تأخذ الأبعاد القانونية لمنظومة التشريعات الناظمة لحياتهم الاجتماعية، وانتشار السلاح، وغض الطرف عن الكثير من الممارسات العُنفية واللاقانونية. وهو شأن يُسهم في تعزيز مثل هذه الظواهر، والتي لها اهدافٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ احتلاليةٍ واحلاليةٍ مرجوة من قبل المؤسسة الامنية الإسرائيلية.

أما في الفصل الخامس والأخير من هذه الدراسة، فقد تناولت الباحثة فيه أهم النتائج التي توصلت إليها خلالها هذه الدراسة، والتي تمثل أهمها: تُترجم سياسة الأسرلة الواقع الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل من حيث حالة الحشد والاحتقان الحياتي الذي يُغذيه الكيان الإسرائيلي في الوسط المجتمعي العربي المتواجد بداخله، والتي توفر كل الظروف المناسبة لانتشار ظاهرة العنف في وسطهم الحياتي والمعيشي. إضافةً لضرورة مجابهة سياسات الأسرلة بتعزيز الهوية الفلسطينية، ومحاربة التحديث المدني والاجتماعي المنقوص. وأهمية مُحاربة اوكار الجريمة وتشكيلات جماعات العالم السفلي داخل الوسط السكني والمعيشي لفلسطينيي الداخل المحتل. وضرورة الاستمرار في تنظيم المزيد من الاحتجاجات والمظاهرات المنادية بضرورة إلزام المؤسسات الأمنية والسياسية الإسرائيلية بتحقيق السلم والاستقرار المجتمعي لفلسطينيي الداخل المحتل وفقاً لما تكلفه مواطنتهم بذلك، فضلاً عن تفعيل هذه المطالبات أمام الكنيست الإسرائيلي بشكلٍ مستمرٍ ومنتظم. إضافةً لأهمية إعادة الاعتبار للقيم الوطنية والدينية الداعية للتكافل الاجتماعي، بدلاً من اللجوء للعنف والاقتتال لتسوية الخلافات لدى فلسطينيي الداخل المحتل.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

1.1 مقدمة الدراسة

عقب الاعلان عن قيام الكيان الإسرائيلي في العام 1948م؛ وجد الفلسطينيون أنفسهم ضمن دائرة الاستهداف الإسرائيلي بوسائل وادواتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وفكريةٍ وثقافيةٍ وسياسية. فقد أصبح الوجود الفلسطيني، وبعد نكبة عام 1948م؛ ضمن شريحةً عربيةً يسعى صُناع القرار الإسرائيلي لاستهدافهم وإفسادهم بغية تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية وفكرية تهدف إلى فصل الفلسطيني عن جذوره وأرضه، وتأصيله التاريخي والاجتماعي والثقافي الرامي لطمس معالم الوجود الفلسطيني، وتغييب وعيه بأهمية وعدالة قضيته، وإقصائه عن هويته وثقافته الوطنية.[1]

على إثر ذلك، بات جزءً من الفلسطينيون، والذين أُطلق عليهم لاحقاً عدة تسميات رسمية وغير رسمية[2]، وبعد أن أصبحوا مواطنين في الكيان الإسرائيلي؛ أولى ضحايا الاحتلال الصهيوني. لذلك، سعت الجهات الإسرائيلية، وبمختلف مستوياتها السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية، إلى استهداف هذا الوجود والتواجد الفلسطيني بداخلها[3]. ليباشر الكيان الإسرائيلي بعد ذلك، وبمساعٍ حثيثةٍ لإنفاذ مشروعه الاحتلالي والاحلالي؛ بعزل الفلسطينيين عن محيطهم العربيّ، والتضييق المستمر الساعي لطمس هويتهم العربية والفلسطينية، والتهميش والاقصاء من مختلف المشاهد السياسية والاجتماعية، وتطبيق سياسات عنصرية بحقهم، والتحكم بمختلف مسارات حياتهم العلمية والعملية والاجتماعية والثقافية، ومصادرة علاقتهم بوطنهم، وسلبهم

---

[1] ميعاري، محمود، **مناهج التعليم العربي في إسرائيل**، ج 1، دراسات نقدية في مناهج اللغة العبرية والمدنيات والجغرافيا والتاريخ، الناصرة: لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، المجلس التربوي العربي، 2014م، ص 2 – 5.

[2] **من هذه التسميات:** مواطنو الداخل المحتل، فلسطينيو الداخل، عرب 48، عرب الداخل، المجتمع العربي في إسرائيل، المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وغيرها من التسميات، والتي تُشير إلى الوجود الفلسطيني في داخل إسرائيل.

[3] روحانا، نديم، **وثيقة حيفا والفلسطينيون في إسرائيل: من هامش سياسي الى مركز أخلاقي**، في: **مستقبل الأقلية الفلسطينيّة في إسرائيل**، خليل نخلة (محرراً)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2008م، ص 76 – 80.

لمواردهم ومُكتسباتهم الاقتصادية، ليجد الفلسطينيون أنفسهم، ومع مرور الوقت؛ على هامش اهتمامات الكيان الإسرائيلي[1]. وهو شأن تصاعدت وتيرته في الآونة الأخيرة مع وصول النخب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة والعنصرية إلى زمام الحكم في الكيان الإسرائيلي.

على هذا النحو، تشكل المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل. فرغم المبنى الأساسي والسياسي للكيان الإسرائيلي، والذي يفترض فيه بأنه (دولةٍ) مدنيةٍ وديمقراطية؛ إلا أن المُمارسات الإسرائيلية في حق المجتمع الفلسطيني جاءت مخالفةً لذلك، وأثرت كثيراً على المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل، سيما في الفترة الأولى التي تلت قيام الكيان إسرائيلي، بحيث تشكل المجتمع الفلسطيني داخله بشيءٍ من العزلة عن امتداده العربي بباقي مناطق وأراضِ فلسطين التاريخية.[2]

وفقاً لهذه المعادلة، سعى الكيان الإسرائيلي إلى اتباع سياسةً مدروسةً في توزيع المجتمع العربي الفلسطيني على شكل كانتوناتٍ داخليةٍ تفقده القدرة على مقاومة الاحتلال من جهةٍ، وتذويبه في المجتمع الإسرائيلي من جهةٍ أخرى، لكن وفقاً لرؤىً سياسيةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ وتربويةٍ تكون مخالفةً لتلك المتبعة مع المجتمع اليهودي نفسه. بحيث يتشتت الوجود العربي الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، مما يُسهل على الأخير إنفاذ سياساته الداخلية فيه، كتغذية ظهور العديد من الظواهر الاجتماعية الرامية لتفتيت المجتمع الفلسطيني، والعبث بهويته القومية والوطنية، بغية ضرب استقراره الاجتماعي، وبالتالي، سهولة ممارسة أي سياساتٍ عبثيةٍ تصب في الصالح العام الإسرائيلي، كتعزيز ظاهرة تنامي العنف داخل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني.[3]

---

[1] روحانا، نديم، **وثيقة حيفا والفلسطينيون في إسرائيل: من هامش سياسي الى مركز أخلاقي**، في: **مستقبل الأقلية الفلسطينيّة في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 77 – 81.

[2] خوري، صباغ وآخرون، **الأبحاث حول الفلسطينيين في إسرائيل: بين الأكاديمي والسياسي**، في: **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**، نديم روحانا وأريج صباغ خوري (محرران)، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، 2011م، ص 6 – 8.

[3] سرية، أبو رجب، " عن العنف في المجتمع العربي بإسرائيل "، جريدة الايام، 2019/10/11م. الرابط الالكتروني: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1377fff3y326631411Y1377fff3 .

لقد باتت ظاهرة تنامي العنف داخل المجتمع الفلسطيني في الكيان الإسرائيلي شأناً مقلقاً للكل الفلسطيني، خاصةً وأنها ظاهرة تتنامى أمام أنظار المؤسسة السياسية والقانونية والأمنية الإسرائيلية، باعتبارها المؤسسات المسؤولة عن توفير الأمن والسلم المجتمعي لكافة المواطنين دون تمييزٍ لعرقٍ أو مذهبٍ أو انتماءٍ سياسيٍّ. لكن سكوت هذه المؤسسات على تنامي هذه الظاهرة، وتغذيتها بمختلف الطرق والوسائل والأساليب؛ يُشير إلى أنها سياسةٍ موجهةٍ ومبرمجةٍ ضد فلسطينيي الداخل المحتل، ولا تنفصل عن جملة السياسات التي يتبعها الكيان الإسرائيلي بحقه[1].

2.1 مشكلة الدراسة

لا تقتصر ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد فلسطينيي الداخل المحتل على النواحي الحياتية والمعيشية والسياسية فقط؛ بل أن تقاعس السلطات الإسرائيلية في الحد من حالة العنف المنتشرة في الداخل الفلسطيني، وعلى جميع المستويات القانونية والإجرائية والعقابية، تشير إلى وجود دورٍ للاحتلال الإسرائيلي في هذا التنامي، خاصةً وأن مثل هذه الظواهر والمظاهر تحدث أمام مرأى ومسمع القيادة السياسية والامنية والقانونية للكيان الإسرائيلي.

يسعى الكيان الإسرائيلي، وفي مساره نحو استهداف الوجود الفلسطيني فيه، وبالتزامن مع وصول التيارات المتطرفة إلى سدة الحكم فيه؛ إلى انتهاج جملةً من السياسات الداخلية التي تهدف إلى تغيير المعالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية الخاصة بفلسطينيي الداخل المحتل، كسن القوانين المشجعة على تنامي العنف، والعبث بمحتويات المناهج الدراسية الخاصة بالطلبة الفلسطينيين لديها، وزرع الفرقة والتشتت داخل الكيان الاجتماعي الفلسطيني، وغيرها من السياسات. لذلك، تُحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلها المركزي والرئيسي، والمتمثل بما يلي:

ما هو دور السياسات الإسرائيلية الداخلية في تنامي العنف داخل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني المحتل خلال الفترة ما بين (2009 – 2020)م؟

---

[1] سرية، أبو رجب، "**عن العنف في المجتمع العربي بإسرائيل**"، مرجع سابق.

3.1 أسئلة الدراسة

هناك عدة تساؤلاتٍ فرعيةٍ وثانويةٍ تهدف هذه الدراسة للإجابة عليها، تتمثل بما يلي: –

1. كيف لعبت السياسات الإسرائيلية دوراً في تغذية العنف في الوسط العربي؟.
2. ما هي السياسات الداخلية التي يُمارسها الكيان الإسرائيلي تُجاه التواجد الفلسطيني فيه؟.
3. كيف ساهمت السياسات الإسرائيلية في تنامي العوامل الاجتماعية (الفقر، الجهل، القبلية وغيرها) وانتشار ظاهرة العنف في الوسط العربي؟.
4. ما هي ارتباطات ظاهرة العنف في الوسط العربي بالعنف في الوسط الإسرائيلي؟.
5. هل تمتلك النخبة السياسية والمدنية والحكومية الفلسطينية في الداخل المحتل رؤية حول الحد من تنامي مثل هذه الظاهرة؟.

4.1 أهمية الدراسة ومبرراتها

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال سعي الكيان الإسرائيلي؛ ابقاء التواجد الفلسطيني فيه مُغيباً، وبعيداً عن قضاياه الوطنية والمصيرية، ومشتت التكوين والبُنية الاجتماعية، عبر تغذيته للعديد من مظاهر التفتت الاجتماعي بأساليب غير مباشرة وصلت حد استخدام العنف والقتل المتعمد وغير المتعمد داخل التجمعات الفلسطينية في الكيان الإسرائيلي، دون بذله للجهود اللازمة لحفظ السلم الأهلي والاجتماعي هناك، باعتبارهم مواطنون في هذا الكيان. الأمر الذي من شأنه مُفاقمة حالات التردي الاجتماعي، وتحولها لنتاجاتٍ ومخرجاتٍ للعنف في الوسط العربي، كالقتل، وانتشار الآفات الاجتماعية، وغياب الهوية الفلسطينية، وغيرها من النتاجات.

تنبع أهمية هذه الدراسة أيضاً بتناولها مسألةً وظاهرةً أخذت في التنامي داخل التواجد الفلسطيني في الكيان الإسرائيلي، والذي يُعول عليه كثيراً في إبقاء معالم التواجد الفلسطيني حاضراً داخل هذا الكيان. فهذا الوجود الفلسطيني يعكس حقيقة وأحقية الفلسطينيون في أرضهم

ووطنهم، ويحمل الهوية والقومية الفلسطينية الممتدة داخل الكيان الإسرائيلي وخارجه. لذلك، فإن حرف هذا المسار عن أهميته، عبر استخدام الكيان الاسرائيلي لسياساته الداخلية ضدهم؛ يعني حدوث الكثير من التصدعات في الدور السياسي والاجتماعي المُلقى والمُنتظر من فلسطينيي الداخل المحتل.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة، وبالدرجة الأولى، لمعرفة الدور الإسرائيلي في تنامي مظاهر العنف داخل الوجود العربي والفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م. فَمِثل هذا التنامي تحول لظاهرةٍ تسود بين الفلسطينيين داخل الكيان الإسرائيلي، الأمر الذي يُحتم الوقوف عليها، ومعرفة أسبابها ومسبباتها، والدور الإسرائيلي السياساتي الداخلي فيها. فمثلاً، لا تخلو وسائل الأعلام الفلسطينية والإسرائيلية وغيرها من الحديث عن تنامي هذه الحالة في الداخل الفلسطيني المحتل، والإشارة إلى وقوع ضحايا نتيجة لاستخدام العنف في تسوية الكثير من المسائل والخلافات، حتى وإن اخذت الطابع السياسي والاجتماعي. لذا، تهدف هذه الدراسة لتحقيق مجموعةً من الأهداف، والتي تتمثل بما يلي: –

1. التعرف على الواقع المعيشي والحياتي العام لفلسطينيي الداخل المحتل.
2. تناول دور السياسات الداخلية الإسرائيلية في تنمية وتغذية مثل هذه الظواهر في الداخل العربي والفلسطيني المحتل.
3. محاولة معرفة آليات التصدي الفلسطيني داخل إسرائيل لمثل هذه السياسات.
4. النظر في الآثار المترتبة لمثل هذه السياسات الإسرائيلية الداخلية بحق الوجود الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م.
5. محاولة الخروج بتوليفة من النتائج والتوصيات، والتي قد تخدم النخب السياسية والاجتماعية والمثقفة بالداخل الفلسطيني المحتل في التصدي لمثل هذه الظاهرة.

6. خلق الوعي الفلسطيني حول تنامي هذه الظاهرة، وإدراك درجة خطورتها على الكل الفلسطيني.

7. التعرف على العوامل الاجتماعية (الفقر، البطالة، الجهل، القبلية وغيرها) والمنتشرة في الوسط العربي، والمؤدية إلى تنامي انتشار ظاهرة العنف.

6.1 فرضيات الدراسة

ينظر الكيان الإسرائيلي عموماً لأي تواجدٍ فلسطينيٍّ بأنه خطرٍ يُحدق به، فهو يعي أن التواجد الفلسطيني في داخله؛ هو امتداد للكل الفلسطيني، حتى وإن أحدثت المواطنة الإسرائيلية منعطفاً اجتماعياً وسياسياً في التمثيل والهوية الفلسطينية. لذلك، تسعى هذه الدراسة للتحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. ساهمت السياسات الإسرائيلية الداخلية في زيادة العنف في الداخل الفلسطيني المحتل.

2. أثرت التحولات الاجتماعية والاقتصادية كثيراً في جعل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني أكثر عنفاً.

7.1 منهجية الدراسة

تُحاول هذه الدراسة الوصول إلى اجاباتٍ عن تساؤلاتها الرئيسية وغير الرئيسية، والتحقق من صحة فرضياتها واهدافها عبر استخدامها لعدة منهجيات دراسية وبحثية. يأتي في مقدمة هذه المنهجيات؛ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، باعتبار هذه الدراسة من المواضيع الحديثة نسبياً، وبعيدةً عن تسليط الضوء في ظل تنامي ظاهرة العنف بالداخل الفلسطيني المحتل. لذلك، سيتم وصف هذه الظاهرة، ومن ثم تحليلها لمعرفة الدور الإسرائيلي بها، ومدى تأثيرها على الوجود والتمثيل الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، معتمدةً على بعض المراجع الأدبية المتوفرة في هذا الشأن، والمراجع الإلكترونية المتطرقة لهذه الظاهرة، وبعض المقابلات المُسجلة والمُوثقة مع ذوي الاختصاص بموضوع وهدفية واهمية الدراسة.

إضافة لذلك، فسيتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، والذي سيرتكز على محاولة دراسة واستقراء الواقع المعيشي والعام للفلسطينيين داخل الكيان الإسرائيلي، للتعرف على الأسباب والمسببات التي قد تدفعهم نحو هذه الظاهرة وغيرها، والتي قد تتكامل مع السياسات الداخلية الإسرائيلية الرامية لتغذية وتنامي ظاهرة العنف في الداخل الفلسطيني المحتل، والتكامل العضوي والوظيفي للسياسات الإسرائيلية الداخلية بحق فلسطينيي الداخل المحتل. وبصورةٍ أخرى، فإن استخدام منهج دراسة الحالة سيساهم في دراسة ظاهرة العنف داخل الوسط العربي من ناحية البحث عن مسبباتها وآثارها ومحيط انتشارها، فضلاً عن التعرف عن آليات تكوينها، سواء كانت حالةٍ ذاتيةٍ أم حالةٍ طبيعيةٍ آخذة بالتمدد والانتشار داخل الوسط العربي بالداخل الفلسطيني المحتل.

8.1 حدود الدراسة

تتوزع حدود هذه الدراسة على النحو التالي:

الحدود البشرية: فلسطينيي الداخل الإسرائيلي المحتل عام 1948م، أي ممن يحملون المواطنة الإسرائيلية، والمعروفة في الأوساط الفلسطينية بـ (حملة الهوية الزرقاء).

الحدود المكانية: الأراضي الفلسطينية التي احتلها الكيان الإسرائيلي عام 1948م.

الحدود الزمانية: من 2009م إلى 2020م. وهي الفترة التي شهدت وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة الإسرائيلية إلى سدة الحكم في الكيان الإسرائيلي بقيادة (بنيامين نتنياهو) (Benjamin Netanyahu)[1]، مما أدى إلى تأصيل ظاهرة العنف داخل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، بسبب ما اقرته هذه الأحزاب الحاكمة من قوانين وتشريعات وممارسات ساهمت في تنامي ظاهرة العنف في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل.

[1] **بنيامين نتانياهو:** سياسي إسرائيلي، ورئيس حزب الليكود اليميني الإسرائيلي. أنظر الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/VVRZT .

الحدود الموضوعية: تنحصر هذه الدارسة حول موضوع دور السياسة الإسرائيلية الداخلية في تنامي العنف داخل المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، وما يتعلق بها من مواضيع رئيسية وفرعية تخدم الهدف العام لهذه الدراسة.

9.1 مصطلحات الدراسة

تتنوع المصطلحات والمفاهيم الخاصة بهذه الدراسة، لكن هناك عدة مفاهيم أولية وإجرائية تتعلق بمضمون هذه الدراسة، أهمها ما يلي:

السياسات الإسرائيلية الداخلية: وهي مجموعة من الإجراءات والوسائل والأساليب والقوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التشريعية والتنفيذية والإجرائية، والتي يستهدف بها الكيان الإسرائيلي الوجود العربي والفلسطيني في داخله. بحيث تتشكل هذه السياسات عبر جملةً من الممارسات الهادفة إلى ضرب الوجود الفلسطيني بالداخل المحتل، وهدم ثقافته وهويته الوطنية، وتغذية العديد من الظواهر السلبية فيه، وتعزيز خطاب الكراهية نحوه.[1]

تنامي: مصدرها نَمَى، وتعني اصطلاحاً: " الزيادة في الشيء والانتشار والكثرة ".[2]

العنف: مجموعة من الممارسات التي تستهدف فرداً أو جماعةً أو طبقةً اجتماعيةً بهدف استغلال وإخضاع طرفٍ آخرٍ في إطار علاقة غير متكافئة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً.[3]

أما **المفهوم الإجرائي للعنف في هذه الدراسة:** فهو يُشير، وفي المقام الاول، إلى معدل انتشار الجريمة الاجتماعية وغير الاجتماعية في الوسط العربي، سواء كان مسببها داخلي أو

---

[1] كبها، مصطفى (محرراً)، **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري**، منشورات المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل)، 2014م. انظر: صالح، سومر، " **سياسات تعزيز خطاب "يهودية الدّولة" في "إسرائيل" (2003 – 2013)** "، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع: 41 (1)، كانون الثاني/ 2017م، ص 67 – 70.

[2] معجم لسان العرب، م 5.

[3] أنظر: **معجم المصطلحات السياسية**، م 3، 1997م، ص 23 – 27. أنظر: قاسم، بارفس، **العنفُ في المجتمعات المعاصرة: مُواجَهات إثنوغرافيّة**، (ترجمة: هناء خليف غني)، المركز الأكاديمي للأبحاث، 2017م، ص 5 – 7.

خارجي، كما ويشير إلى تلك السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الوسط العربي بالداخل الفلسطيني.[1]

الداخل الفلسطيني: أو عرب 48، أو أي تسمية تُشير إلى الوجود العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي. فهم: " سكّان فلسطين الأصليّين الذين تسنّى لهم البقاء ضمن حدود الهدنة عام 1949م، بحيث تشكل هذا الوجود الفلسطيني بعد نكبة عام 1948م ضمن أقليةً عربيةً مارس الكيان الإسرائيلي عليها باقةً من السياسات العسكرية والأمنية والقانونية والاجتماعية ليُعيق تطورها الطبيعي، ويفصل وجودها عن امتدادها التاريخي والجغرافي للكل الفلسطيني ".[2]

الهوية: مفهوم اجتماعي وسياسي ونفسي يُشير إلى كيفية إدراك شعب ما لذاته، وكيفية تمايزه عن الآخرين، وهي تستند إلى مسلماتٍ ثقافيةٍ عامة، مرتبطة تاريخياً بقيمةٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ واقتصاديةٍ وثقافيةٍ للمجتمع.[3]

المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني: إشارة إلى التمثيل الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، ويُشار إليهم بالمجتمع العربي أو المجتمع الفلسطيني في الداخل الفلسطيني المحتل، إضافة لتسميتهم بعرب 48، وعرب الداخل المحتل، وعرب إسرائيل، أو الوسط العربي، أو مواطنو الخط الأخضر[4]، أو حملة الهوية الزرقاء (أي الهوية الإسرائيلية)، وغيرها من التسميات، والتي تُشير، بشكلٍ أو بآخر، إلى الوجود الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، سيما الأراضي الفلسطينية

---

[1] سرية، أبو رجب، " **عن العنف في المجتمع العربي بإسرائيل** "، مرجع سابق.

[2] أنظر: " **من هم الفلسطينيون في إسرائيل؟** "، موقع جمعية الجليل على الانترنت، الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/04f4C . أنظر: طباجة، حسان: **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011م.

[3] أمارة، محمد وآخرون، **مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب**، طمرة: ابن خلدون: الجمعية العربية للبحث والتطوير، 2005م، ص 17 – 20. أنظر: طيبي، بسام، **الهوية والرؤية العالمية في عالم متغير**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1992م، ص 62 – 63. انظر: عبد، محمد ابراهيم، **الهوية الثقافية العربية في عالم متغير**، د. ن، 2015م، ص 110 – 111.

[4] **الخط الأخضر:** وهو لفظ يطلق على الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة عام 1948م، والأراضي المحتلة عام 1967م. وقد حددته الأمم المتحدة بعد هدنة عام 1949م، والتي أعقبت الحرب التي خاضها بعض الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي عام 1948م. أنظر: الروابط الإلكترونية: https://2u.pw/kkwSy . https://2u.pw/ayoqc .

المحتلة عام 1948م[1]. بحيث تحمل هذه التسميات شكلاً سياسياً واجتماعياً وقانونياً يُحاول الكيان الإسرائيلي من خلاله وسَم هذا التمثيل الفلسطيني بطابعٍ مُختلفٍ عن الكل الفلسطيني.

اليمين السياسي: توجه وطيف سياسي يقوم بشكلٍ أساسيٍّ على مبدأ المحافظة القائمة على الايدولوجيا والعقيدة السياسية، بحيث تشتمل على النزعة المتطرفة، والتطرف، والتراتبية الاجتماعية، ومُعاداة الغير وفقاً للتوجهات الدينية وما شابه ذلك.[2]

اليسار السياسي: ذلك الطيف والوجه السياسي الذي يتبنّى بشكلٍ عام فكرة المساواة والسيادة الشعبية للمؤسسات السياسية والاقتصادية، بحيث تقوم أفكاره بشكلٍ أساسيٍّ على الاشتراكية.[3]

10.1 الدراسات السابقة

دراسة بعنوان: دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48 (2018م).[4]

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48. تلخصت مشكلة الدراسة في الإجابة عن مدى نجاح لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيز الانتماء لدى فلسطينيي 48. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج، كان أهمها: تأسست لجنة المتابعة من أجل بناء إطار جماعي يجمع كافة القوى السياسية والعمل على التنسيق فيما بينها واتخاذ قرارات جماعية ملزمة. ويكمن الهدف الأساسي من تشكيل لجنة المتابعة العليا في تجسيد فكرة الوحدة على أساس قومي بين جميع مركبات المجتمع السياسي. ويكون نطاق عمل لجنة المتابعة العليا في العديد من في مختلف المجالات التي تتعلق بدعم القضايا الوطنية الفلسطينية بالداخل

---

[1] أنظر: موقع عرب 48. الرابط الإلكتروني: https://www.arab48.com/ .

[2] انظر: موقع قناة الجزيرة نت على الانترنت، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/tIalv .

[3] كيالي، ماجد، " في البحث عن اليسار في العالم العربي "، موقع قناة الجزيرة على الانترنت، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/7Hr9O .

[4] الدرويش، عبد الرحمن، " **دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48** "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2018م.

المحتل. تتعدد التحديات التي تواجه أعمال هذه اللجنة والتي تتمثل بصعوبة التعامل مع الممارسات الإسرائيلية، مما يدفع اللجنة للعمل على تنمية فكرة البقاء في الأرض ورفض مصادرتها.

دراسة بعنوان: السياسات الإسرائيلية الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل: بين الاستمرارية والتغيير (2017م).[1]

تتناول هذه الدراسة قضية أو مسألة تصاعد وتيرة السياسات الإسرائيلية تُجاه الفلسطينيين في الداخل المحتل، سواء أكان ذلك في التشريعات القانونيّة، واقتراح القوانين التي تمس مكانة الفلسطينيين وهويتهم القومية والوطنية، أو الملاحقات السياساتية والاجتماعية الفعلية على أرض الواقع، والتي تستهدف الوجود الفلسطيني في الداخل المحتل. وذلك عبر طرح هذه القضايا وغيرها ضمن أطر معرفية، وفي سياقاتٍ تاريخيةٍ وسياسيةٍ واجتماعيةٍ وقانونية، تُمكننا من فهم هذه التحولات المتعاقبة في السياسات الإسرائيلية الداخلية ضد الوجود الفلسطيني لديها، والتي قد تكون تجديداً أو تصعيداً أو تعزيزاً في الأدوات والسياسات الإسرائيلية القائمة، والتي تمييز المشروع الاستعماري والاستيطاني والصهيوني في فلسطين.

دراسة بعنوان: مواطنة كولونيالية استيطانية: ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين (2016م).[2]

تفحص هذه الدراسة العلاقة بين الكيان الإسرائيلي والموطنين الفلسطينيين فيه، وتقدم قراءة بديلة ومقترحات تحليلية ومركزية لفهم هذه العلاقة المركبة وتطوراتها المتعاقبة. حيث ترى الدراسة أن هذه العلاقة خاصة ومعقدة، تحكمها سيطرة كولونيالية استيطانية جاء بها عرق أجنبي إلى أرض يدعي أنها تخصه، لتأخذ هذه العلاقة نضالاً مزدوجاً من قبل هذا الشعب؛ الاول ضد هذا المشروع الكولونيالي الهادف لإقامة وطن قومي لليهود، والثاني في محاولة

---

[1] قاضي، احمد سعيد، زغبي، وآخرون: " ***السياسات الإسرائيليّة الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل: بين الاستمرارية والتغيير*** "، **مجلة جدل**، مدى الكرمل، ع: 30، أيار/ 2017م.

[2] روحانا، نديم، خوري، أريج، " **مواطنة كولونيالية استيطانية: ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين** "، بيروت: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2016م.

الاستقلال عن هذا المشروع. بحيث تُشير هذه الدراسة إلى أن الفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي تمكنوا من البقاء، بطريقةٍ أو بأخرى، داخل هذا الكيان رغم باقة السياسات التي مورست ضدهم. وهو شأن دفع بالقيادات السياسية والاجتماعية الإسرائيلية لممارسة المزيد من السياسات الداخلية الهادفة لهدم هذا البقاء، سيما بوسائل قانونية وسياساتية واجتماعية جديدة.

دراسة بعنوان: دور فلسطينيي مناطق الـ 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني: قراءة في موقف المجتمع الفلسطيني (2015م).[1]

تناولت هذه الدراسة الحركة السياسية والانتخابية للأحزاب والهيئات السياسية في الداخل الفلسطيني المحتل، وذلك على إثر خوضها الانتخابات بقائمةٍ موحدةٍ عرفت باسم القائمة المشتركة. ترى هذه الدراسة أن مثل هذه القوائم تُشكل إنجاز قد يحمل في طيّاته مقدِّمات لمرحلة جديدة وواعدة في العمل السياسيّ العربي داخل الخط الأخضر، ولكن قد يكون، وبالمقدار نفسه، مؤقتّاً وقابلاً للاهتراء والتآكل، بل وقد يخفض أيضاً من سقف العمل الوطنيّ؛ وذلك إذا لم تعقبه خطوات ترتقي بهذه القائمة إلى مرحلة تتجاوز إنجازية تشكيلها، ومدى التقائها مع الأهداف العامة للمشروع التحرري والوطني الفلسطيني العام، وإدراكها للسياسات الإسرائيلية الداخلية تُجاه التمثيل الفلسطيني في الداخل الفلسطيني المحتل، وفهمها للتحولات في الوعي الأمني والسياسي في الكيان الإسرائيلي، ولمكانتهم ولدَورهم في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، ومدى تقارب هذا الدور مع المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967م.

قراءة في كتاب: الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع (2011م).[2]

يحوي هذا الكتاب؛ مجموعةً من الدراسات التي تتعلق في الوسط العربي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م. تستعرض هذه الدراسات الوضع التعليمي والأكاديمي لهذا

---

[1] شحادة، امطانس، صعابنة، عميد وآخرون، "***دور فلسطينيي مناطق الـ 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني: قراءة في موقف المجتمع الفلسطيني*** "، **مجلة جدل**، مدى الكرمل، ع: 25، ديسمبر/ 2015م.

[2] روحانا، نديم وآخرون، **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، 2011م.

الوسط، والوضع السياسي والاجتماعي، وموقفهم من التجنيد الإجباري في جيش الاحتلال الإسرائيلي، والانظمة السياسية والقانونية المطبقة عليهم، ودور لجنة المتابعة العربية العليا في التصدي لمثل هذه الإجراءات والسياسات التي تستهدف فلسطينيي 48.

قراءة في كتاب: الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة (2011م).[1]

يُخصص هذا الكتاب واقع المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل المحتل عقب وصول (بنيامين نتانياهو) إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وارتباط هذا الوصول برفع شعار (يهودية الدولة)؛ وتداعيات ذلك على الوسط العربي في الداخل المحتل. كما ويتناول هذا الكتاب أزمة الحكم المحلي العربي، وطمس الآثار العربية والإسلامية، وسياسات التخطيط التهويدية، والتطهير العرقي من خلال هدم المنازل وسحب الهويات، وتهويد التربية والتعليم، وقانون خصخصة الأراضي الذي يُسهّل نقل ملكية "أراضي الدولة" التي صادرتها "إسرائيل" أصلاً من أصحابها العرب إلى ملكية اليهود، وغيرها من المواضيع الأخرى.

قراءة في كتاب: العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل (2008م).[2]

يناقش هذا الكتاب أوضاع عرب الأرض الفلسطينية التي سقطت في العام 1948م من حيث أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعلاقات فيما بينهم، والعلاقة مع الامتداد الفلسطيني الآخر خارج نطاق الأراضي المحتلة عام 1948م، ومعاناتهم في ظل الحكم الإسرائيلي، وتأثيرات ذلك على هويتهم القومية وهمومهم اليومية وتطلعاتهم المستقبلية. يُشير الكاتب في كتابه هذا إلى مسألة هامة؛ وهي عملية الأسرلة. والتي تعني تشويه البيئة والحاضنة العربية لفلسطينيي الداخل، عبر سلسلة عمليات موضوعية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية لفلسطينيي الداخل المتحل، بحيث ترتفع وتيرة مطالبتهم بالاندماج بالدولة اليهودية، والتي تُنكر الآخر، ولا تؤمن بحقوق المواطنة العادلة.

---

[1] أبو جابر، أبراهيم وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، ط2، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011م. انظر الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/Kapo3 .

[2] بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م.

11.1 التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة الاوضاع العامة لفلسطينيي الداخل المحتل وتركيزها لجانبٍ معيّنٍ يتعلق بهم بمجالٍ سياسيٍّ أو اجتماعيٍّ أو ما شابه ذلك. وهو شأن يُثري هذه الدراسة بكمٍ مناسبٍ من المعلومات المعرفية التي تتعلق بالممارسات الإسرائيلية في حق فلسطينيي الداخل المحتل. تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في مواضيع سردها للوضع العام لفلسطينيي الداخل، خاصةً من ناحيةٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ واقتصاديةٍ. وهي مؤشراتٍ لوجود الوعي السياسي والوطني للنخب السياسية والقانونية والمثقفة في الداخل المحتل، والتي تُدرك خطورة المخططات الصهيونية تُجاه الوجود الفلسطيني بالداخل المحتل، وصراعهم المستمر لتثبيت وجودهم، ومقاومتهم للسياسات الإسرائيلية الرامية لطمس الهوية الفلسطينية، وتحويلهم لشريحةٍ مندمجةٍ أو مؤدلجةٍ في دولةٍ لا تعترف بالمواطنة والاندماج العرقي والثقافي.

أما أوجه اختلاف هذه الدراسة عن غيرها؛ فتتمثل في محاولتها التركيز على ظاهرة أخذت تتنامى داخل الأوساط العربية بالداخل المحتل، وهي ظاهرة العنف، والتي باتت تتردد في المحافل الإعلامية والسياسية الخاصة بفلسطينيي الداخل المحتل بشكلٍ شبه يوميٍّ ومستمر، سيما وأن هذا التنامي يحدث بعلم المؤسسة الأمنية والسياسية والقانونية، والتي يقع على عاتقها تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع. لكن تجاهل هذه المؤسسة لمثل هذا التنامي، وغض الطرف عنه؛ يُشير، بشكلٍ أو بآخرٍ، لدورها الخفي في هذا التنامي، والذي يلتقي مع الأهداف الإسرائيلية الرامية لتفتيت المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني المحتل.

الفصل الثاني

الأوضاع العامة للمجتمع العربي في الداخل المحتل

الفصل الثاني

الأوضاع العامة للمجتمع العربي في الداخل المحتل

تمهيد

تعرض فلسطينيو الداخل المحتل، ومُنذ نشوء الكيان الإسرائيلي في العام 1948م، لجملةٍ من السياسات والانتهاكات الإسرائيلية التي أفضت، وبمرور الزمن، إلى تشكيل قالبٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ واقتصاديٍّ خاصٍ بهم، بحيث عمد هذا الكيان إلى سلبهم كل مقومات وجودهم الأصلاني، وربطهم بمجموعةٍ من الظروف السياسية والتاريخية والاقتصادية والفكرية، والتي تركت تأثيراتها على مسارات بنائهم وتَغيرهم الاجتماعي[1]. أراد الكيان الإسرائيلي من هذه السياسات انتاج مجتمعاً عربياً يمتلك، تاريخياً، كافة مقومات وحقائق وجوده الطبيعي على رقعته الجغرافية، لكن تسوده الكثير من الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبعده عن مساره الوطني والاجتماعي.

1.2 التعداد السكاني لفلسطينيي الداخل المحتل

يُقدر تعداد الوسط العربي (الفلسطيني) في مناطق تواجدهم بالداخل الفلسطيني المحتل ما يُقارب (1838782) نسمة من التعداد العام للسكان في الكيان الإسرائيلي، والذي يصل إلى حوالي (8798000) نسمة، بمعنى أن الوجود والتمثيل الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي يُشكل ما نسبته (20.9%) من إجمالي التعداد السكاني، وذلك وفقاً للإحصائيات الإسرائيلية الرسمية مطلع العام 2019م[2]. وهي نسبة تُشكل حضوراً ديموغرافياً وسياسياً واجتماعياً، ومرتبطة

---

[1] ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، دار النشر الإلكتروني، 2019م، ص 5.

[2] أنظر: موقع دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية على الانترنت، الرابط الإلكتروني: https://www.cbs.gov.il/AR/pages/default.aspx . انظر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، " إسرائيل بالأرقام بيانات مختارة من الكتاب الإحصائي السنوي في إسرائيل "، 2019م. انظر الرابط الإلكتروني للترجمة العربية: https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/isr_in_n/isr_in_n18ar.pdf .

ملاحظة: تم الاعتماد على البيانات الإحصائية الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بصفتها الجهة الرسمية التي تقوم بالتعداد السكاني داخل الكيان الإسرائيلي.

بحقائق تاريخية ووجودية ودينية، حيث تشهد التركيبة السكانية في الكيان الإسرائيلي تغييراتٍ مستمرةٍ بفعل العديد من العوامل الطاردة والجاذبة، بحيث يحاول الكيان الإسرائيلي جذب الكثير من يهود العالم للهجرة إليه، مقابل التضييق المستمر على الوجود الفلسطيني فيه، وكوسيلةٍ لحمله على الهجرة من أرضه.

يرتبط الوجود الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي بنكبة عام 1948م، وما جرى خلالها من عمليات طردٍ وتهجيرٍ استهدفت الشعب الفلسطيني ككل آنذاك، بغية تفريغهم من أرضهم بشتى الطرق والوسائل، والتي تنوعت بين استخدام القوة المفرطة، والتضييق الحياتي والاقتصادي والمعيشي. لذلك، يمكن التطرّق إلى تفاصيل هذا الوجود ضمن مجموعتين رئيسيتين وهما[1]:

الأولى: فلسطينيو عام 1948م: الفلسطينيين الذين بقوا داخل الكيان الإسرائيلي، وضمن مناطق السيطرة الإسرائيلية.

الثانية: فلسطينيو ما بعد العام 1948م: وهم أقل عدداً من المجموعة الأولى، وتتألّف من الفلسطينيّين الذين هجّرتهم إسرائيل في سنوات مختلفة بعد قيامها، أي بعد نكبة عام 1948م، في مشهد تمثّل بسلسلةٍ من عمليّات الطرد الداخليّ، أو الطرد إلى خارج حدود الكيان الإسرائيلي، وسلبهم كافة مقدراتهم ومقومات وجودهم.

يتوزع الوجود الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي على معظم المناطق الجغرافية الفلسطينية المحتلة عام 1948م، حيث يقطن ما نسبته (60%) تقريباً في شمال فلسطين المحتلة (منطقة الجليل)، وحوالي (30%) تقريباً في الوسط، وما نسبته (10%) تقريباً في جنوب فلسطين المحتلة (منطقة النقب). غالبية هؤلاء هم من مسلمي (السنة)، يليهم ابناء الطوائف المسيحية ومن ثم الدرزية. أثرت السياسات الإسرائيلية التي مورست على فلسطينيي الداخل

[1] خوري، صباغ، **المهجَّرون الفلسطينيّون في إسرائيل**، في: **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**، نديم روحانا وأريج صباغ خوري (محرران)، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، 2011م، ص 27 – 28. أنظر: مركز بديل، **الفلسطينيّون المهجَّرون في الداخل-الحماية الدوليّة والحلول الدائمة**، بيت لحم: المركز الفلسطينيّ لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل، 2003م.

المحتل في زعزعة مكانتهم القومية والعرقية، والانتقاص من حقوقهم في شتى المجالات الحياتية والمعيشية والاجتماعية، الأمر الذي أضعف من وتيرة تطورهم داخل الكيان الإسرائيلي، مما أدى إلى تفاقم الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي اخذت بالتوسع تِباعاً منذ العام 1948م.[1]

يتعمد الكيان الإسرائيلي ترك مناطق التواجد الفلسطيني بداخله مهملةً وبعيدةً عن دائرة الاصلاح والتطور والتطوير البنيوي والبنائي السياسي والاجتماعي والثقافي والمدني والعمراني، حتى تتفشى الكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية في صفوفهم، وتُضاف عليها نتاجات السياسات الإسرائيلية المُمارسة عليهم، لتتشكل جملةً من الخصائص التي تلتصق بهم، اهمها[2]: -

1. ارتفاع مستوى المعيشة اجتماعياً واقتصادياً مُقارنةً بمحطيهم الفلسطيني ككل.

2. تفشي ظاهرة البطالة والفقر المُوجه من الكيان الإسرائيلي مُقارنةً بمُحطيهم الإسرائيلي، أي مقارنة بغيرهم من مواطني الكيان الإسرئيلي، سيما اليهود، وانتشار مظاهر الأمية[3].

3. سيادة العادات والتقاليد المنتشرة في الاوساط والمجتمعات العربية العامة، كالزواج المبكر، وزواج الأقارب، والمظاهر القبلية والعشائرية وغيرها.

4. انتشار ظواهر القتل بعدة دوافع؛ كالشرف أو الانتقام أو التصفية وما شابه ذلك.

5. تفاقم المشاكل والقضايا الاجتماعية المستعصية التي تواجهها الأسرة العربية هناك، في ظل غياب المساواة الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة، وغياب الرقابة القانونية من المؤسسة الامنية والقانونية، والتي تُغذيها السياسات الإسرائيلية.

---

[1] ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 7 – 9.

[2] كبها، مصطفى، **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري**، مرجع سابق، ص 17 – 20. أنظر: ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 8 – 10.

[3] المقصود هنا **بالأمية**، هي **الأمية الثقافية**، وليست الأمية بمعناها ومفهومها المجرد. أي تلك التي يُحاول الكيان الإسرائيلي من خلالها تغييب الوعي السياسي والوطني لفلسطينيي الداخل المحتل، وفصلهم عن أرضهم بشكلٍ عامٍ.

6. انتشار ظاهرة حمل السلاح واقتناءه والكثير من مظاهر التسلح التي تُوظف بشكلٍ غير مبرر.

7. التأثر بنمط الحياة الإسرائيلية واليهودية، بحكم الاحتكاك المباشر مع التواجد اليهودي.

8. تفاقم الضائقة السكنية، وقضايا الطلاق والانحدار الحضري والاجتماعي.

2.2 الوضع الأسري لفلسطينيي الداخل المحتل

كسائر المجتمعات الأخرى، سيما العربية منها، يتألف التواجد العربي داخل الكيان الإسرائيلي من الاسرة بصورةٍ أساسيةٍ ورئيسية، والتي تُعد النواة الأولى لنشوء المجتمعات. ومع أن الأسرة مؤسسة معروفة لكل إنسان، باعتبارها أهم منظومة اجتماعية يتكون منها البناء الاجتماعي والسياسي لأي مجتمعٍ ودولةٍ[1]؛ إلا أن سياقات وجودها لفلسطينيي الداخل المحتل من المفترض أن يأخذ عدة جوانب مفاهيمية مرتبطة بشكلٍ مباشر وغير مباشر بالكيان الإسرائيلي، وسياساته الموجهة صوب الوجود العربي والفلسطيني في الداخل المحتل.

1.2.2 الجانب المفاهيمي للأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل

لا يختلف مفهوم الأسرة للوسط العربي في الداخل المحتل عما هو سائد ومعروف في الأوساط العربية المحيطة به، لكن التواجد داخل الكيان الإسرائيلي، أضاف للأسرة عدة مفاهيم تتعلق بطبيعة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، بحيث يأخذ عدة نواحي جغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية وقومية ووطنية وتربوية، والتي تستوجب على الأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل مقاومة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وتربية اجيالها على ذلك، وبسط نفوذها على أماكن تواجدها، وتعزيز بُناها الاجتماعي والسياسي[2]. ولكن، وبشكلٍ عام، فإن مفهوم الأسرة لفلسطينيي الداخل المحتل يتمثل بدورها الوظيفي، والذي يتمثل بنشوء علاقة تقوم بفعل

---

[1] الأحمر، احمد، **علم اجتماع الأسرة (بين التنظير والواقع المتغير)**، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004م، ص 16.

[2] ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 9 – 11.

روابط الدم والدين والعادات والتقاليد، بحيث تؤدي ادواراً اجتماعيةً وتربويةً للمجتمع، كالزواج والأنجاب، وتربية الابناء، وتشكيل الوحدات الاجتماعية البانية للمجتمعات، وغيرها من الوظائف والادوار التي تُقدمها الأسرة للمجتمع والدولة.[1]

2.2.2 الأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل

عانت الأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل من إشكاليةٍ تطورت معها بمرور الزمن، وهي أزمة التحدي الحضري، والتي تمثلت بانتقالها من بيئةٍ اجتماعيةٍ سائدةٍ، إلى نمطٍ اجتماعيٍّ جديدٍ تكونت ملامحه عقب نكبة عام 1948م، ما جعلها عرضةً للتأثر الإسرائيلي المُمنهج وغير الممنهج. وهو شأن أثر على التركيبة الأسرية والمجتمعية لفلسطينيي الداخل المحتل[2]، بحيث بات مُقاومتها مسألةً شائكة التعقيد، خاصةً وأن الكيان الإسرائيلي يتعمد إبطاء معالم التغير والتغيير الحضاري والاجتماعي للوسط العربي، ليبقيه بعيداً، قدر الإمكان، عن دائرة التجديد والتطوير.

تبعاً لذلك، نجح الكيان الإسرائيلي، وإلى حدٍ ما، في زعزعة المفهوم الوظيفي والصراعي المطلوب من الأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل. فرغم نجاح الوسط الفلسطيني من البقاء، بطريقة أو بأخرى، داخل الكيان الإسرائيلي، والحفاظ على تركيبه الأسري، بقدرٍ ما؛ إلا أن الحقوق والواجبات الأسرية لهم خضعت لمنظومةٍ كولونياليّةٍ وجهتها المصالح القوميّة للكيان الإسرائيلي، واستخدمت فيها مؤسساتها الأمنية والمدنية والتربوية، لتجد الأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل بأنها مُجبرةٍ على التعامل معها، لا سيما في الفترات الأولى لما بعد نكبة، ليؤسس الكيان الإسرائيلي برامجه الهادفة لضرب القوام الأسري للوجود الفلسطيني بداخله.[3]

تُعاني الأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل العديد من التحديات التي قد تُعيق دورها البنائي والتربوي والاجتماعي والوطني، والمرتبطة أيضاً بالتحولات التكنولوجية والاقتصادية

---

[1] عبد العاطي، السيد وآخرون، **الأسرة المتغيرة والمجتمع**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص 7 – 9.

[2] زغب، ياسر، **فلسطينيو 48 الهوية الواقع والمستقبل**، بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004م، ص 18 – 19.

[3] روحانا، نديم، خوري، أريج، " **مواطنة كولونيالية استيطانية: ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين** "، مرجع سابق، ص 165 – 167.

والعلمية وحتى القيمية والسياسية، وتعاظم الفردانية داخل الأسرة، والتي أدت الى تغيير الوظائف التاريخية والتقليدية للاب والام، والى تغييراتٍ في أنماط العلاقات بين الاباء والابناء داخل الأسرة والعائلة، وبالتالي تغيير مبنى الأسرة شكلاً ومضموناً.[1]

قد تبدو بعض معالم التغيير التي اصابت الأسرة العربية في داخل المحتل مقبولةً بدرجةٍ ما، خاصةً وأنها طالت غالبية المجتمعات والأسر والعائلات حول العالم، حتى العربية منها، تحديداً إذا ما تم ربط هذه التغييرات والتحولات الاجتماعية والسياسية للأسرة العربية بالاندفاع صوب التعلم والتعليم العالي للذكور والإناث، ومشاركة المرأة في العمل الخاص والعام، والسياسي والوطني، وتغير انماط الصرف والانفاق، وغيرها من معالم التحويل الاجتماعي المعاصر، والتي أصابت ووصلت لكافة دول العالم، بحكم تراكم التطورات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية[2]. لكن ما تراه الباحثة بأن يأخذ هذا التحول الشكل الاستهلاكي، وان يكون على حساب القضايا الوطنية المرتبطة بجوهر الصراع مع الكيان الإسرائيلي، والذي يتسلل من خلاله لزعزعة البناء الأسري للتواجد الفلسطيني فيه؛ هو ما يحول معالم هذه التغييرات والتطورات لتحدياتٍ وأزماتٍ تتفاقم، وبمرور الوقت، لتساهم فيما بعد في انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية الهادمة للتمثيل الفلسطيني في الداخل المحتل.

ثمة ما يجعل الأسرة العربية في الداخل المحتل، ورغم جملة التحديات التي تواجهها جراء ممارسات الكيان الإسرائيلي وسياساته بحقها، اكثر ثباتاً من هذا الكيان، وأكثر تأصيلاً وارتباطاً بالأرض والتاريخ؛ وهو أن إسرائيل، كدولةٍ، لم تنشأ كغيرها من الدول، أي نتيجة التطوّر التاريخي الطبيعي في الأسرة والمجتمع والاقتصاد والثقافة والسياسة، إذ أن الحركة الصهيونية، وما ارتبط بها من سياسات مورست وطبقت على الفلسطينيين، ومن ساندها من الدول الغربية والاستعمارية، هي التي كانت بمثابة جَنين وحاضنةً لهذه الدولة، ليأتي نشوئها

---

[1] أنظر: " تغيرات وتحولات في مبنى العائلة العربية في اراضي ال 48 "، موقع جمعية الجليل على الانترنت، الرابط الإلكتروني: http://www.gal-soc.org/ar/article.aspx?id=149 .

[2] المرجع السابق.

أصلاً قبل وجود مجتمعها الخاص، وخارج إقليمها الجغرافي المفترض[1]. وترى الباحثة ان هذه الحقيقة تعيها دوائر صُنع القرار في الكيان الإسرائيلي، وتعمل جاهدةً على تغييرها في أذهان الأجيال العربية في الداخل الفلسطيني المحتل، مما يدعو الأسرة العربية في الداخل المحتل لضبط دورها الاجتماعي تُجاه ابنائها، وإعادة تعريف دورها الوظيفي والصراعي بما يكفل لها أسس الثبات والبقاء أمام ممارسات الكيان الإسرائيلي، بعيداً عن أي تحولاتٍ كولونيالية أو استهلاكية أو احلالية قد تُخرجها خارج سياقاتها الوطنية والقومية، وتجعلها عرضةً للسياسات الإسرائيلية.

3.2 البناء الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل

يعيش فلسطينيي الداخل المحتل ضمن بيئةٍ وحيزٍ جغرافيٍّ يتبع من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتربوية للكيان الإسرائيلي، بحيث تتعدد في هذا الحيز التجمعات والمجتمعات الغير متجانسة في التراكيب الاجتماعية والعقائدية والفكرية والدينية، نتيجة الاختلافات التي نشأت بفعل الاحتلال الإسرائيلي، ومحاولته إحلال تجمعاته البشرية، غير المتجانسة اصلاً، في الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى كثرة الفروقات بينهم من الناحية الاصلانية، والاختلافات في منظومة القيم والأعراف والتقاليد التي توجه سلوكيات وتصرفات كل مجتمع، وكل فردٍ داخل المجتمع نفسه، الأمر الذي ألقى بظلاله على الواقع الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل، وجعلهم اكثر عرضةً للتأثر والتأثير الاجتماعي بما يحيط بهم من تجمعاتٍ ومجتمعات، خاصةً اليهودية منها.[2]

1.3.2 مفهوم البناء الاجتماعي

يقصد بالبناء الاجتماعي لأي مجتمعٍ؛ التكوين الديموغرافي له، سواء تكوين مدني أو ريفي أو عرقي أو ديني او ما شابه ذلك، وما يتعلق بذلك من ارتباطاتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ

---

[1] كيالي، ماجد، **تحوّلات إسرائيل في عالم متغير**، منظمة التحرير الفلسطينية: مركز الأبحاث، 2013م، ص 7.

[2] علي، نهاد، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، ط 1، جامعة حيفا: المركز اليهودي العربي، المركز العربي للمجتمع الآمن – مركز أمان، 2014م، ص 14.

وثقافيةٍ اقتصادية. كما ويُشير أيضاً إلى؛ " التكوين المؤسساتي الـذي يُـنظم علاقـة الأفـراد والجماعات داخل المجتمع، كالأفكار الخاصة بهم، وتوزيع الأدوار الفاعلة والمؤثرة فيما بينهم، ومدى تأثرهم وتأثيرهم بالتغييرات والمتغيرات التي تطرأ عليهم، وسلوكياتهم الفردية والجماعية، ونتاجات ذلك على تكوينهم المجتمعي "[1]. كما ويُمكن الإشارة إلى البناء الاجتمـاعي؛ بالإطـار التنظيمي العام الذي يندرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني لمجتمعٍ ما. أي مجموعة الانسـاق التي تُدير المجتمع والدولة، كالأسرة والعائلة والنظم السياسية والاقتصادية وكل ما يتعلق بأوجه التعاملات الإنسانية داخل المجتمع[2].

2.3.2 الواقع الاجتماعي العام لفلسطينيي الداخل المحتل

ينبثق البناء والواقع الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل من الاختلالات التي صـاحبته جراء عمليات التَمَدُن والمَدينَة، والتي أثرت بشكلٍ جليٍّ على تغيير الكثير من الانماط الاجتماعية المعروفة للوسط العربي في الداخل الفلسطيني، باعتباره امتداداً للكل الفلسطيني. فالحالة المعيشية والاجتماعية التي تعتلي فلسطيني الداخل المحتل، والتي تتشكل بمحاولته إخفاء حالـة التَمَـدُن والمَدينَة، أي محاولته إخفاء جملة التغييرات التي اصابته نتيجة للسياسـات الإسـرائيلية، ودون معايشته للواقع الحقيقي بصورةٍ كافيةٍ، وخوفه من الاستعداد للمستقبل، وذلك جراء تجربته مـع الكيان الإسرائيلي، والتي تتعمد إبطاء تطوره الاجتمـاعي والسياسـي والاقتصـادي، وربطـه بمنظومةٍ إسرائيليةٍ معدة مسبقاً لمثل هذا الغرض، بحيث تُبعده عن مساره وسيرورته الاجتماعية الصحيحة، وتحوله إلى كينونات مجتمعية واستيطانية تأخذ النمط الحضري والمـدني ظاهريـاً، لكنها تعيش في حالةٍ من الفوضى الاجتماعية والمجتمعية، بحيث تُكَون بيئةً جاذبـةً وحاضـنةً لتنامي الكثير من الظواهر الاجتماعية الهادفة لتعزيز بقاءه خارج منظومته الاصلانية والوطنية الصحيحة.[3]

---

[1] جون ر. سيرل (John R. Searle)، **بناء الواقع الاجتماعي: من الطبيعة إلى الثقافة**، ط 1، ترجمـة: حسـنة عبـد السميع، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012م، ص 65 – 68.

[2] بدوي، موسى، " **ما بين الفعل الاجتماعي والبناء الاجتماعي** "، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة إضـافات، ع 8، 2009م، ص 27 – 29.

[3] المرجع السابق، ص 14 – 15.

استطاع الكيان الإسرائيلي، ورغم ما يسوده من حالةٍ من عـــدم التجـــانس الاجتمـــاعي والاصلاني، إنشاء مجتمعه الخاص به، وخلق هويته الجَمعية، وإقامة دولته ومواطنته، ومنحهـــا لغالبية التجمعات بداخله، ومنها العربية، حتى وإن أخذ هذا المنح الناحية الشكلية المرتكزة على الابعاد السياسية الخادمة للمصالح الإسرائيلية[1]. وفي مقابل ذلك، تمكن فلسطينيو الداخل المحتـــل من الحَفاظ على مبناهم وبنيتهم الاجتماعية، أي المحافظة على عقدهم الاجتمـــاعي، ومنظومـــة العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية. وهو شأن يُحاول الكيان الإسرائيلي استهدافه اجتماعياً، عبر نشره حالةً من التمدن الاجتماعي المأزوم والمُجزئ والمشـــوه، والمُشـــبع بـــالكثير مـــن الاختلالات الاقتصادية والقانونية المؤثرة على الواقع الاجتماعي والمعيشي لفلسطينيي الـــداخل المحتل[2].

تتمحور صورة التمدن المجتمعي والاجتماعي المأزوم الذي عمدت السلطات الإسرائيلية على تكريسها داخل مناطق التواجد الفلسطيني فيه؛ بخلق طبقةٍ برجوازيـــةٍ[3] اســـتحوذت علـــى الخطاب السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتـــل، وذلـــك تبعـــاً للتطوُّر السكّاني والتمدُّد الطبيعيّ فيه، ما أدى إلى نشر حالةً من الالتباس والاستلاب والاغتراب الاجتماعي والمجتمعي داخل الوجود الفلسطيني في الداخل المحتل، مُخترقـــة، بـــذلك، حقـــولاً متنوّعةً من أوجه التفاعل الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل.[4]

وبصورةٍ عامةٍ، ساهمت المعايشة اليومية بين المجتمع العربي (الفلسطيني) والمجتمـــع اليهودي (الإسرائيلي)، والانكشاف السريع وغير المُبرمج من قبل المجتمع العربي على المجتمع الإسرائيلي؛ في التأثير على السلوكيات الاجتماعية لفلسطينيي الداخل المحتل، خاصةً في النواحي

---

[1] كيالي، ماجد، **تحوّلات إسرائيل في عالم متغير**، مرجع سابق، ص 14 – 15.

[2] صبري، لبابة، " **بنْية الثقافة والمجتمع في المدينة الفلسطينيّة** "، في: " **المدينـــة الفلســـطينيّة، تحوّلاتهـــا الثقافيّـــة، السياسيّة، الاجتماعيّة والعمرانيّة** "، مجلة جدل، مدى الكرمل، ع: 27 – 28، يوليو/ 2016م، ص 1 – 2.

[3] قد تنشأ هذه الطبقة البرجوازية بأدواتٍ وآلياتٍ إسرائيليةٍ مُمنهجةٍ وموجهة، أو تتشكل بآلياتٍ غير رسمية ومُتعمدة، لكنها تتلاقى، وبصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، مع الأهداف والسياسات الإسرائيلية الهادفة لنشر التأزم والتشرذم داخل الوســـط العربي المتواجد في الكيان الإسرائيلي.

[4] المرجع السابق، ص 1.

التي تتعلق بالجوانب الحياتية والمعيشية، مع الإشارة هنا إلى أن منظومة الإقصاء، والهيمنة، والتبعية والتجزئة التي تمارسها سلطة الكيان الإسرائيلي على الوجود الفلسطيني فيه تتلاقى مع مظاهر التأثير الناتجة من الاتصال المباشر مع المجتمع الإسرائيلي، مُضافٌ إليها العديد من مظاهر العائلية والقبلية التي تسود الاوساط الاجتماعية لفلسطيني الداخل المحتل[1].

تفرض التغييرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تسود الوسط العربي في الداخل المحتل انعكاساتٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ على الواقع المعاش لديهم، خاصةً وأن المجتمع الإسرائيلي ليس مجتمعاً متعدد الثقافات، بل مجتمعٍ فيه ثقافات عديدة، أي غير متجانس وأصلاني، لأن الأساس الأول في التعددية الثقافية هو تقبل كل الثقافات والمساواة فيما بينها، مع اقتسام الموارد بشكلٍ متساوٍ. لذلك، يعيش فلسطينيي الداخل المحتل واقعاً اجتماعياً إسرائيلياً صعباً نتيجةً للسياسات الإسرائيلية المصوبة نحوهم، رغم قدرتهم، وكمجتمعٍ عربيٍّ، في الحفاظ على قوامه الاجتماعي، لكن قوة المؤثرات عليه قد تجعله يتآكل مع مرور الزمن.[2]

إن تواجد المنظومة الاجتماعية والقيمية في كل مجتمعٍ شأنٍ ضروريٍّ وهام، باعتبارها منظومة جامعة وشاملة يحتكم إليها الفرد والجماعة في مختلف سلوكياتهم. والمجتمع العربي في الداخل المحتل يمر بمراحل تغيير سريعة ومتسارعة نتيجة انكشافه على مجتمعات أخرى، ونتيجة جملةً من الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعصف به، وشح الموارد والعيش في واقعٍ اجتماعيٍّ صعب، ما دفعه لأن يبدأ بفقدان المنظومة القيمية الجامعة والموحدة لنسيجه الاجتماعي الموجود، وتخلخل منظومته القيمية، وانتشار الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية فيه.[3]

4.2 الإطار السياسي العام لفلسطينيي الداخل المحتل

شكلت مشاهد النكبة الفلسطينية عام 1948م، وما تعرض له الفلسطينيون آنذاك من سياساتٍ وإجراءاتٍ إسرائيليةٍ عنصريةٍ وقهريةٍ وطاردة؛ حالةً من الوعي السياسي، والتي لم

---

[1] علي، نهاد، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 18 – 19.

[2] أبو عصبة، خالد، " المجتمع العربي في الداخل آخذ في التفكك "، مقابلة خاصة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2012/8/7م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/ReWhT .

[3] المرجع نفسه.

تصل، حينها، لوعي فلسطينيي الداخل بها بشكلٍ جمعيٍّ، خاصةً وأنه لم يكن لهم قيادة قومية تُديرها، ليتزامن هذا الوعي تدريجياً مع حصول فلسطينيي الداخل على المواطنة داخل الكيان الإسرائيلي، مما مكنهم من المشاركة في الانتخابات العامة والبلدية والمحلية، وتشكيل الاحزاب السياسية خاصتهم، وتكوين مشهدهم السياسي، واتساع رقعة وعيهم لما يتعرضوا له من سياساتٍ إسرائيليةٍ عنصريةٍ واضطهاديةٍ مصوبة نحوهم.[1]

1.4.2 نشوء الجانب السياسي لفلسطينيي الداخل المحتل

أدت حرب حزيران عام 1967م بين العرب والكيان الإسرائيلي، وما نتج عنها من نكسةٍ أصابت العرب عامةً؛ ثقلاً هاماً في اندفاع فلسطينيي الداخل المحتل صوب العمل السياسي داخل الكيان الإسرائيلي، والاستقلال عن التنظيم السياسي للكيان الإسرائيلي، لتتشكل الأحزاب العربية، وتتصدى لقضاياها المحلية والوطنية، في ظل الظروف المعيشية والاجتماعية الصعبة التي يتعرض لها فلسطينيو الداخل المحتل بسبب ممارسات الاحتلال ضدهم، ومحاولة سلبهم أبسط حقوقهم السياسية والمجتمعية والمدنية والاقتصادية.[2]

وترى الباحثة ان هذه التحولات اسهمت في خلق ضرورةً لنشوء العمل السياسي لفلسطينيي الداخل المحتل، والتحرك بعيداً عن التنظيم السياسي للكيان الإسرائيلي، وتشكيل كيانات سياسية تواجه ما يتعرضون له من ممارسات إسرائيلية بحقهم، في ظل حالة الاضطهاد والتشرذم التي عاشها ويعيشها فلسطينيي الداخل المحتل، والتصدي للمحاولات الإسرائيلية الحثيثة والهادفة لإحباط نشوء أي تكتلٍ عربيٍّ في الداخل المحتل يأخذ الطابع القومي الفلسطيني.

لم يأخذ التنظيم السياسي العربي لفلسطينيي الداخل المحتل، وفي بدايات نشوئه، ثقله السياسي والاجتماعي المنشود. لكن، ومع مرور الزمن، وتشكل الوعي الفلسطيني في العقدين الاخيرين؛ أصبحت الأحزاب العربية تشكل جزءاً مهماً في المعادلة السياسية والانتخابية على

---

[1] بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، مرجع سابق، ص 38 – 39.

[2] الدرويش، عبد الرحمن، " **دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48** "، مرجع سابق، ص 54.

مستوى الكيان الإسرائيلي، ليتبعها دخولاً تدريجياً لها في العمل السياسي والحكومي الإسرائيلي، والذي اتخذ الطابع الشخصي في بداية الأمر، ثم توسعت دائرة المشاركة لتأخذ شكل الأحـــزاب السياسية والقوائم الانتخابية، وتؤثر على مسارات العمل السياسي والانتخابي للكيان الإسرائيلي.[1]

على هذا النحو، تشكل المشهد السياسي لفلسطينيي الداخل المحتل، ليتطور تباعاً بتطور النظام السياسي الإسرائيلي، رغم ما يسوده من حالةٍ من العنصرية المصـــوبة نحـــو فلســـطيني الداخل المحتل. حيث اتاحت طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، والذي يتميّـــز باتســـاع نظـــام المشاركة السياسية بفضل نظام الانتخابات النسبية، والدائرة الواحدة، ما يكفـــل لكـــل التيـــارات والجماعات والأحزاب السياسية والإثنية مهما كان حجمها التعبير عن ذاتها، ويكفل لها حقها في الوصول إلى (الكنيسيت)[2] الإسرائيلي.[3]

أدت هذه التطورات في المشهد السياسي لفلسطينيي الداخل المحتل، وكما ترى الباحثـــة، إلى ظهور العديد من الأحزاب العربية في الوسط السياسي الإسرائيلي، والتي اختلفت بمشاربها السياسية والفكرية الإيديولوجية بين الشيوعي والسياسي والليبرالـــي والعلمـــاني والإســـلامي، وتختلف معها رؤيتها للواقع العربي المعاش في الداخل المحتل، وكيفية تعاملها مع الحكومـــات الإسرائيلية المتعاقبة.

2.4.2 التيارات السياسية لفلسطينيي الداخل المحتل

أخذت التحركات السياسية العربية تتشكل داخل مناطق التواجد الفلسطيني فـــي الكيـــان الإسرائيلي بشكلٍ متتالي، لتأخذ شكل الأحزاب السياسية، أو القوائم الحزبية والسياسية المشتركة،

---

[1] زغب، ياسر، **فلسطينيو 48 الهوية الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص 249 – 250.

[2] **الكنيست الإسرائيلي:** وهو أعلى سلطة تشريعية وسياسية، يتولى المهام التشريعية، ويعتمد الحكومات ويراقـــب عملهـــا، ويتكون من (120) عضواً، ويلعب دوراً كبيراً في الحياة السياسية الإسرائيلية. ويحوز الكنيست على مكانـــة كبيـــرة فـــي إسرائيل بسبب طبيعة الحكم القائمة على النظام البرلماني الذي يسمح بتوزيع أكثر للسلطة، وحيث تجري الانتخابات العامة فقط لعضوية الكنيست؛ يتولى الأخير اختيار رئيس الوزراء واعتماد الحكومة. أنظـــر: " مـــاذا تعـــرف عـــن الكنيســـت الإسرائيلي؟ "، موقع قناة الجزيرة على الانترنت، 2015/3/17م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/G4Ddi .

[3] كيالي، ماجد، **تحوّلات إسرائيل في عالم متغير**، مرجع سابق، ص 8 – 9.

أو تلك الأحزاب والتجمعات العربية واليهودية المتوافقة فكرياً وإيديولوجياً، ليتمثل أهمها بما يلي:

1. **الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة:** تحالف سياسي يساري عربي – يهودي في الكيان الإسرائيلي، يتكون من الحزب الشيوعي وجهات يسارية أخرى، ويُعرف بالأوساط العربية في الداخل المحتل باختصار (جبهة). كانت المحاولة الأولى لإقامة جبهة يهودية عربية في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي عام 1972م، حيث وجه نداء خلال المؤتمر إلى كافة قوى السلام في إسرائيل دون تمييز في العقيدة الإيديولوجية أو الرأي السياسي لإقامة جبهة سلام، ومجابهة الحكومة الإسرائيلية العدوانية والعنصرية تُجاه الأراضي المحتلة، والمساهمة في إرساء السلام العادل والثابت، والذي يشكل الحياة لشعب إسرائيل، والشعوب العربية وفقاً لرؤية هذه الجبهة.[1]

2. **القائمة التقدمية للسلام:** تشكلت هذه القائمة في العام 1984م على يد مجموعات عربية ويهودية وجدت بينها قواسم مشتركة فيما يخص وضع فلسطينيو الداخل المحتل في الكيان الإسرائيلي، وحل القضية الفلسطينية، بحيث تعمل هذه القائمة على المحافظة على الأصوات العربية داخل الكنيست الإسرائيلي دون تشتت أو ضياع، واستقطاب الأصوات العربية، سياسياً وانتخابياً واجتماعياً، ومنعها من أن تصب في صالح أحزاب يمينية يهودية وإسرائيلية متطرفة، وزيادة عدد النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي إلى جانب الأحزاب العربية الأخرى، ومحاولتها إحداث اختراقات في الساحة الإسرائيلية وذلك من خلال زيادة التمثيل العربي والفلسطيني بين صفوفها، للتأثير على الرأي العام داخل الكيان الإسرائيلي، علماً بأن

[1] الدرويش، عبد الرحمن، " **دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48** "، مرجع سابق، ص 55. أنظر: سعد، احمد، " **الندوة الفكرية السياسية خبراء الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين** "، غزة: المركز القومي للدراسات، منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2000م، ص 354 – 355.

هذه القائمة قد فقدت تأثيرها وثقلها في الوسط العربي، لتختفي تماماً عن المشهد السياسي الإسرائيلي. ومن أبرز شخصيات وإعلام هذا الحزب؛ محمد ميعاري[1].[2]

3. **الحزب الديمقراطي العربي:** يُعرف هذا الحزب في الأوساط العربية باختصار (مداع). تأسس من قبل (عبد الوهاب دراوشة)[3] في العام 1998م كخطوةٍ احتجاجيةٍ على سياسات وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك (اسحاق رابين) (Yitzhak Rabin)[4] تُجاه الأراضي المحتلة عام 1967م في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، وبعد انسحابه من حزب العمل الإسرائيلي[5]. لم يتبنِ هذا الحزب أي عقيدة سياسية أو إيديولوجية، بل تبنى حُزمةً من الأُسس والقواعد الديمقراطية على الصعيد القومي والمدني والاجتماعي تهدف إلى إيجاد مجتمع تسوده العدالة وتكفل فيه الحريات، وتنادي بضرورة تحقيق مطالب الوجود الفلسطيني في كافة مناطقه المحتلة.[6]

4. **التجمع الوطني الديمقراطي:** حزب قومي عربي في الكيان الإسرائيلي تأسس عام 1995م، ليخوض انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام 1996م. تشكل هذا الحزب من اعضاء سابقين

---

[1] **محمد ميعاري:** من مؤسسي القائمة التقدمية للسلام عام 1984م، كان مدير جمعية أنصار السجين لمدّة سبع سنوات، شغل عضوية الكنيست الحادية عشرة والثانية عشرة عن هذه القائمة. أنظر: الرابط الالكتروني: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7110 .

[2] السعدي، غازي، **الاحزاب والحكم في اسرائيل**، ط 1، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، 1989م، ص 362 – 363. أنظر: ميعاري، محمد، " القائمة التقدمية للسلام: للدفاع عن حقوق الفلسطينيين "، جامعة بير زيت: الأرشيف الرقمي الفلسطيني، ع 26، الرابط الإلكتروني: http://www.awraq.birzeit.edu/ar/node/8293 .

[3] **عبد الوهاب دراوشة:** سياسي من فلسطينيي الداخل المحتل، كان عضواً في لجنة المتابعة العربية، ورئيساً للجمعيّة العربية للثقافة وللمنح الدراسية في الناصرة، شغل عضوية الكنيست عن الحزب الديمقراطي العربي في الدورة الحادية عشرة وحتى الرابعة عشرة. أنظر الرابط الإلكتروني: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7109 .

[4] **اسحاق رابين (Yitzhak Rabin):** سياسي وجنرال عسكري سابق في جيش الاحتلال الإسرائيلي، ورئيس وزراء الكيان الإسرائيلي سابقاً. يُعد من أبرز الشخصيات الإسرائيلية، وأحد أهم متخذي القرارات في الشؤون الخارجية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية. أنظر الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/UONAb .

[5] **حزب العمل الإسرائيلي:** وهو حزب علماني رئيسي في إسرائيل، يضم كتلاً ومجموعات عمالية ويسارية، وهو أكثر الأحزاب الإسرائيلية وصولًا للسلطة. تأسس عام 1930م من قبل مجموعة من الاتحادات ذات الطابع الاشتراكي، يضم شخصيات عربية ويهودية أيضاً. أنظر الرابط الإلكتروني: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4872 .

[6] غانم، اسعد، " **المشهد الاسرائيلي في العام 2004** "، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، تقرير مدار الاستراتيجي 2005، 2005م، ص 247 – 248.

في الحركة التقدمية المنحلة في الداخل المحتل، وعدد من التشكيلات التنظيمية المحلية كالحزب الشيوعي والاشتراكي، وشخصيات جماهيرية عربية أخرى. يعرف هذا الحزب نفسه بأنه قومي عربي وطني فلسطيني ديمقراطي في فكره وأهدافه السياسية، ويناضل من أجل العدالة الاجتماعية. ويقوم على الربط بين الهوية القومية، ومبادئ الديمقراطية، ويُعنى بظروف الجماهير العربية في الكيان الإسرائيلي بشكل عام.[1]

5. **الحركة الاسلامية:** يعود ظهور النواة الأولى للتيار الاسلامي في الداخل الفلسطيني المحتل إلى سبعينيات القرن الماضي، سيما وانه لم يكن هناك أي تواجد للتيارات السياسية الاسلامية فيه، بسبب القوة الجماهيرية التي كانت تتمتع بها التيارات السياسية القومية والشيوعية واليسارية والتقدمية، وانتشار الافكار اليسارية بين الجماهير العربية في الداخل المحتل. لكن مع تراجع قوة هذه الافكار والتيارات مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وزيادة النشاط الديني من قبل الاوساط العربية في الداخل المحتل، والمتمثل بإقامة الحلقات الدينية، وافتتاح المكتبات والهيئات الخيرية في الاوساط العربية؛ تأسس التيار الإسلامي كحزبٍ سياسيٍّ في الداخل الفلسطيني المحتل على يد (عبد الله نمر درويش)[2]، كقوةٍ سياسيةٍ ذات إيديولوجية اسلامية.[3]

ظهرت الحركة الإسلامية بصورةٍ أساسيةٍ كتيارٍ سياسيٍّ إسلاميٍّ له برامجه الخاصة في العام 1995م، حيث شهدت قرية (كفر كنا)[4] الاجتماع التأسيسي للكتلة العربية الاسلامية، والتي

---

[1] أمارة، محمد، مصطفى، مهند، "***صعود الليكود وتحولات الخطاب السياسي لفلسطينيي 1948***"، بيروت: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 115، 2018م، ص 50 – 51. أنظر: غانم، اسعد، مصطفى، مهند، "**الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية**"، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية – مدار، 2009م.

[2] عبد الله نمر درويش: سياسي فلسطيني، يعتبر مؤسس الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، أسس عام 1969م تيار اسلامي بالأراضي الفلسطينية المحتلة عُرف حينها باسم (أسرة الجهاد)، ليشكل النواة الأساسية الأولى للتيار الاسلامي في الداخل المحتل. أنظر: "من هو درويش.. مؤسس الحركة الإسلامية بالداخل الفلسطيني؟"، موقع الجزيرة على الانترنت. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/MchtN .

[3] الدرويش، عبد الرحمن، "**دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48**"، مرجع سابق، ص 57 – 58.

[4] **كفر كنا:** قرية عربية فلسطينية تقع في منطقة الجليل الأسفل من فلسطين المحتلة عام 1948م.

أقر خلالها المجتمعون الخطوط العريضة لهذا التيار. تمثلت هذه الخطوط والمبادئ بالاستقلالية السياسية، وتلبية تطلعات وآمال فلسطينيي الداخل المحتل، ودعم العرب والمسلمين في كافة الأراضي التي احتلها الكيان الإسرائيلي، والديمقراطية والشورى، وإحقاق الحقوق القومية والدينية والمدنية للجماهير العربية، وتحرير الأوقاف والمقدسات الإسلامية من السطوة الإسرائيلية، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، خاصةً حق إقامة الدولة وتقرير المصير، ومقاومة الظلم والتمييز العنصري تُجاه الجماهير العربية في الداخل الفلسطيني المحتل، وإقامة التحالفات مع القوى السياسية الأخرى، والتي تناضل من أجل حقوق فلسطيني الداخل المحتل عام 1948م.[1]

6. **لجنة المتابعة العليا لقضايا الفلسطينيين في الداخل المحتل:** تأسست هذه اللجنة في العام 1982م من خلال مبادرة قامت بها اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية في الداخل المحتل. شكلت اللجنة إطار تمثيلي يضم مختلف الاطياف السياسية للمجتمع العربي الفلسطيني في الكيان الإسرائيلي، خاصةً من الناحية الاجتماعية والسياسية، وذلك من أجل بناء إطار جماعي يجمع كافة القوى السياسية، والعمل على التنسيق فيما بينها، واتخاذ قرارات جماعية ملزمة تتعلق بالشأن السياسي والاجتماعي الخاص بفلسطينيي الداخل المحتل[2]. يتمثل الهدف الأساسي من نشوء هذه اللجنة بدعم السلطات المحلية العربية لمعالجة أزماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، إضافة لمعالجة بعض القضايا الاجتماعية والحياتية والمعيشية التي تتعلق بالوسط العربي الفلسطيني في الداخل المحتل[3].

ومع أن هذه اللجنة لا تأخذ شكل ونمط التيارات السياسية، إلا أنها تتبنى العديد من الأهداف ذات الطابع السياسي والاجتماعي، وتمارس بعض النشاطات السياسية، كالعمل من اجل

---

[1] درويش، مروان، **الفلسطينيون في إسرائيل: الصوت العربي وانتخابات الكنيست: تحليل وتقييم**، رام الله: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996م، ص 60 – 61.

[2] الدرويش، عبد الرحمن، "**دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48** "، مرجع سابق، ص 59 – 60.

[3] محارب، محمود، **لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في اسرائيل**، القدس: مركز المعلومات البديلة، سلسلة دراسات حول العرب الفلسطينيين في اسرائيل، 1998م، ص 24.

إلغاء كافة اشكال وأسس وقوانين التمييز العنصري، والدفاع عن الحق الجماعي والفردي لفلسطينيي الداخل المحتل، ورفع مستوى تنظيم الجماهير العربية في الكيان الإسرائيلي، وتحرير الأوقاف والمقدسات الإسلامية من سيطرة السلطات الإسرائيلية، وغيرها من الاهداف السياسية والاجتماعية[1]. يرفض الكيان الإسرائيلي الاعتراف بلجنة المتابعة اعترافاً رسمياً كممثلةٍ للجماهير العربية والفلسطينية في الداخل المحتل، إلا أنه يتعاطى معها على أرض الواقع، ويأخذ بقراراتها في كثيرٍ في الأوقات، ويُبرر الكيان الإسرائيلي عدم اعترافه باللجنة كونها غير منتخبةٍ بصفةٍ أساسيةٍ ومباشرةٍ من قبل فلسطينيي الداخل المحتل[2].

7. **القائمة المشتركة:** وهي تحالف سياسي يضم أربع أحزاب تمثل الوسط العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، وقد أُعلن عن تشكيلها في 2015/1/23م، لتوحيد الاحزاب التي تمثل فلسطينيي الداخل المحتل في قائمة انتخابية واحدة، وهي الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والقائمة العربية الموحدة، والحركة العربية للتغيير. وذلك بهدف رفع نسبة التمثيل الفلسطيني، وعدم تشتت الاصوات الفلسطينية في الانتخابات، وتلبية الكثير من المطالب لفلسطينيي الداخل المحتل.[3]

تُمثل التيارات السياسية السابقة الذكر، وكما ترى الباحثة؛ المشهد السياسي والحزبي لفلسطينيي الداخل المحتل. تشهد هذه التيارات الكثير من نقاط الالتقاء والاختلاف والافتراق فيما بينها، وتعيش الكثير من التغييرات السياسية التي قد تزيد من وتيرة عملها السياسي والاجتماعي، أو قد تُقلل منه. وهي تغييرات قد تنعكس على الواقع العام والمعيشي لفلسطينيي الداخل المحتل، وتؤسس لانتشار العديد من الظواهر الاجتماعية غير المحمودة في وسطهم الحياتي، خاصةً في حالات الصدام السياسي بين هذه التيارات، والاختلافات السياسية حول الكثير من القضايا

---

[1] درويش، مروان، **الفلسطينيون في إسرائيل: الصوت العربي وانتخابات الكنيست: تحليل وتقييم**، مرجع سابق، 52 – 54. أنظر: موقع لجنة المتابعة العليا لقضايا الفلسطينيين في الداخل المحتل على الانترنت، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/vj9VL .

[2] المرجع السابق.

[3] انظر: الرابط الالكتروني: https://cutt.us/BAitw .

الخاصة بفلسطينيي الداخل المحتل، كالمشاركة في الائتلافات الحكومية، وتشكيل القوائم الانتخابية المشتركة، وغيرها من القضايا السياسية والاجتماعية الأخرى.

ثمة حاجة أساسية تحتاج التيارات العربية السياسية لأن تعيها وهي تمارس عملها السياسي والاجتماعي داخل الكيان الإسرائيلي؛ تتمثل بضرورة إدراك أن التيار السياسي هو حركة إيديولوجية في السياق السياسي، وأن كل حزبٍ سياسيٍّ يحمل بداخله آثار تطوراتٍ وصراعاتٍ ومناظراتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ عديدة تقوم بوظيفة التنبؤ الاجتماعي للمشهد السياسي والاقتصادي والحياتي والمعيشي العام للمجتمع الذي تتواجد فيه[1]. بمعنى أن هذه التيارات، وكما ترى الباحثة، يقع على عاتقها مقاومة التغيير الاجتماعي المصطنع داخل التواجد العربي في الداخل المحتل، والذي يُحاول الكيان الإسرائيلي، ومن خلاله، تغذية الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية فيه، ليبقى فلسطينيو الداخل المحتل في حالةٍ من التأزم والتشرذم السياسي والاجتماعي.

إن تطور المكانة السياسيّة الجماعيّة والجمعية لفلسطينيي الداخل المحتل يجب ألا تكون بمعزلٍ عن حالة الصراع السياسي والاجتماعي والتاريخي والجغرافي مع الاحتلال الإسرائيلي[2]، حتى وإن مارست هذه التيارات نشاطات مختلفة، سواء بإدارة شؤونها العامة، أو التمثيل الحزبي في الدوائر الرسمية التابعة للكيان الإسرائيلي. فحالة الصراع مع هذا الكيان يجب أن تبقى حاضرةً في مختلف نشاطات هذه التيارات السياسية العربية داخل التنظيم السياسي للكيان الإسرائيلي.

5.2 النمط الاقتصادي العام لفلسطينيي الداخل المحتل

قبل الشروع في الحديث عن النمط الاقتصادي لفلسطينيي الداخل المحتل؛ فلا بد من إلقاء نظرة على مفهوم (النمط) بشكله المجرد، وسياقات ذلك في المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العام لفلسطينيي الداخل المحتل.

---

[1] فوكو، ميشال (Foko Michel)، **المعرفة والسلطة**، ترجمة: عبد العزيز العيادي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994م، ص 354 – 355.

[2] روحانا، نديم، خوري، أريج، " **مواطنة كولونيالية استيطانية: ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين** "، مرجع سابق، ص 164.

1.5.2 مفهوم النمط

النَّمَطُ: " طريقة أو أسلوب أو شكل أو مذهب ".[1]

النمط: " طريقة العيش وخصائصها الَّتي يعتمدها الإنسانُ في بيته وبيئته ومجتمعه وعمله ".[2]

النمط في سياقه الاقتصادي العام لفلسطينيي الداخل المحتل كما تراه الباحثة: الصورة او الشكل أو النموذج الذي يعتمده الوسط العربي والفلسطيني في الداخل المحتل لإدارة شؤونه الاقتصادية، وما يتعلق بذلك من انعكاساتٍ ونتاجاتٍ ومسلكياتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ تخص واقعه الحياتي والمعيشي.

2.5.2 الشكل الاقتصادي العام لفلسطينيي الداخل المحتل

يعيش غالبية فلسطينيي الداخل المحتل في مناطق جغرافية صغيرة نسبياً، تتوزع على مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م. تعمد الكيان الإسرائيلي حصر التواجد الفلسطيني فيه بمدنٍ وقرىً صغيرةٍ حتى يسهل السيطرة عليهم أمنياً واجتماعياً، وبالتالي إلحاقهم بنمطٍ اقتصاديٍّ يتواءم مع سياسته الاجتماعية الموجهة نحوهم. سادت الانماط الاقتصادية المعتمدة على زراعة الأرض وفلاحتها في الوسط العربي في الداخل المحتل قبل أن يُغير الكيان الإسرائيلي هذا الشكل بعد نكبة عام 1948م، سعياً منه لتحقيق الكثير من المكاسب السياسية والاجتماعية الهادفة لسلخ وابعاد فلسطينيي الداخل المحتل عن أرضهم وحقهم التاريخي فيها، وأضعاف الرابطة بين الفلسطيني وأرضه[3].

ونتيجةً لتغيير الجانب الاجتماعي للوسط العربي في الداخل المحتل بفعل السياسات الإسرائيلية المباشرة والغير مباشرة، وما يحتويه البناء الاجتماعي لهذا الوسط من عوامل قد تتوافق، بصورةٍ أو بأخرى، مع السياسيات الإسرائيلية؛ تغير النمط الاقتصادي لفلسطينيي الداخل

---

[1] **معجم لسان العرب.**

[2] المرجع السابق.

[3] سالم، أمنية، **إسرائيل من الداخل**، ط 1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016م، ص 23 – 25.

المحتل، في مشهدٍ حرص فيه الكيان الإسرائيلي على خلق شكلٍ اقتصاديٍّ يعتمد فلسطينيي الداخل عليه بصورةٍ رئيسيةٍ، دون اعتمادهم على أنفسهم لكسب قوت يومهم، والحفاظ على نمطهم المعتمد على الأرض. بحيث يجري سلب الأراضي الخاصة بهم، والتضييق عليهم من الناحية السكنية، وخلق مناطق افضلية داخل الكيان الإسرائيلي للصالح اليهودي، ومحاربة أي صورةٍ من صور الانتاج المحلي لهم، كالمصانع المحلية والورش الحرفية، ووضع شروط معقدة للعمل الزراعي، وإبقاء مناطق الوجود العربي والفلسطيني في الداخل المحتل دون تنمية وتطور، والدفع بفلسطينيي الداخل المحتل نحو الالتحاق بالمهن والاعمال المعتمدة على الكيان الإسرائيلي[1].

خلقت هذه التحولات الاجتماعية جملةً من النتاجات الاقتصادية التي أثرت على الواقع الحياتي لفلسطينيي الداخل المحتل، كتآكل قاعدة الاقتصاد المعتمدة على الأرض والزراعة، وتراجع وتيرة الاعمال الفلسطينية الحرة المعتمدة على الصناعات التقليدية والمهنية، خاصةً وأن وجود هذه الاعمال، وقبل نكبة عام 1948م، كان منتشرٍ في الأوساط الفلسطينية بجانب الأعمال المرتكزة على فلاحة الأرض. والاندفاع صوب المهن الخاصة والعامة في الداخل المحتل، والعمل لدى أرباب العمل الإسرائيليين في مجال البناءات والانشاءات وغيرها من الاعمال، مع ربط ذلك بالكثير من القوانين الإسرائيلية المُقيدة لحرية العمل، بحيث يوظفها الكيان الإسرائيلي ضد فلسطينيي الداخل المحتل ضمن سياسةً ممنهجةً بقصد التضييق عليهم حياتياً ومعيشاً[2].

---

[1] خمايسي، راسم، **مناطق الأفضليّة القوميّة**، في: **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**، نديم روحانا وأريج صباغ خوري (محرران)، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، 2011م، ص 111 – 112. أنظر: غونين، عميرم (Amirem Gonen)، خمايسي، راسم، " **مراكز تطوير إقليميّة مشتركة للبلدات اليهوديّة والعربيّة في إسرائيل** "، القدس: معهد فلورسهايمر (Fluorsheimer) لأبحاث السياسات العامّة، 1992م.

[2] كوهين، ينون (Yenon Cohen)، **اللامساواة المكانية/ الاقليمية: اليهود والعرب في "مناطق إسرائيل"**، ترجمة: جبريل محمد، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2008م، ص 51 – 55. أنظر: " الاقتصاد العربي لفلسطينيي 48 من بداية التسعينات حتى العام 2000 "، موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا على الانترنت: الرابط الإلكتروني: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3290 .

أدى التغيير في الشكل الاقتصادي السائد لفلسطينيي الداخل المحتل لظهور العديد من الانماط الاقتصادية في الاوساط العربية في الداخل المحتل، كتغير ثقافة المأكل والملبس والمسكن، وارتفاع القدرة الشرائية والاستهلاكية، وظهور الفوارق الفردية القائمة على معدلات الدخل والانفاق، مما أسس لظهور الكثير من الظواهر الاجتماعية القائمة على الاختلافات المادية والفردية والندية، خاصةً وأن الكيان الإسرائيلي تقصد رفع مدخولات فلسطينيي الداخل المحتل، وإلى حدٍ ما، في سياسة منه لخلق شريحةً اجتماعيةً معتمدةً على ثقافة الاستهلاك والانفاق، ومُتقبلةً لنتاجات التغير النمطي الاقتصادي لفلسطينيي الداخل المحتل[1]. علماً بأن هذه التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لا ترتبط فقط بالسياسات الإسرائيلية، بل قد تنتج أيضاً عن التفاعلات التي تحدث نتيجة التطورات الديموغرافية، والزيادة السكنية، والتفاعل مع القوميات الاخرى الموجودة في الوسط الاجتماعي الاسرائيلي، والتأثر بها اجتماعياً واقتصادياً[2].

وبالمجمل، تسود حياة الفلسطينيون عامة، وفي مختلف مناطق تواجدهم داخل فلسطين، لا سيما الداخل الفلسطيني المحتل؛ حالةً من التشوه الاقتصادي الاستعماري الإسرائيلي، والذي يستحضر مجموعةً من التماثلات الجمعية التي تؤثر على سياقاتهم الحياتية والمعيشية، بحيث تستبدل مقومات الصمود والانتاج والارتباط بالأرض، بأخرى منبثقةً من منظومةٍ إسرائيليةٍ وإحلالية، تتقصد تغيير القوام الاقتصادي للفلسطينيين، وربط مصيرهم وسلوكهم الاقتصادي بالمنظومة الإسرائيلية[3]. علاوةً على أن الكيان الإسرائيلي، وضمن سياساته الموجهة نحو فلسطينيي الداخل؛ تقصد وضع الثقل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فيه بعيداً عن مناطق عيش الوسط العربي والفلسطيني، لتبقى هذه المناطق دون المستوى المطلوب لمقومات النهوض الاقتصادي والتنموي، والجذب الاستثماري والمالي، مع اتاحته بعضاً من الصلاحيات الإدارية

---

[1] ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 160 – 162.

[2] جريس، صبري، **العرب في إسرائيل (2)**، منظمة التحرير الفلسطينية: مركز الأبحاث، 1967م، ص 64 – 65.

[3] السقا، أباهر، زهر، سوسن وآخرون، "***الفلسطيني الجديد***"، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 23، حزيران/ 2015م، ص 27 – 28.

والخدمية المحدودة للمجالس العربية البلدية، والتي تحول دون حدوث نهضة تنموية لفلسطيني الداخل المحتل[1].

6.2 المنظومة التعليمية لفلسطينيي الداخل المحتل

رغم سطوة الكيان الإسرائيلي على كافة المقدرات الحياتية والمعيشية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لفلسطينيي الداخل المحتل؛ إلا أنهم تمكنوا من الحفاظ على لغتهم العربية كلغةٍ رسميةٍ ثانيةٍ داخل الكيان الإسرائيلي بعد اللغة العبرية. وهو شأن أتاح لهم الحفاظ على هويتهم الفلسطينية، وبناء جهازٍ تعليمي خاص بهم، ووسائل اعلامية ناطقة باللغة العربية، ومحاكم شرعية تبت في أحوالهم الشخصية. فضلاً على تطور مختلف النشاطات الادبية والمسرحية والسياسية والثقافية، والتي تتعلق بقضاياهم السياسية والاجتماعية.[2]

1.6.2 الجهاز التعليمي لفلسطينيي الداخل المحتل

لم يسلم الجهاز التعليمي الخاص بفلسطينيي الداخل المحتل من سياسات الكيان الإسرائيلي الممنهجة، والتي حملت بين طياتها التهميش والاقصاء والعنصرية، ورسم السياسات التعليمية بما ارتآه هذا الكيان مناسباً لأهدافه الاستعمارية والاحتلالية، غاضاً الطرف عن خصوصيتهم الثقافية، وأهمية ذلك في الحفاظ على هويتهم العربية والوطنية، والبناء الإنساني القويم، والتوازن الاجتماعي المطلوب، باعتبار أن الوجود الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي له حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية، والتي كفلتها له المواطنة الإسرائيلية.[3]

بلور الكيان الإسرائيلي الجهاز التعليمي لفلسطينيي الداخل المحتل، وصاغه من خلال الكثير من المعايير السياسية والأمنية والاجتماعية التي فرضتها عليه المنظومة العسكرية

---

[1] كوهين، ينون، **اللامساواة المكانية/ الاقليمية: اليهود والعرب في "مناطق إسرائيل"**، مرجع سابق، ص 52 – 55.

[2] سالم، أمنية، **إسرائيل من الداخل**، مرجع سابق، ص 27 – 28.

[3] كبها، يحيى، حسين، احمد، " ***السياسات التعليمية الإسرائيلية وتأثيرها على الهوية الثقافية لفلسطينيي الداخل (التحديات والحلول)*** "، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية**، ع: 45، حزيران/ 2018م، ص 118 – 119.

للسلطات الإسرائيلية، بحيث يبقى هذا الجهاز؛ أداة سياسية واجتماعية بيد الكيان الإسرائيلي، يُحدد من خلاله التجربة التعليمية للطلبة الفلسطينيين، وفرض السيطرة عليهم، خاصةً من الناحية الثقافية. علماً بأن جهاز التعليم لفلسطينيي الداخل المحتل منفصل عن الجهاز التعليمي الإسرائيلي واليهودي، خاصةً في مراحل التعليم العام والإلزامي.[1]

وبالرغم من حالة الفصل بين جهازي التعليم العربي واليهودي؛ إلا أن السلطات الإسرائيلية هي المتحكم الرئيس في جهاز التعليم العربي، عبر توظيف القوى العاملة، وشغل المناصب العليا، ووضع السياسات التربوية والتعليمية، وإقرار المنهاج وصياغتها، مما جعله جهازاً غير مَستقلٍ عن منظومة العمل السياسي والامني للكيان الإسرائيلي[2]، ليعمل هذا الجهاز بعيداً عن الضغط الجماهيري العربي، ونقصاً في الكوادر العربية العاملة فيه، وتحديداً في المناصب العليا، والتي تُقر سياساته التربوية والتعليمية، وميزانياته الخاصة، وتعديل بُنيته الأساسية والتحتية[3].

يعمل هذا الجهاز، وبدرجةٍ ما، في إطار مجموعةً من المعايير والأطر السياسية التي لا يكون لفلسطينيي الداخل المحتل دوراً في صياغتها، بحيث يسعى الفكر التربوي اليهودي والإسرائيلي إلى دفع الجهاز التعليمي العربي لفلسطينيي الداخل المحتل للتأكيد على يهودية الهوية لكل من يتواجد داخل إسرائيل، ويحمل مواطنتها، رغم كثرة المشاهد العنصرية المخالفة لذلك. فضلاً عن العبث بالمكون الفكري للطلبة الفلسطينيين في الداخل المحتل، والتي تتمحور حول الإقرار بالتاريخ اليهودي والإسرائيلي، وكل ما يتعلق بذلك من محاور فكرية ولغوية

---

[1] كبها، يحيى، حسين، احمد، " **السياسات التعليمية الإسرائيلية وتأثيرها على الهوية الثقافية لفلسطينيي الداخل (التحديات والحلول)** "، مرجع سابق، ص 121.

[2] أبو سعد، إسماعيل، " **التعليم العربي في إسرائيل وسياسة السيطرة: واقع التعليم في النقب** "، النقب: بئر السبع: جامعة بن غوريون، 2011م، ص 85 – 88.

[3] كبها، يحيى، حسين، احمد، " **السياسات التعليمية الإسرائيلية وتأثيرها على الهوية الثقافية لفلسطينيي الداخل (التحديات والحلول)** "، مرجع سابق، ص 122. أنظر: أبو عصبة، خالد، **جهاز التعليم العربي في إسرائيل: تطوره وصورة الوضع الراهن**، تحرير: (عزيز حيدر)، في: **المجتمع العربي في إسرائيل: السكان، المجتمع، الاقتصاد**، القدس: معهد فانلير (Fanler)، 2007م، ص 143 – 144.

واجتماعية وجغرافية وتاريخية تصب في صالح تفوق المنظومة التعليمية اليهودية على نظريتها العربية.[1]

ترى الباحثة أنه وبهذه الآلية، تشكل الجهاز التعليمي لفلسطينيي الداخل المحتل، بحيث لم يكن بمعزلٍ عن سياسات الكيان الإسرائيلي العنصرية، والتي حولته لأداةٍ تستهدف من خلاله خلخلة البناء الإنساني والاجتماعي والقيمي للطلبة الفلسطينيين، وترسيخ معالم الدولة اليهودية والإسرائيلية لديهم. فضلاً عن نتاجات هذا التشكيل على الواقع الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل، والذي قد يؤسس لانتشار العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية داخل وسطهم المجتمعي.

2.6.2 فلسطينيو الداخل المحتل والتعليم في الكيان الإسرائيلي

1.2.6.2 التعليم العام (الإلزامي)

أحدثت التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي عصفت بالعالم اجمع، والسياسات العنصرية وحرب الديموغرافيا التي شنتها المؤسسة الإسرائيلية ضد فلسطينيي الداخل المحتل، وحرمانهم الأرض للبناء والمسكن، وتردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهم؛ جملةً من التغييرات على التركيبة الديموغرافية لفلسطينيي الداخل المحتل، والتي تمثل أبرزها بالاندفاع صوب التعليم والاستثمار فيه من الناحية الاجتماعية والثقافية، وخروج المرأة للعمل، وتراجع الانجاب للأسرة العربية في الداخل المحتل. فقد اظهرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ومع بداية العام 2020م، تفوق معدل الإنجاب لدى المرأة الإسرائيلية (3.05)، مع التراجع المتواصل لمعدل إنجاب المرأة الفلسطينية وتوقفه عند معدل (3.04).[2]

---

[1] الحاج، ماجد، **تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م، ص 181 – 183.

[2] وتد، محسن، " معركة الأرحام داخل الخط الأخضر. لماذا اختلت كفة الديموغرافيا بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟ "، موقع الجزيرة على الانترنت، 2020/2/9م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/U9BIf .

دفعت السياسات السابقة الذكر، وعلى رأسها التشريعات الإسرائيلية العنصرية المتعلقة بتقليص المخصصات، ومعدومية ضمان الدخل والتأمين الوطني، والتغييرات الاجتماعية الثقافية، والتحول من مجتمعٍ تقليديٍ يعتمد على قوة الأسرة وعدد أفرادها، إلى مجتمعٍ حديثٍ يُفضل النوعية على العددية؛ بفلسطينيي الداخل المحتل إلى زيادة نسبة التحاقهم بالتعليم، وتحديد النسل[1]. فرغم سطوة المؤسسة الإسرائيلية على المشهد التعليمي لفلسطينيي الداخل المحتل، إلا أن ذلك لم يثنهم عن مواصلة التعليم، والالتحاق به، خاصةً بعد أن خفض الكيان الإسرائيلي من سطوته العسكرية، لكن مقابل ذلك، أبقى سطوته الأمنية والثقافية والاجتماعية والتربوية على كافة مدخلات ومخرجات الجهاز التعليمي الخاص بهم، وهو شأن يطالب به النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي، بأن يتحرر الجهاز التعليمي لفلسطينيي الداخل المحتل من سيطرة المؤسسة الإسرائيلية[2].

يعمل الكيان الإسرائيلي على تقليص عدد المدارس العربية العاملة في الوسط الفلسطيني في الداخل المحتل، وهو أمر يتحسسه فلسطينيي الداخل المحتل، في ظل اندفاعهم صوب التعليم، بأن تتم إدارة نظام التعليم العربي من قبل وسطهم العربي والثقافي والتربوي، مع تلقي التمويل المتساوي مع جهاز التعليم اليهودي وحسب عدد الطلبة[3]. علماً بأن زيادة الاهتمام بالتعليم من قبل فلسطينيي الداخل المحتل لم يُشكل فارقاً كبيراً لصالح حقوقهم من قبل السلطات الإسرائيلية، بل تعمدت الأخيرة محو أي خطابٍ تعليميٍّ او تربويٍّ يُشير إلى الكيان الفلسطيني في الداخل الفلسطيني، واستبداله بمحتوىٍ آخرٍ يحمل الطابع اليهودي؛ هويةً ودولةً[4].

---

[1] وتد، محسن، " **معركة الأرحام داخل الخط الأخضر. لماذا اختلت كفة الديموغرافيا بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟** "، مرجع سابق.

[2] ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 144 – 148. انظر: أبو عصبة، خالد، " **جهاز التعليم في إسرائيل: البنية، المضامين، التيارات وأساليب العمل** "، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2006م.

[3] كوهين، ينون، **اللامساواة المكانية/ الاقليمية: اليهود والعرب في "مناطق إسرائيل"**، مرجع سبق ذكر، ص 30 – 31.

[4] روحانا، نديم، خوري، أريج، " **مواطنة كولونيالية استيطانية: ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين** "، مرجع سابق، ص 175 – 176.

في السياق عينه، ولهدم أي صورةٍ من صور الوجود والتواجد الفلسطيني في الداخل المحتل؛ عمل الكيان الإسرائيلي على مُحاربة المحتوى العربي في المدارس الخاصة بفلسطينيي الداخل المحتل، ومحاولة اسقاط اللغة العربية من الحياة العامة في الداخل المحتل، بحيث بات دور اللغة العربية في الحياة العامة للوسط الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي محدوداً بمجالاتٍ معينةٍ، مع هيمنة اللغة العبرية على المشهد الحياتي لهم، سعياً منه لضرب الهوية العربية والفلسطينية، وتعزيز مكونات الهوية اليهودية والإسرائيلية، عبر توظيف المؤسسات التعليمية والتربوية العربية لخدمة مثل هذه الأهداف الثقافية.[1]

يُقدر عدد الطلبة الفلسطينيون الملتحقون بالمدارس في الداخل المحتل وللعام الدراسي 2019/ 2020م بحوالي (556) ألف طالباً وطالبة، يتوزعون على مختلف المراحل المدرسية[2]. يحاول الكيان الإسرائيلي التضييق على هؤلاء الطلبة بكافة الطرق والوسائل، وزرع الظواهر الاجتماعية السلبية في وسطهم التربوي والتعليمي لإبعادهم عن قضاياهم المصيرية والوطنية.

2.2.6.2 التعليم العالي (التعليم الجامعي)

يختلف واقع الطالب الجامعي (الفلسطيني) في الداخل المحتل، والمُلتحق بمؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية، عن نظيره من الطلبة الملتحقين بمحطيه الجغرافي والاجتماعي الإسرائيلي، ومَرَدُّ هذا الاختلاف، بسيرورته وتركيبته، يعود إلى خاصيّة الواقع السياسيّ له، وتحوُّل الوسط الفلسطيني في الداخل المحتل من أكثريّة أصيلة إلى أقلّيّة مستهدفة، بما ينطوي عليه ذلك من تغيُّراتٍ وإسقاطاتٍ نفسيّة واجتماعيّة وسياسيّة واقتصادية وتعليميّة على واقع حياتهم المعيشية والمجتمعية[3]. تُصرّ مؤسسات التعليم العالي الإسرائيليّة على خلق مسارين في

---

[1] دوابشه، محمد، " **صراع العربية مع العبرية في المناطق المحتلة عام 1948** "، جنين: الجامعة العربية الأمريكية، د. ت، ص 4 – 8. أنظر: أمارة، محمد، **اللغة والهوية في إسرائيل**، ط 1، "، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2002م.

[2] أنظر: موقع عرب 48. الإلكتروني: https://www.arab48.com/ . أنظر: " المدارس العربية تؤخر دوامها في الداخل المحتل "، موقع الحدث على الانترنت، 2019/9/1م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/23qih .

[3] مقاري، إكرام، " **الطلبة العرب في المؤسّسات الإسرائيليّة للتعليم العالي في ظلّ التحدّيات الأكاديميّة والسياسيّة والثقافيّة** "، في: " **التعليم العالي لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل** "، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 36، كانون الثاني/ 2020م، ص 6 – 7.

التعامل مع الطلبة الجامعيين من فلسطينيي الداخل المحتل. المسار الأوّل فرديّ؛ تتعامل من خلاله مع الطالب كفردٍ بعيدٍ عن تكوينه الاجتماعي والمجتمعي. والثاني جماعيّ؛ تتعامل من خلاله مع أيّ تنظُّم طُلابي يشذّ عن الإطار الضيّق لتلك السياسات الرسميّة التي تُحدّدها وترسم مساراتها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وذلك بغية ضرب القوام الاجتماعي والسياسي للطالب الفلسطيني[1].

ترى مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية أن تعاملها بشكلٍ فرديٍّ وجماعيٍّ مع الطالب العربي يُتمم المسار الاستهدافي له اثناء تعليمه العام (ما قبل الجامعي)، مما يُتيح لها إمكانية دمجه كيفما ترتأي المنظومة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والقيمية الإسرائيلية، عبر عمليّة ممنهجة مُوجّهة، تتمثل في تضييق الخناق عليه بوسائل وأدواتٍ مادية واقتصادية واجتماعية، وتمنعه من بناء تمثيله الطلابي داخل المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية بشكلٍ كامل. فضلاً على مُحاولتها إخضاعه لنقاباتٍ ونشاطاتٍ طلابيةٍ يُديروها طلبا محسوبون على الأحزاب اليمينية الإسرائيلية والمتطرفة، علماً بأن الحركات الحزبيّة الطلّابية العربيّة تُحاول التصدي لمثل هذه الممارسات.[2]

لا تسمح مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية بقبول كافة طلبة فلسطينيي الداخل المحتل فيها، بل تضع على قبولهم الكثير من الشروط والإجراءات، مما يدفعهم للسفر خارج الكيان الإسرائيلي للدراسة، أو التوجه للجامعات الفلسطينية الموجودة في الضفة الغربية. ورغم التحسن النسبي، والذي طرأ مؤخراً على قبول طلبة فلسطينيي الداخل المحتل في الجامعات الإسرائيلية، خاصةً بعد رفع القبضة العسكرية عنهم؛ إلا أن سياسات التمييز العنصري الإسرائيلي نحوهم ما زالت موجودة، والتي قد تؤدي إلى رفع نسب التسرب بين صفوفهم، مما قد يؤسس لانتشار العديد من الظواهر الاجتماعية غير الحميدة في وسطهم الشبابي[3].

---

[1] زبيدات، علي، " **الأكاديميّة الإسرائيليّة والطلبة العرب: الثابت والمتحوّل بين الفرديّ والجماعيّ** "، في: " **التعليم العالي لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل** "، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 36، كانون الثاني/ 2020م، ص 9.

[2] المرجع السابق، ص 11 – 12.

[3] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، " **التعليم العالي وتشغيل الأكاديميين في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل** "، سلسلة أوراق إسرائيلية (68)، رام الله، 2016م، ص 15 – 18.

يواجه الطلبة الفلسطينيون الدارسون في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية جملةً من القوانين والسياسات الأكاديمية المنحازة إلى الطلبة الإسرائيليين (اليهود). تبدأ هذه القوانين منذ بداية الدراسة، وخلالها، ووصولاً إلى مرحلة التخرج. ويضاف إليها العديد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي من شأنها أن تُحدث الكثير من المشكلات التكيفية للطلبة الفلسطينيين، سواء في وسطهم الدراسي، أو الحياتي المعاش، والذي قد يُمهد لخلق العديد من مظاهر التأزم الاجتماعي، خاصةً في ظل بيئةَ تحكمها المنظومة الامنية والقيمية الإسرائيلية.[1]

يدرك الكيان الإسرائيلي أن منظومة السياقات الأكاديمية والتربوية تؤثر كثيراً على البناء الإنساني والاجتماعي للطلبة الفلسطينيين، إضافةً لتأثيرها على هويتهم الثقافية والوطنية. لذلك، تحرص هذه المنظومة على التحكم في المسار التعليمي لطلبة الفلسطينيين، وإقرار السياسات التي من شأنها قمع الهوية القومية والثقافية لديهم، ومحاولة حرف مسارات نموهم الاجتماعي داخل وسطهم المعيشي، الأمر الذي يبعدهم عن قضاياهم الوطنية والاجتماعية والمجتمعية.[2]

ترى الباحثة أن السياسات الإسرائيلية الأكاديمية والجامعية المصوبة نحو طلبة فلسطينيي الداخل المحتل تتكامل مع تلك المطبقة عليهم إبان تعليمهم المدرسي، تحديداً وأن هذه السياسات تنبع من نفس المنظومة الأمنية والاجتماعية والتربوية. يُحاول فلسطينيي الداخل المحتل مُجابهة هذه السياسات بمختلف الطرق والوسائل القانونية والاجتماعية والسياساتية، خاصةً وأن أهداف التعليم للمؤسسات التعليمية والتربوية الإسرائيلية مرسخة ومرتبطة بعمقٍ بمنظومة الكيان الإسرائيلي الأمنية والعسكرية[3]، وأن النتاج المعرفي لهذه المؤسسات يختلف، بصورةٍ مغايرةٍ،

---

[1] غرة، خولة، العلي، نصر، " **التوافق النفسي وعلاقته بالهوية الثقافية والتحصيل الأكاديمي لدى طلبة فلسطينيي الداخل في الجامعات الإسرائيلية** "، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، م: 4، ع: 16، تشرين الأول/ 2016م، ص 369 – 370.

[2] المرجع السابق، ص 371. أنظر: السهلى، نبيل، **الفلسطينيون داخل الخط الأخضر (أشجار الصبار في مواجهة سياسات الاحتلال: حقائق ديموغرافية واقتصادية وسياسية)**، دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2008م.

[3] قعدان، محمد، " **تمهيد نظريّ حول الإنتاج الأكاديميّ "الإسرائيليّ": العسكريّة، الجامعة والمُحاضر** "، في: " **التعليم العالي لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل** "، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 36، كانون الثاني/ 2020م، ص 36 – 37.

بين الطالب الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، مما يجعل الوسط الفلسطيني أكثر عرضةً للمخـــاطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية.

7.2 فلسطينيو الداخل المحتل والهوية الفلسطينية

على مدى سنوات طويلة، وضمن مفارقات إسرائيلية عديدة، احتلت فكرة اقتلاع الهوية الوطنية لفلسطينيي الداخل المحتل مكاناً بارزاً في الفكر والتخطيط السياسي الإسرائيلي. ربـــط الكيان الإسرائيلي هذه الفكرة بالجانب الحياتي والمعيشي لفلسطينيي الداخل المحتل، والذي جعل منه، وبسياساته المختلفة؛ وسطاً اجتماعياً تنمو فيه الكثير من الظواهر السلبية، والتي خلقت حالةً من تحدي ترسيخ الهوية لفلسطينيي الداخل المحتل أمام المنظومة الإسرائيلية.

يرتبط مفهوم الهوية، لشعبٍ ما، وبصورةٍ عامة، بتلك المصطلحات والمفاهيم التي نشأت عن تطور الفكر السياسي في الآونة الأخيرة، كالشعب، والأمة، والعقد الاجتماعي، والقوميـــة، والدولة العصرية، وغيرها الكثير من المفاهيم والمصطلحات. يُشير التصور والمفهوم الأولـــي للهوية بالانتماء إلى الوطن، أي الإشارة إلى المكان الذي يسكنه الإنسان[1]، بحيث تنشأ علاقة ما بين الإنسان ووطنه، تكون دلالتها واضحة في التكوينات والتحولات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والفكرية التي يكتسبها الانسان كنتيجةٍ لهذه العلاقة، والتي تُشـــكل هويتـــه الثقافيـــة والمعرفيـــة والقيمية.

لعبت الهوية الفلسطينية دوراً كبيراً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فطالمـــا حـــاول الكيان الإسرائيلي نفي هوية الفلسطينيين أينما تواجدوا، لتصبح الهوية الفلسطينية مركباً صعباً في الصراع العربي الإسرائيلي، خاصةً وأن الوسط الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي بقي، بشـــكلٍ أو بآخر، في حالة من الانتماء إلى محيطه الفلسطيني والعربي، وجدانياً وقومياً ودينياً وتاريخياً ولغوياً، لكن ومقابل ذلك، بات فلسطينيو الداخل المحتل مواطنون في الكيان الإسرائيلي[2]، ليأخذ

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، ج 3، بيروت، 1968م، ص 451.

[2] نخلة، خليل (محرراً)، **مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراســـات الإســـرائيلية – مدار، 2008م، ص 44 – 46.

هذا الصراع بُعداً سياسياً واجتماعياً وقيمياً يسعى الكيان الإسرائيلي، وعبر سطوة منظومته الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والتربوية و التعليمية؛ لإزالة هوية الفلسطينيين المتواجدين فيه.

يُحاول الكيان الإسرائيلي محو الهوية الفلسطينية عن الوسط العربي فيه بأي شكلٍ كان، وفي المقابل، يحاول فلسطينيي الداخل المحتل إثبات هويتهم الفلسطينية في ظل مواطنتهم الإسرائيلية، وضمن أقليتهم العربية، وفي كيانٍ لم يحسم هويته بعد. ففي الوقت الذي يصور هذا الكيان نفسه بأنه دولة ديمقراطية لمختلف الاقليات فيه؛ يُنادي أيضاً بيهودية دولته وهويته، ويسير في نهج تعزيز ذلك عبر أدواته ووسائله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية.[1]

لم تغب الهوية الفلسطينية عن مكونات الصراع بين فلسطينيي الداخل المحتل والكيان الإسرائيلي، واستند، ومنذ العام 1948م، إلى قاعدة ضرب النسيج المجتمعي لفلسطينيي الداخل المحتل، وتبديد هويته القومية من خلال التعامل معه كأقلياتٍ إثنيةٍ من المسلمين والمسيحيين وغيرهم، وإنكار وجودهم الاصلاني، ومحاولة تهجينهم بشتى الأساليب والادوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تصاعدت وتيرة هذا الصراع عقب توقيع اتفاق (اوسلو) (Oslo)[2] بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1993م، والذي لم يُشر فيه الجانب الفلسطيني إلى فلسطينيي الداخل المحتل، إضافةً لتصاعد وتيرة اليمين الإسرائيلي في الأوساط السياسية والاجتماعية الإسرائيلية[3]، لتستهدف المكون العربي والفلسطيني بسلسلةٍ من الممارسات العنصرية، خاصة عقب العام 2009م، والذي شهد ارتفاعاً في التصعيد اليميني الإسرائيلي ضد فلسطينيي الداخل المحتل.

---

[1] الدرويش، عبد الرحمن، "**دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48** "، مرجع سابق، ص 45. أنظر: القلقيلي، عبد الفتاح، أبو غوش، احمد، **الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم**، بيت لحم: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل، 2012م، ص 13 – 15.

[2] **اتفاق اوسلو (Oslo):** أو إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 1993/9/13م، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. أنظر الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/obtpV .

[3] شاهين، خليل، " فلسطينيو 48 وانتفاضة الأقصى "، موقع الجزيرة على الانترنت، د. ت. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/NFaLh . أنظر: عبد العالي، عبد القادر، " **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي** "، بيروت: مجلة المستقبل العربي، ع: 381، تشرين الثاني/ 2010م، ص 26 – 28.

أدخل تصاعد وتيرة اليمين الإسرائيلي، سياسياً واجتماعياً، الهوية الفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي في فصلٍ جديدٍ من فصول التحدي لأثبات هوية المكون العربي في الوسط الإسرائيلي، والتي تمثلت بالتناقضات التي يعشيها النظام السياسي والاجتماعي الإسرائيلي، بين ما هو ديمقراطي وما هو عنصري، وبين ارتفاع وتيرة اليمين الإسرائيلي في والاوساط السياسية والاجتماعية، وبين انخفاضه، وانعكاسات ذلك على التمثيل الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي[1]، ما يستلزم من فلسطينيي الداخل المحتل تطوير أجندة سياسية جماعية تقوم على إرساء مكانتهم القومية، والدفاع عن ممتلكاتهم وتراثهم وعاداتهم وتقاليد، وترجمة ذلك، وبالاستناد إلى مواطنتهم ووزنهم الديموغرافي، ببرامج من التمكين السياسي والاجتماعي داخل الوسط الإسرائيلي[2].

خاتمة الفصل

يتمحور الواقع الحياتي لفلسطينيي الداخل حول العديد من الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والتربوية والتعليمية والسياسية والصراع حول الهوية وما يكتنفها من تحدياتٍ متعددة، وهو شأن جعل من الواقع الحياتي والمجتمعي والاجتماعي المعاش لفلسطينيي الداخل المحتل مرتعاً لإنفاذ وتنفيذ السياسات الإسرائيلية الاحتلالية والاحلالية الهادفة لضرب قوامهم البنيوي والاجتماعي والقيمي، حتى يسهل على المنظومة الإسرائيلية السيطرة عليهم، وابعادهم عن قضاياهم الوطنية، وحصرهم بأقليةٍ عرقيةٍ وإثنيةٍ تختلجها الكثير من المعضلات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تؤسس لانتشار الكثير من ظواهر التشتت والتأزم المجتمعي والاجتماعي، وفقاً للرؤى والمطامع الإسرائيلية والاستعمارية.

يلتقي الواقع الحياتي المعاش لفلسطينيي الداخل المحتل والمُتأثر بالسياسات والاجراءات الإسرائيلية مع عددٍ من العادات والاعراف الاجتماعية التي من شانها أن تعزز من تردي الوضع الاجتماعي لهم، كالقبلية والعشائرية وما سواها. ومع تصاعد وصول اليمين الإسرائيلي

---

[1] يفتاحئيل، أورن (Oren Jephtiel)، **المواطنة العربية الفلسطينية في إسرائيل**، في: **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**، نديم روحانا وأريج صباغ خوري (محرران)، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، 2011م، ص129.

[2] المرجع نفسه، ص 130.

المتطرف لسدة الحكم السياسي والاجتماعي في الكيان الإسرائيلي؛ اتسعت رقعة هذه السياسات الموجه لزعزعة الاستقرار الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل، والعبث بمحتوى ومكون هويتهم القومية والوطنية، ومحاولة نفيها بمختلف الطرق والوسائل. ومقابل ذلك، يتحرك فلسطينيو الداخل المحتل للتصدي لمثل هذه الإجراءات، حتى وإن كانت تحركاتهم محدودة الأثر والتأثير في السياسة الإسرائيلية العامة، كالوصول إلى الكنسيت وتشكيل القوائم المشتركة واللجان العليا وغيرها[1].

وبصورةٍ أو بأخرى، تُريد المؤسسة السياسية والاجتماعية الإسرائيلية أن تُبقي الاوضاع الحياتية والمعيشية في حالةٍ من التردي والتأزم، لما لذلك من دورٍ في تمرير سياساتها صوبهم، وخلق بيئةٍ جاذبةٍ لمختلف الظواهر الاجتماعية السلبية في وسطهم المجتمعي، سواء كان ذلك بتدخلها المباشر، أو بالطرق والادوات غير المباشرة، والتي تحتاج لوعي فلسطينيي الداخل بها، وبخطورتها على بناهم الاجتماعي، وهويتهم الفلسطينية القومية والوطنية.

[1] عبد الرحمن، أسعد، " **فلسطينيو 48 وصراع البقاء** "، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الانسانية، م: 19، ع: 2، 2011م، ص 1639 – 1641.

الفصل الثالث

السياسات الإسرائيلية الداخلية
تُجاه المجتمع العربي في الداخل المحتل

الفصل الثالث

السياسات الإسرائيلية الداخلية تُجاه المجتمع العربي في الداخل المحتل

تمهيد

مارس الكيان الإسرائيلي، وكقوةٍ استعماريةٍ واحتلاليةٍ، سلسلةً من السياسات والاجراءات تُجاه الفلسطينيون، والتي اتخذت الكثير من الأشكال، كالعنف الجسدي والتهجير والمجازر والتمييز العنصري والمناطقي وغيرها، والتي افضت إلى كثيرٍ من التشوهات في البناء الاجتماعي والمجتمعي للفلسطينيين في الداخل المحتل. لم تتوقف هذه الممارسات الإسرائيلية بحق فلسطينيي الداخل، بل اتخذت اشكالاً جديدةً لها جذورها العنصرية النابعة من الفكر الصهيوني أولاً، والبُعد الأمني والعسكري الإسرائيلي ثانياً. فقد أدرك الكيان الإسرائيلي أن العوامل الأساسية التي تهدد بقاء واستمرارية سياساته تُجاه التواجد الفلسطيني بداخله لا تكمن في أحداث دراماتيكية وعُنفية فقط؛ بل في سيرورات بطيئة وتدريجية لا يعيها التواجد العربي والفلسطيني فيه، كالتفكك الاجتماعي والتربوي، وخلق التفوق الديموغرافي، وتشويه الواقع الاجتماعي وتأزميه بالكثير من الامراض المجتمعية والاقتصادية، وهو ما شرع به الكيان الإسرائيلي مؤخراً، عبر ممارسته لسلسلةٍ من السياسات المُنتجة للكثير من الأزمات داخل الوسط العربي في الداخل المحتل[1].

1.3 سياسة نهب الأرض

مثلت هذه السياسة الإسرائيلية؛ السياق التاريخي الذي انبثقت عنه مختلف السياسات التي استهدفت الفلسطينيين اينما تواجدوا، سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م. فمنذ هذا التاريخ وما سبقه، شرع الكيان الإسرائيلي بأعمال نهبٍ مُمنهجةً للأراضي المملوكة لفلسطينيي الداخل المحتل بغية جسر الهوية بين السيادة والمُلكية، عبر سَنه العديد من القوانين

[1] بيستروف، يفغينيا (Evgenia Bystrov)، سوفير، وأرنون (Arnon Souffer)، **إسرائيل ديمغرافياً 2010 – 2030: في الطريق نحو دولة دينية**، (ترجمة: سليم سلامة)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، سلسلة أوراق إسرائيلية (55)، 2011م، ص 22 – 24.

المُشرعة لهذه السياسة، والتي تكاملت مع المنظومة القانونية للانتداب البريطاني على فلسطين، والتي هدفت، وبالمقام الأول، لتسهيل عملية السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.[1]

أقر الكيان الإسرائيلي، وفي هذا الصدد، باقةً من القوانين التي شرعنت عمليات الاستيلاء على الأراضي المملوكة لفلسطينيي الداخل المحتل، ومكنت الحكومات الإسرائيلية المُتعاقبة من امتلاك الأدوات القانونية المشرعة لمثل هذه السياسة، كأنظمة قوانين الطوارئ البريطانية، وقانون الاستملاك من أجل الأغراض العامة، وقانون أملاك الغائبين وقرار (أريدور) (Aridor)[2] وغيرها، والتي حرمت فلسطينيي الداخل المحتل من إعادة امتلاكهم لأراضيهم، بل أن بعض هذه القوانين ألزم مُلاك الأراضي الفلسطينيين بتقديم اثباتات لقانونية امتلاكهم لأراضيهم خلال مدة قصيرة، وخلاف ذلك ستنتقل ملكية هذه الأراضي للسلطات الإسرائيلية، علماً بأن الكيان الإسرائيلي أقر مثل هذه القوانين في نفس التوقيت الذي تعرض فيه فلسطينيي الداخل المحتل لجملةٍ من عمليات القتل والتهجير، ما أدى لفقدانهم ملكية إراضيهم، ونقل مُلكيتها للجهات الإسرائيلية.[3]

أفضت هذه السياسة إلى تغيير الكثير من المعالم الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بفلسطينيي الداخل المحتل. فقد فَقَدَ الفلسطيني اتصاله بأرضه، وعجز عن فلاحتها

---

[1] قاضي، احمد سعيد، " **السياق التاريخيّ لاستهداف فلسطينيّي الخطّ الأخضر** "، في: " **السياسات الإسرائيليّة الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل بين الاستمرارية والتغيير** "، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 30، أيار/ 2017م، ص 1 – 2.

[2] **قرار أريدور:** قرار إسرائيلي يمنح فلسطينيي الداخل المحتل إمكانية تقديم طلبات تعويض عن اراضيهم المسلوبة إبان من قبل السلطات الإسرائيلية، وذلك للضغط على أصحاب الأراضي وورثتهم للتنازل عن ملكيتهم التاريخية المثبتة لأراضيهم، وإيهامهم بأنها فرصتهم الأخيرة للحصول على التعويض المادي، علماً بأن هذا القرار لا يسري على الأراضي الخاصة التي تعود ملكيتها إلى أهالي القرى والبلدات والمدن المهجرة إبان نكبة عام 1948م، فضلاً على أنه يحمل الكثير من التدليس، ويتم عبر مجموعة من الوسطاء وسماسرة الأراضي بطرق غير شريعة تهدف إلى نهب اراضي فلسطينيي الداخل المحتل. مريح، إيناس، " إطلاق حملة "لا للتفريط بأرض الآباء والاجداد" لمواجهة السماسرة "، موقع عرب 48 على الانترنت، 2015/12/16م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/Il0aT .

[3] قاضي، احمد سعيد، " **السياق التاريخيّ لاستهداف فلسطينيّي الخطّ الأخضر** "، في: " **السياسات الإسرائيليّة الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل بين الاستمرارية والتغيير**، مرجع سابق، ص 2 – 3. أنظر: قاضي، أحمد سعيد، " نهب إسرائيل أراضي فلسطينيي الخطّ الأخضر.. مسار متواصل "، موقع صحيفة العربي الجديد على الانترنت، 2016/5/26م، الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/opinion .

وزراعتها، وأُنتُزع منه حقه التاريخي والقانوني بامتلاكها، ليتحول، ومع مرور الوقت، أكثر من (93.5%) من أراضي فلسطينيي الداخل المحتل للملكية الإسرائيلية دون وجه حق، مقابل (3.5%) تعود مليكتها لفلسطينيي الداخل المحتل، وينحصر نفوذهم (نفوذ السلطات المحلية الخاصة بهم) على (2.5%) من مساحة الكيان الإسرائيلي، ما أفضى إلى جعل التواجد الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي محدوداً ومحصوراً بكانتوناتٍ جغرافيةٍ وسكنيةٍ ضيقة، تكتنفها ويختلجها العديد من الأزمات والإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، والتي جعلت منها بيئةٍ جاذبةٍ للتأزم الاجتماعي والمجتمعي، بحيث تتصاعد فيها وتيرة العنف المادي والمعنوي، بما يتوافق مع السياسات الأمنية والاجتماعية والقيمية الإسرائيلية.[1]

2.3 سياسة التضييق السكني والعمراني

انتجت سياسة نهب أراضي الداخل الفلسطيني من قبل الكيان الإسرائيلي؛ حالةً من التضييق السكني للفلسطينيين في الداخل المحتل. فقد تبنت السلطات الإسرائيلية، وحيال ذلك، سياسة تضييق المساحة الحيوية للمجتمع العربي، وتضييق مناطق نفوذه وتوسعه العمراني والجغرافي، فضلاً عن سياسة الفصل، وقدر الإمكان، بين المساكن العربية والمساكن اليهودية، وخلق مناطق افضلية تصب للصالح اليهودي (الإسرائيلي). إضافةً لمنع التعديل العمراني، وفرض شروط وقوانين قاسية للبناء والإعمار، والتعمد في إهمال مناطق التواجد الفلسطيني، بغية تحويلها لمناطق عشوائية تختلجها الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.[2]

لم يكتفِ الكيان الإسرائيلي بهذه الاجراءات الرامية للتضييق السكني على فلسطينيي الداخل المحتل؛ بل تعمدت السلطات الإسرائيلية التقصير في بناء المزيد من التجمعات السكنية

---

[1] قاضي، احمد سعيد، " **السياق التاريخيّ لاستهداف فلسطينيّي الخطّ الأخضر** "، في: " **السياسات الإسرائيليّة الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل بين الاستمرارية والتغيير**"، مرجع سابق، ص 2 – 3. **ملاحظة:** الاحصائيات الواردة في هذا المتن مأخوذة من اصدارات مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 30، أيار/ 2017م.

[2] المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل – عدالة، " **سياسة الأرض والمسكن: إسرائيل تفاقم الأزمة في القرى والمدن العربية** "، المركز القانونيّ لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل – عدالة، آذار/ 2016م، ص 1 – 2.

في المدن والقرى التي يتواجد بها فلسطينيو الداخل المحتل، والتي يُقدر عددها بـِ (136) بلـدة عربية. إضافةً إلى نقص الخطط المفصلة من أجل اصلاح هذه البلدات، وتخصـيص البـرامج والخطط التطويرية والتنموية الخاصة بها، والتصاعد المنهجي والممنهج في اسـعار الوحـدات السكنية بهذه البلدات العربية، ووضع العراقيل أمام أي خطة إصلاحية لها.[1]

وترى الباحثة أن الكيان الإسرائيلي يُريد من وراء هذه السياسة تحويل مناطق التواجـد الفلسطيني بداخله إلى بؤرٍ سكنيةٍ واجتماعيةٍ يكتنفها الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تكون بيئة مناسبة لتفاقم الكثير من الظواهر الاجتماعية غير الحميـدة، وجعـل منـاطق التواجد اليهودي (الإسرائيلي) حيوية ومنظمة، بغية إلصاق الكثير من التوصيفات السلبية علـى مناطق التواجد الفلسطيني، ويما يخدم الرواية الإسرائيلية، ومصالحه الأمنية والعسكرية.

يرفض الكيان الإسرائيلي إشراك التواجد الفلسطيني فيه في اللجـان المنظمـة لقضـايا الإعمار والبناء إلا بهامشٍ ضيقٍ جداً، بحيث يصعب عليهم التـأثير فـي سياسـات التخطـيط والعمران في الكيان الإسرائيلي. كما أن القانون الإسرائيلي لا ينصّ على وجوب تمثيل العـرب في جهاز التنظيم والبناء بمؤسساته المختلفة، ويحدد عدد الاعضاء العرب في هذا التنظيم بما لا يتجاوز (5) اعضاء من كل المكون العربي واطيافه السياسية، بل ويربط خطط توسيع وتطوير مناطق التواجد الفلسطيني فيه بموافقة وزير الداخلية الإسرائيلية، ما يُفاقم من أزمة السكن فـي الداخل الفلسطيني المحتل، ويجعل منها أزمةٍ تواجه مختلف مكونات التمثيـل الفلسـطيني فـي الداخل المحتل.[2]

---

[1] المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل – عدالة، " **سياسة الأرض والمسكن: إسرائيل تفـاقم الأزمـة فـي القرى والمدن العربية** "، مرجع سابق، ص 3. انظر: سويد، ريم، بنا، عناية وآخرون، " **المسكن الممكن فـي المجتمـع العربي في إسرائيل – الوضع القائم وتوصيات** "، (ترجمة: مركز عدالة)، الائتلاف للإسكان الممكـن فـي إسـرائيل – المركز العربي للتخطيط البديل، 2014م، ص 4.

[2] قاضي، احمد سعيد، " **السياق التاريخيّ لاستهداف فلسطينيّي الخطّ الأخضر** "، مرجع سابق، ص 3. أنظر: ناصر، قيس يوسف، " **التخطط والبناء في إسرائيل بين السلطة المركزية والأقلية العربية** "، مجلة قضايا إسرائيلية، ع: 54، 2014م، ص 53 – 56.

يُبرر الكيان الإسرائيلي، سياساته هذه؛ بأن الجهات المسؤولية فيه عن التخطيط والبناء العمراني تتعامل مع الأراضي والمناطق المُسمى بـِ (أراضي الدولة)، وليس بتلك الأراضي التي تُسمى (أراضي الفلسطينيين)[1]. فلم يكتفِ الكيان الإسرائيلي بنهب أراضي الفلسطينيين، بل يرفض تطوير ما تبقى من مناطق سُكانهم، أو الاعتراف بملكيتهم عليها، علماً بأن المواطنة الإسرائيلية تكفل لهم هذه الحقوق، والتي تمنحها السلطات الإسرائيلية لكل مواطنيها.

ولا يظهر التمييز الصارخ بحق المجتمع العربي في انحسار البناء وتسويق الوحدات السكنية والخدمات العمومية فحسب؛ بل في تخصيص الأرضي لبناء المناطق الصناعية والتجارية والسياحية والتربوية أيضاً، وما ينتج عن ذلك من انعدام التطوير الاقتصادي للمناطق العربية، وجعلها متخلفةً عن الركب التطويري لمناطق الكيان الإسرائيلي[2]، وهو ما ترى فيه الباحثة بانه شأن ينتج عنه حالةٍ من التردي الاجتماعي، وانتشار حالات الفقر والعَوز، وما يلتصق بذلك من نتاجاتٍ اجتماعية لها مردها على السياق الحياتي والمعيشي العام لفلسطينيي الداخل المحتل، بحيث يجعل مناطقهم أقرب للعشوائية، والتي ترتبط بمعدلاتٍ متفاوتةٍ من انتشار الجريمة المادية والمعنوية، وحالات العنف والاقتتال الاجتماعي النابع من الندية والفردانية وعدم تقبل الآخر.

تُمثل حالات الهدم والتنكيل ببيوت فلسطينيي الداخل المحتل، سيما في مناطق التجمعات الفلسطينية غير المعترف بها إسرائيلياً، الوجه الأبرز لهذه السياسة الإسرائيلية. فمنذ العام 1949م، شرع الكيان الإسرائيلي إلى تهجير غالبية بدو النقب الفلسطيني وبدو القدس والداخل الفلسطيني المحتل، وهدم القرى المحيطة بهم، وعدم الاعتراف بهم كمواطنين، وإلغاء ملكيتهم القانونية على أراضيهم وممتلكاتهم، مما شتت مناطق تواجدهم، ليستمر الكيان الإسرائيلي بهدم قراهم أينما حلوا أو رحلوا[3]. كما وتعكس حالات الهدم والتنكيل هذه الأهداف الإسرائيلية في

---

[1] قاضي، احمد سعيد، " **السياق التاريخيّ لاستهداف فلسطينيّي الخطّ الأخضر** "، مرجع سابق، ص 3.

[2] عدالة، " **سياسة الأرض والمسكن: إسرائيل تفاقم الأزمة في القرى والمدن العربية** "، مرجع سابق، ص 4 – 5.

[3] أنظر: " سياسات إسرائيل بين بدو النقب وبدو القدس "، موقع الجزيرة على الانترنت، 2017/2/22م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/iBlDT .

إجبار سكان أكثر من (30) قرية على التنازل عن نحو مليون دونم من الأرض المملوكة لهم، مقابل إعادة توزيعهم وتوطينهم في بلدات تشرف عليها السلطات الإسرائيلية[1]. علماً بأن هناك أكثر من (270) ألف فلسطيني عربي يقطن في منطقة النقب، من بينهم (140) ألفاً يعيشون في قرى مسلوبة الاعتراف، ومعرضة للهدم والتنكيل بصورةٍ شبه يومية[2].

فاقمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اصابت مختلف دول العالم من أزمة الضائقة السكنية لفلسطينيي الداخل المحتل. فالاختلافات في مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات الانفاق، وارتفاع اسعار الاراضي المخصصة للبناء، والارتفاع الممنهج في اسعار الوحدات السكنية؛ أدى إلى اتساع رقعة سياسة التضييق السكني على فلسطينيي الداخل المحتل، وهو ما تلقفته السلطات الإسرائيلية، وعززت منه بما يخدم مصالحها، ما أدى إلى تغيير نمطية السكن لهم، وانتشار معالم البطالة في صفوفهم، والعزوف عن تكوين الأسرة، والبحث عن بدائل أخرى للسكن، خاصةً خارج مناطق الوسط العربي في الداخل المحتل، أو المجازفة في البناء بشكلٍ يُخالف منظومة القوانين الإسرائيلية، ما يجعلها عرضةً للهدم أو الانتهاكات الإسرائيلية في أي وقت، وبالتالي فقدانهم للاستقرار الاجتماعي والمجتمعي.[3]

3.3 سياسة القبضة الأمنية والعسكرية

هدف الكيان الإسرائيلي، ومن خلال هذه السياسة، إلى مأسسة مشروعه والاستعماري والاحتلالي والاحلالي. لازمت هذه السياسة السلطات الإسرائيلية منذ نشوء الكيان الإسرائيلي، فقد فرض حكمه العسكري على مناطق التواجد الفلسطيني بداخله، واحكم من قبضته الأمنية عليهم، سيما في الفترات الاولى لنشوئه. أراد الكيان الإسرائيلي من هذه السياسة عزل

---

[1] تمثل **قرية العراقيب** في النقب الفلسطيني، والقرى الموجودة في المثلث الفلسطيني، ومحيط القدس وغيرها، مثالاً على تعمد الكيان الإسرائيلي لهدم مثل هذه القرى الفلسطينية بحجة عدم الاعتراف الإسرائيلي بها. فقد شرع الكيان الإسرائيلي لهدم هذه القرية لأكثر من (101) مرة خلال الاعوام ما بين 2012 – 2020م. أنظر: " **العراقيب.. قرية هدمتها إسرائيل 101 مرة في 6 سنوات** "، 2016/8/16م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/bojSP .

[2] درباس، ناهد، " **فلسطينيو الداخل... 2019 عام الفقر والعنف والهدم** "، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2020/1/4م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/4NY0L .

[3] ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 29 – 33.

الفلسطينيين المتواجدين فيه عن محيطهم الفلسطيني، والتفرد بهم من أجل توسيع رقعته الاستيطانية والمؤسساتية على مكان تواجدهم الاصلي، وتحويلهم لأقليةٍ غير اصلانية، يكتنفها الكثير من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية[1]. إضافة لذلك، فقد هدف الكيان الإسرائيلي من وراء هذه السياسة؛ بناء مجتمعه الجديد دون التواجد الفلسطيني فيه، وبالتالي، اخفائهم من الحيز العام، ومن مُخيلة المجموعة المستوطنة خاصته، والتأسيس لزعزعة المجتمع الفلسطيني بالسطوة الأمنية، وعزله اجتماعياً واقتصادياً وقيمياً، بعيداً عن أي ابعادٍ وطنيةٍ أو قومية[2].

أوجدت هذه السياسة واقعاً استعمارياً يعيشه فلسطينيو الداخل المحتل، ويحيط بمكان تواجدهم داخل الكيان الإسرائيلي. فهذه السياسة الإسرائيلية أصيلة وملاصقة له، فهي منظومةٍ كاملةٍ ومتكاملةٍ وبنيويةّ، وليس حدثاً في نقطةٍ معينّةٍ ينتهي فيها، يستخدمها هذا الكيان بشكلٍ متفاوتٍ ومتواترٍ، بين فرضها بقوةٍ أو تخفيف وتيرتها، وبما يكفل له إمكانية التحكم بالوضع الجيوسياسي والاقتصادي لفلسطينيي الداخل المحتل، والسيطرة عليه بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر[3]، لخلق فضاءاً اجتماعياً يتخلله الكثير من المخاوف وعدم الاستقرار، ومنزوع الامن المجتمعي الهادف لتدعيم صمود فلسطينيي الداخل المحتل أمام منظومة السياسات الإسرائيلية المُطبقة عليهم.

ورغم تخفيف وطأة القبضة العسكرية الإسرائيلية على فلسطينيي الداخل المحتل، وبقاء السطوة الأمنية والاجتماعية قائمةً نحوهم؛ إلا أن ذلك لم يمنع الكيان الإسرائيلي من الاستمرارية في انفاذ سياساته الهادفة لضرب البناء الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل، وتحول مناطق تواجدهم لبؤرٍ تكتنز بداخلها مظاهر العنف والتشتت الاجتماعي. فتخفيف وطأة القبضة العسكرية

---

[1] زغبي، همت، " **سياسات إسرائيل بين فترة الحكم العسكري واليوم** "، في: " **السياسات الإسرائيليّة الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل بين الاستمرارية والتغيير** "، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 30، أيار/ 2017م، ص 1 – 2.

[2] زغبي، همت، " **سياسات إسرائيل بين فترة الحكم العسكري واليوم** "، في: " **السياسات الإسرائيليّة الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل بين الاستمرارية والتغيير** "، مرجع سابق، ص 2.

[3] المرجع السابق، ص 4. انظر: يئير، بويمل (Boemel Yair)، **وظيفة الحكم العسكريّ: الظاهرة والخلفية والنقاش حول الغائه**، في: **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل: في ظلّ الحكم العسكريّ وإرثه**، مصطفى كبها (محرراً)، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، 2014م، ص 19 – 20.

لا يبرر النمط الكولونيالي الإسرائيلي، فالكيان الإسرائيلي ينظر لعلاقة الفلسطيني بأرضه كقضيةٍ ثانوية، في ضوء سعيه لإخفاء معالم أي تعبيرٍ لفلسطينيي الداخل يُظهر علاقتهم بأرضهم، خاصةً بعد السطوة والسيطرة على الأرض والموارد الأخرى التابعة لهم، ومن خلال إخراجهم من دائرة النظام السياسي الجديد، وحصرهم بأقليةٍ يكتنفها الكثير الاختلالات الاجتماعية والمجتمعية.[1]

ترى الباحثة أن الكيان الإسرائيلي يوظف هذه السياسة لضرب العمق الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل، أي يستخدمها ضدهم وليس لحمايتهم، بحيث يطور من أساليب هذه السياسة بطرقٍ تُفضي إلى السيطرة على جميع مجالات حياة الفلسطينيّ، وضرب قدراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حتى وإن حاول اخفاء معالم هذه القبضة، او تجميل استخدامها، إلا أن نتاجاتها، وبصورةٍ أو بأخرى، هي زعزعة الأمن المجتمعي لفلسطينيي الداخل المحتل.

4.3 سياسة تجريم الفلسطينيين

ترتبط هذه السياسة مع هالة القوانين والسياسات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على فلسطينيي الداخل المحتل، إضافةً للطابع الحالي للنظام السياسي الإسرائيلي، والذي تتصاعد فيه وتيرة التكتلات اليمينية المتطرفة، والتي تنظر لفلسطينيي الداخل المحتل بأنهم أقليةً يُمكن أن يُمارس عليها مختلف أشكال القهر والتمييز العنصري بغية تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية. وبالتالي، فلا يمكن تناول هذه السياسة بمعزلٍ عن سياقات التقدير الرسمي والمؤسسي الإسرائيلي، والذي يتعمد فيه الكيان الإسرائيلي تجريم مختلف مركبات التواجد الفلسطيني فيه، ووصفهم بمختلف الصفات النابعة من سياسات التمييز العنصري، بهدف تشكيل رأي عام

[1] أبو رشيد، سليمان، " **الاندماج أيضا أسلوب كولونيالي لا يختلف عن التهجير والإبادة** "، موقع عرب 48 على الانترنت، 2019/11/7م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/4GESn .

صوبهم من قبل الوسط المجتمعي والاجتماعي الإسرائيلي يُعزز من معدومية قبولهم داخل الكيان الإسرائيلي.[1]

تظهر هذه السياسة جليةً في حالات الاشتباك السياسي والاجتماعي التي تحدث بين الحين والآخر في الداخل الفلسطيني المحتل، خاصةً مع السلطات الإسرائيلية، والتي ترى في الوسط العربي بأنه مصدرٍ لمختلف الاختلالات الاجتماعية والمجتمعية والسياسية والقيمية. وهي سياسة مقترنة بالكثير من السمات التي تنتاب سلوكيات ومسلكيات آليات التعامل الإسرائيلي مع فلسطينيي الداخل المحتل؛ كالنزعة القومية المتطرفة، والاستهتار بقيمة حقوق الإنسان، وتحديد أعداء داخليين من الوسط الفلسطيني، والهوس الأمني، وقمع الحريات العامة، وغيرها من السمات.[2]

ترى الباحثة أن انتهاج مثل هذه السياسة من قبل الكيان الإسرائيلي تُجاه فلسطيني الداخل المحتل؛ أمر كفيل بأن يُشكل فكرة عامة مغلوطة عنهم في الوسط الاجتماعي الإسرائيلي من قبل مختلف القوميات والأعراق المتواجدة فيه. ما يجعل التواجد الفلسطيني مُحاطاً بالكثير من الاحكام الاجتماعية المسبقة، والتي قد تُشكل حالةً من الضغط الاجتماعي والقيمي، والذي يتحول، وبفعل السياسات الإسرائيلية الأخرى، إلى انماطٍ من التفتت الاجتماعي، والتأزم المجتمعي، المؤدي إلى انتشار العديد من مظاهر العنف داخل الاوساط العربية في الداخل المحتل.

5.3 سياسة التحديث الاجتماعي المنقوص

انتزع الكيان الإسرائيلي كافة مقومات التطوير والتحديث والتغيير من فلسطينيي الداخل المحتل، وجعل معالم التحديث المجتمعي والاجتماعي مرهونةً بموافقته الأمنية والعسكرية، ما أدى إلى حدوث تشوهاتٍ في عمليات التحديث والتغيير الاجتماعي لفلسطيني الداخل المحتل.

---

[1] شلحت، أنطوان، " **تجريم الفلسطينيين سياسة إسرائيلية** "، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع: 106، 2016م، ص 231 – 232.

[2] المرجع السابق، ص 233 – 234.

1.5.3 مفهوم التحديث الاجتماعي

يُقصد بالتحديث الاجتماعي بصفةٍ عامةٍ: " تحول المجتمع من الحالة التقليدية إلى مجتمعٍ تنتشر فيه سبل وانماط الحداثة في مظاهرها المادية وغير المادية، وهو بالتالي مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي والثقافي والقيمي لمجتمعٍ ما "[1]. كما ويُشار اليه بأنه: " تمايز بنائي؛ أي هو نتاج لتمايزات بنائية، أو الانتقال من مجتمعٍ متجانسٍ إلى مجتمعٍ يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل"[2]. فهو بتالي؛ انتقال المجتمع من نمطٍ حياتيٍّ ومعيشيٍّ معين، إلى نمطٍ آخرٍ تتمايز فيه صور ومظاهر الحداثة والعصرنة بمختلف صورها السياسية ولاجتماعية والتكنولوجية والفكرية والقيمية.

ترتبط عمليات التحديث الاجتماعي لأي مجتمعٍ بمنظومةٍ من التغييرات السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية، والتي تساهم بها الحكومات والمنظمات الحكومية والأهلية وغيرها، إضافةً لمساهمات الأفراد فيها. لذلك، تعتبر عمليات التحديث الاجتماعي لمجتمعٍ ما؛ شأنٌ متكامل الأطر والمكونات والسيرورات، بحيث يصعب حدوثه إذا كان هُناك انتقاصاً في أحد أركانه أو مكوناته[3]. فالتغيير والتحديث الاجتماعي يؤثران على البناء الاجتماعي للمجتمع بأسره، وعلى أدوار ووظائف الأفراد والجماعات فيه، وبمختلف أشكالها، وكيفية تقبلها لمعالم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على السياقات العامة للمجتمع والدولة[4].

2.5.3 انتقاص التحديث الاجتماعي كسياسةٍ إسرائيليةٍ

أحدث نشوء الكيان الإسرائيلي الكثير من الاختلالات في المشهد الاجتماعي العام لفلسطينيي الداخل المحتل، وما ارتبط بذلك من معالم للتطوير والتحديث الاجتماعي والمدني. لم يسمح الكيان الإسرائيلي بتحول مناطق التواجد الفلسطيني فيه إلى مدنٍ تحوي مراكز ثقافية

---

[1] الهمالي، عبد الله عامر، **التحديث الاجتماعي: معالمه، ونماذج من تطبيقاته**، ط2، ليبيا: قاريونس،2008م، ص15–17.

[2] المرجع السابق، ص 16 – 17.

[3] الدقس، محمد، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987م، ص 19 – 20.

[4] المرجع السابق، ص 20.

واجتماعية واقتصادية وقيمية موحدة؛ بل منح هذا التواجد محدوديةً جغرافيةً تحولت، ومع مرور الوقت، ومع تغير العوامل الديموغرافية، إلى قرىً وبلداتٍ كبيرةٍ، لكن ينقصها الكثير من مقومات النهوض والتحديث الاجتماعي، وتعتمد، وإلى حدٍ بعيدٍ، على معالم التحديث الاجتماعي للمدن الإسرائيلية التي أقامها الكيان الإسرائيلي، بما في ذلك الاعتمادية الاقتصادية والتنموية، الأمر الذي أحدث اختلافاً في مسارات التحول الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل.[1]

على أثر ذلك، تواجد التحديث الاجتماعي للمجتمع العربي في الداخل المحتل على هامش التحولات والتطورات الاجتماعية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية للكيان الإسرائيلي، سيما وأن المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسلطات الإسرائيلية منحت المجتمع العربي فيها هامشاً من الحياة المادية والحقوقية، لكنه انتقص من تطورها وتحديثها اجتماعياً بمختلف السياسات والادوات، مُجبرةً فلسطينيي الداخل المتحل على القبول بهذا الوضع، دون السماح لهم بإبراز هويتهم الجمعية والقومية الخاصة بهم.[2]

افقدت هذه السياسة فلسطينيي الداخل المحتل مجتمعهم العضوي المتماسك، ودفعتهم للبحث عن بدائل خارج نطاق خصوصيتهم وتشخصيهم المجتمعي. فقد فرض الكيان الإسرائيلي عليهم حداثته الاجتماعية دون ان يشركهم في معالم التحول الاجتماعي والاقتصادي فيه[3]، وهو ما أنتج الكثير من حالات التشتت والتأزم والتشرذم الاجتماعي في الوسط العربي في الداخل المحتل، وجعله، أكثر عرضةً، لانتشار الظواهر الاجتماعية السلبية، والتي وصلت حد العنف الممنهج وغير الممنهج، الأمر الذي يخدم المصالح والمطامع الإسرائيلية.

6.3 سياسة الأسرلة

تُشكل هذه السياسة جانباً كبيراً من ممارسات وسلوكيات ومسلكيات الكيان الإسرائيلي بحق فلسطينيي الداخل المحتل. كما وتُشكل أيضاً؛ هدفاً إسرائيلياً تُريد السلطات الإسرائيلية

---

[1] بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، مرجع سابق، ص 16.

[2] بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، مرجع سابق، ص 16 – 17.

[3] المرجع نفسه، ص 17 – 18.

انفاذه في الوسط العربي، لتحقيق الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1.6.3 مفهوم الأسرلة

قد يبدو مصطلح الأسرلة؛ مأخوذاً من لفظ (إسرائيل)، وهو شأن صحيح من الناحية اللغوية والاصطلاحية. أما سياسياً وواقعياً واجتماعياً، وفيما يتعلق بوضع فلسطينيي الداخل المحتل وفقاً لهذا المفهوم، فهو يعني: قيام الكيان الإسرائيلي بإجراءاتٍ وممارساتٍ عنصريةٍ تهدف إلى تضييق الخناق على فلسطينيي الداخل المحتل بهدف اجبارهم على القبول بواقع الأمر، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً وحياتياً ومعيشياً، وذلك بهدف كبت نوازع هويتهم القومية والوطنية، وقطع امتدادهم عن الكل الفلسطيني، وتحويلهم لأقليةٍ إثنيةٍ معزولة، ومختزلةً في نطاق جغرافي محدود، تعتريه الكثير من مشاهد التشتت الاجتماعي والمجتمعي.[1]

تُشير الأسرلة أيضاً إلى: " جعل المواطن العربي في فلسطين المحتلة عام 1948م إسرائيلياً، مع إلغاءٍ لهويته الوطنية، سياسياً وثقافياً "[2]. فبتالي، فالأسرلة؛ مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي وفكري وثقافي يُريد الكيان الإسرائيلي منه دمج فلسطينيي الداخل المحتل في منظومته الاجتماعية، لكن بانتقاص الكثير من حقوقهم وثقافتهم وهويتهم، بحيث يبقى فلسطينيو الداخل المحتل، وكأقليةٍ في الكيان الإسرائيلي، على هامش التواجد في هذا الكيان، ودون وصولهم لما يعكس ويُثبت هويتهم الأصلانية والوطنية والقومية. فالكيان الإسرائيلي يُعلن، وصراحةً، بأنه دولة لا تشتمل على الوجود العربي والفلسطيني فيه، ولا يعترف بحقوقهم الأصلانية، إلا في نطاقاتٍ محدودةٍ تخدم المصالح الإسرائيلية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وقانونياً[3].

---

[1] الكيالي، ماجد، "***صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، م: 90، ع: 8، 2012م، ص 7 – 11.

[2] بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، مرجع سابق، ص 12.

[3] المرجع السابق، ص 23 – 24.

2.6.3 الهوية مقابل المواطنة كنتاجٍ لسياسة الأسرلة

تتمثل أبرز نتاجات سياسة الأسرلة الموجهة من قبل الكيان الإسرائيلي صوب فلسطينيي الداخل المحتل بحالةٍ من الصدام بين هويتهم الفلسطينية، والمواطنة الإسرائيلية الممنوحة لهم من قبل السلطات الإسرائيلية. أراد الكيان الإسرائيلي، وعبر هذه السياسة، انتاج حالةً من التمايز بين تمسك الفلسطيني بهويته القومية والوطنية، والمواطنة الإسرائيلية المرتبطة بمقدارٍ محددٍ من الرفاه الاجتماعي، سيما في ظل التحول البنيوي والاقتصادي الإسرائيلي، والمرتبط أيضاً بصورةٍ من عدم المساواة في نتاجاته بين الفلسطيني والإسرائيلي.[1]

انتجت هذه السياسة مواطناً عربياً إسرائيلياً، منقوصاً من مواطنته الاجتماعية، ويتواجد على هامش اهتمامات الكيان الإسرائيلي، ويكتنف واقعه الاجتماعي والجغرافي العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. بحيث يرى في النظام السياسي الإسرائيلي أنه سبباً مباشراً وغير مباشراً للعديد من الاختلالات الاجتماعية الحادثة في وسطه المجتمعي، لكن النظام الإسرائيلي يحتاجه لتجميل صورته الديمقراطية أمام العالم الخارجي[2]. بل أن هذه السياسة كفيلةً بأن تضع فلسطينيي الداخل المحتل أمام جملةً من التحديات بالقبول بواقع الأمر، دون الاكتراث لهويتهم الوطنية، والعناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الداعمة لتمسكم بأرضهم.

تُترجم سياسة الأسرلة الواقع الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل من حيث حالة الحشد والاحتقان الحياتي الذي يُغذيه الكيان الإسرائيلي في الوسط المجتمعي العربي المتواجد بداخله. فالأسرلة افضت إلى فرض وصايةً من قبل الكيان الإسرائيلي على فلسطينيي الداخل المحتل، أي وصايةً بسياقاتها السياسية والاجتماعية، والتي انتجت الكثير من التناقضات في الواقع الحياتي والمعيشي لفلسطينيي الداخل المحتل، مُشكلةً نموذجاً من الانفصام الفردي والاجتماعي

---

[1] شافير، غرشون (Shafir Gershon)، " **ماضي وحاضر اللامساواة في إسرائيل** "، (ترجمة: عادل سمارة)، مجلة قضايا إسرائيلية، ع: 30، 2008م، ص 59.

[2] المرجع السابق، ص 60 – 63.

لفلسطينيي الداخل المحتل، والقابل للتحول لمظاهرٍ من العنف المدني والمجتمعي يسود اوساطهم المعيشية.[1]

يوظف الكيان الإسرائيلي سياسة الأسرلة بآلياتٍ ايدولوجية، بعيداً عن أي سياقاتٍ اجتماعيةٍ قد يكتسبها فلسطينيي الداخل المحتل، وتُحسن من واقعهم المجتمعي، ودونما أي تناقضاتٍ قد تدخلهم في صراعٍ بين هويتهم الفلسطينية ومواطنتهم الإسرائيلية. وهو توظيف يعكس التفكير العام للنخب الإسرائيلية الحاكمة، والتي ترى في المجتمع الإسرائيلي؛ كيان يهودي غير قابل للتغيير مطلقاً، وهو شأن لا يتحقق إلا إذا تم إلغاء الوجود العربي فيه، أو دمجه، قسراً، وفقاً للمنظومة السياساتية والاجتماعية الإسرائيلية[2]، والتي تُريد نزع الهوية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل المحتل، وأسرلة وتهويد مجالهم الخاص والعمومي، بما يخلق افضليةً للمواطنة الإسرائيلية على الهوية الفلسطينية، خاصةً في ظل تردي الوضع المجتمعي المعاش للفلسطينيين بصفةٍ عامة[3].

في السياق التوظيفي عينه، استغل الكيان الإسرائيلي واقع الانهزام السياسي والاجتماعي الذي عاشه فلسطينيي الداخل المحتل، ومنذ العام 1948م، في تكريس مزيدٍ من الأسرلة صوبهم. فقد خرج العرب عامة، والفلسطينيون على وجه الخصوص، وفي عام قيام إسرائيل؛ بالكثير من الانهزام والتردي المعيشي، ليستغله الكيان الإسرائيلي نفسياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً، في أسرلة المجتمع العربي فيه، ودمجه بمشاهد منقوصة ومُجتزأة ومُتأزمة، اجتماعياً ومجتمعياً، بحيث توطد السلطات الإسرائيلية، بمختلف اختصاصاتها وتوجهاتها، الملامح المطلوب توافرها في المجتمع العربي فيها، بغية ابقاءه تحت الوصاية الإسرائيلية.[4]

يعي الكيان الإسرائيلي أهمية هذه السياسة في تطويع فلسطينيي الداخل المحتل، وحصر اهتماماتهم في المواطنة الإسرائيلية على حساب هويتهم الفلسطينية. وهي سياسةً تتشكل من

---

[1] علي، نهاد، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 15 – 16.

[2] أديب، أودي، " **إسرائيل كدولة ومجتمع: وجهات نظر نقدية** "، مجلة قضايا إسرائيلية، ع: 24، 2006م، ص 23 – 24.

[3] المرجع السابق، ص 41.

[4] بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، مرجع سابق، ص 29 – 30.

الاتصال المباشر وغير المباشر بين المجتمع العربي والمجتمع الإسرائيلي (اليهودي)، بحيث يحاول الأخير تصدير مختلف أزماته للمجتمع الفلسطيني فيه، وممارسة اصنافاً من التمييز العنصري والعرقي عليه، وبما يكفل أن يسوده الكثير من الاختلالات الاجتماعية والمجتمعية.[1]

7.3 سياسة سن القوانين والتشريعات العنصرية

يهدف الكيان الإسرائيلي، ومن خلال هذه السياسة، إلى شرعنة وقوننة إجراءاته العنصرية تجاه المجتمع العربي في الداخل المحتل. ومع أن سياسات الاحتلال لا تحتاج إلى شرعنة من قبله، إلا أن النمط السياسي المعمول به داخل الكيان الإسرائيلي، وكثرة التعددية السياسية، دفعت بالعديد من الأوساط اليمينية الإسرائيلية لتوظيف الجوانب السياساتية والتشريعية لانتهاج وسن القوانين التضييقية الموجهة صوب المجتمع العربي في الداخل المحتل، لتبلغ ذروة هذه القوانين والتشريعات؛ بقانون القومية (قومية الدولة أو يهودية الدولة)، وقانون (كامينتس) (Kaments Law).

1.7.3 قانون القومية (يهودية الدولة)

يهدف هذا القانون إلى تغيير العلاقة بين مواطنو الكيان الإسرائيلي، وتعريفه الدستوري، والذي يُشير إلى أن إسرائيل، كدولةٍ، هي كيان ديمقراطي، مما يعني، وعبر هذا القانون، تفضيل الهوية اليهودية على أية اعتباراتٍ أخرى، دون النظر أو التطرق إلى هوية وقومية باقي التجمعات والاقليات المتواجدة في الوسط الإسرائيلي، سيما الأصلانية منها، كالمجتمع العربي، والذي بات يشهد تفريغاً لمواطنته الإسرائيلية من أية مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية، والحد من قدرته على فرض أي تأويلاتٍ مدنيةٍ أو اجتماعيةٍ تعزز من بقاءه وسط هذه البيئة العنصرية الإسرائيلية.[2]

---

[1] بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، مرجع سابق، ص 34 – 35.

[2] جمال، أمل، " **قَوْنَنَة العنصرية الجديدة في إسرائيل: اقتراح قانون الدولة القومية للشعب اليهودي نموذجاً** "، في: " **الفلسطيني الجديد** "، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 23، حزيران/ 2015م، ص 1.

يعبر هذا القانون عن التحجيم القاطع للمكانة المدنية والوطنية للوجود العربي في الداخل المحتل، حيث يَعتبر القانون؛ فلسطينيي الداخل المحتل مجموعةً من الأفراد لا تعبير جمعي أو جماعي أو وطني لهم، مما يعني إلغاء قوميتهم وهويتهم الأصلانية (العربية الفلسطينية)، وأن اليهودية، كهويةٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ، هي التي تحدد مواطنتهم داخل الكيان الإسرائيلي، مما يلغي الذات الفلسطينية، ويؤسس لخلق التشوهات والاجتزاءات الاجتماعية والمجتمعية داخل الوسط العربي، والتي قد تُعزز من ارتفاع وتيرة العنف فيه.[1]

نجح الكيان الإسرائيلي، ومن أجل إنفاذ مثل هذه القوانين في الوسط الاجتماعي والسياسي العربي، بخلق غطاءً ديمقراطياً ساتراً لمثل هذه الممارسات العنصرية والتضييقية. فالنمطية الديمقراطية المتبعة في إدارة المؤسسات داخل الكيان الإسرائيلي، وسلاسة تداول السلطات، والنظام الانتخابي، ووجود مساحة من الحرية للممارسة النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، رغم انتقاضها للوسط العربي؛ مهدت لقوننة وسن مثل هذه القوانين، وتمكين سياسة الهوية اليهودية في تطبيق افرازاتها الإثنيةّ الطابع والمبنيّة على التمييز القومي الفاضح، خاصةً صوب المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني المحتل.[2]

تزايدت وتيرة قوننة السياسات العنصرية في الوسط الإسرائيلي بتزايد قوة اليمين الإسرائيلي في الاروقة السياسية والاجتماعية الإسرائيلية. فمنذ وصول (نتنياهو) لسدة الحكم في الكيان الإسرائيلي، ومثل هذه السياسات تشهد ارتفاعاً ملحوظاً سعياً منها لتضييق الخناق على فلسطينيي الداخل المحتل، وخلق بيئةً اجتماعيةً مشوهةً وجاذبةً للعنف الاجتماعي. كما وتسعى هذه السياسات إلى تحديد هُويةّ الكيان الإسرائيلي كدولةٍ قوميّةٍ للشعب اليهوديّ، وأنّ حقّ تقرير المصير داخل الكيان الإسرائيلي يكون حكراً على اليهود دون سواهم.[3]

---

[1] جمال، أمل، " **قَوْنَنَة العنصرية الجديدة في إسرائيل: اقتراح قانون الدولة القومية للشعب اليهودي نموذجاً** "، في: " **الفلسطيني الجديد** "، مرجع سابق، ص 1 – 2.

[2] المرجع السابق، ص 3.

[3] زهر، سوسن، " **مشاريع قانون " القومية " وإسقاطاتها على المكانة القانونية للمواطنين العرب** "، في: " **الفلسطيني الجديد** "، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 23، حزيران/ 2015م، ص 1.

لم تقتصر قوننة وسن مثل هذه السياسات على التضييق الاجتماعي فقط للوسط العربي في الداخل الفلسطيني المحتل؛ بل أنها نصت على أن ميراث الدولة، الثقافي والديني واللغوي والتقويمي هو فقط الميراث اليهودي، وأن رموزها الوطنية هي النشيد الوطنيّ والعلم الإسرائيلي، وأنّ شعارها الشمعدان، وعيدها القومي هو عيد الاستقلال، والذي هو نفسه النكبة للفلسطينيين. إضافةً لاعتبار السبت هو يوم العطلة بكل اعتباراته الاجتماعية والدينية والثقافية، وأن الدولة الإسرائيلية ستعمل على جلب كل يهود العالم للعيش فيها، ومساعدتهم على تمكين ذاتهم. وهي سياقات تأتي على حساب الوجود العربي في الداخل الفلسطيني المحتل، سياسياً واجتماعياً وقانونياً.[1]

أخل هذا القانون بالمكانة السياسية والاجتماعية والقانونية لفلسطينيي الداخل المحتل ليُعزز من قدرة الكيان الإسرائيلي في المحافظة على أغلبيّة يهوديّة فيه، والسيطرة على الأراضي لصالح هذه الأغلبية. بحيث بات يُنظر إلى الوسط العربي في الكيان الإسرائيلي بمكانةٍ دونيّة، وعدوٍ يُشكل تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي، ومجتمعاً تسوده الكثير من مظاهر الفردية والندية والعنف الاجتماعي، بحيث تتحول مظاهر العنف فيه إلى مشهدٍ مألوفٍ، وتغذيه الأجهزة المدنية والامنية والقانونية الإسرائيلية. [2]

وبالمجمل، فقد قسم هذا القانون المواطنة داخل الكيان الإسرائيلي إلى نوعين. النوع الأول؛ مواطنة من الدرجة الممتازة تمنح للمواطنين من أصحاب الدولة، والمقصود بهم هنا اليهود دون سوهم. مقابل مواطنة من الدرجة الثانية والثالثة، وهي النوع الثاني، والذين جرى إقصاؤهم من أصحاب الدولة، في إشارةٍ للمجتمع العربي في الداخل الفلسطيني المحتل، وإنكاراً لحقوقهم المدنية والاجتماعية والسياسية، والتي تشكّل شرطًا لتحقيق المساواة العامّة في المجتمع الإسرائيلي ككل، دونما إنقاصٍ أو اجتزاءٍ لمشهدهم الاجتماعي، وتعزيزه بالكثير من مظاهر العنف.[3]

---

[1] زهر، سوسن، " **مشاريع قانون " القومية " وإسقاطاتها على المكانة القانونية للمواطنين العرب** "، في: " **الفلسطيني الجديد** "، مرجع سابق، ص 1 – 2.

[2] المرجع السابق، ص 3.

[3] جبارين، يوسف تيسير، " **قانون الدولة القوميّة والفوقية اليهودية** "، في: " **الفلسطيني الجديد** "، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 23، حزيران/ 2015م، ص 4.

وبشكلٍ أو بآخرٍ، فإن مثل هذه السياسات والقوانين لم تكن وليدة اللحظة في الوسط السياسي والاجتماعي والقانوني الإسرائيلي، بل كانت حاضرةً منذ النشأة الأولى للكيان الإسرائيلي عام 1948م. لكن ربط مثل هذه السياسات بخلق حالةً من تنامي العنف الاجتماعي والمجتمعي، المادي والمعنوي، داخل الوسط العربي، وبناء نموذجاً لفلسطينيي الداخل متقبلاً للإرهاصات الإسرائيلية الرامية لتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي والجغرافي لفلسطينيي الداخل المحتل؛ جعل منها هالةً سياساتيةً تنفيذيةً تتعمد السلطات الإسرائيلية تطبيقها على فلسطينيي الداخل المحتل، بهدف إبقائهم بعيدين عن دائرتهم الوطنية، ومنفصلين عن مجمل القضية الفلسطينية، ومنشغلين بحالة التشرذم الاجتماعي المنتشرة في وسطهم الحياتي والمعيشي.[1]

2.7.3 قانون كامينتس[2]

يُعد هذا القانون إحدى أكبر السياسات العنصرية للكيان الإسرائيلي الموجهة صوب الوسط العربي في الداخل المحتل، وإحدى نتاجات تصاعد وتيرة اليمين المتطرف في الكيان الإسرائيلي منذ وصول (نتنياهو) عام 2009م لسدة الحكم. يتعلق هذا القانون بإجراءات التخطيط والبناء لفلسطينيي الداخل المحتل، لكنه لا ينظمها، بل يسهل إجراءات هدم البيوت الخاصة بهم، خاصةً تلك البيوت التي تمتنع السلطات الإسرائيلية منحها ترخيص البناء، وذلك تحت الكثير من الذرائع. كما ويهدف هذا القانون الى تسريع مسار هدم البيوت في البلدات العربيّة، وتقليص صلاحيّات المحاكم في البتّ بملفّات البناء غير المرخّص، وإلزام السلطات المحليّة العربيّة بأخذ دور فعّال في عمليّات الهدم أو معاقبتهم لرفضهم ذلك، كفرض الغرامات المالية وغيرها.[3]

---

[1] صالح، سومر، " **سياسات تعزيز خطاب "يهودية الدّولة" في "إسرائيل" (2003 – 2013)** "، مرجع سابق، ص 70 – 75.

[2] أيرز كامينتس (Ayers Kaments): نائب المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية (حكومة نتنياهو). أنظر الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/RwIJ2 .

[3] زيداني، نائل، " إسرائيل تستعد لسحق البيوت العربية في الداخل الفلسطيني "، موقع العرب الجديد على الانترنت، 2017/4/5م.الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/6ndJ1 .

يتجاهل هذا القانون الزيادة الطبيعية لفلسطينيي الداخل المحتل، كما ويتجاهل انـدفاعهم صوب البناء غير المرخص، وذلك نتيجة السياسات الإسرائيلية التضيقيية على البناء وامـتلاك الأراضي، وحصرهم في تجمعات وكانتونات محدودة ومنقوصة البُنى التحتية، وامتناع السلطات الإسرائيلية لمنحهم الخـرائط التوسـيعية والهيكليـة اللازمـة لمواءمـة زيـادتهم الطبيعيـة والديموغرافية. فبدلاً من تسهيل اجراءات البناء لهم، وحل الإشكاليات المتعلقة بالبناء العشوائي في مناطق التواجد العربي، باعتبار أن فلسطينيي الداخل المتحل مواطنون يكفل لهـم القـانون حرية البناء والتملك؛ تقوم السلطات الإسرائيلية بهدم البيوت العربية، والتضييق العمراني عليهم بشكلٍ متصاعدٍ ومتزايد.[1]

تُدرك السلطات الإسرائيلية، وكما ترى الباحثة، أن التضييق السكني والعمراني، وتقليص البنى التحتية والخدماتية لمناطق وتجمعات الوسط العربي داخل الكيان الإسرائيلي؛ كفيلـةً بـأن تحول هذه المناطق لبؤرٍ سكنيةٍ تنمو فيها الكثير من المظاهر الاجتماعية السلبية، والتـي تـأتي نتيجة للضغط المجتمعي والمعيشي والاقتصادي الممارس على فلسطينيي الداخل المحتل، ممـا يدفعهم للبحث عن الحلول الجزئية والمجزأة للتكيف مع مثل هذه السياسات الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن غالبية البيوت العربية في الداخل المحتل تُبنـى علـى الأراضـي الخاصة بفلسطيني الداخل المحتل؛ إلا أن شبح الهدم يطالها، ويدفع بالسلطات العربية العاملة في الوسط الفلسطيني في الداخل المحتل لمعاقبة المخالفين لذلك، ما يعني أنه قد يخلق مواجهة بـين الوسط العربي والسلطات المحلية التي تمثلهم في القضايا البلدية والمحلية، فيما لو امتثلت هـذه المجالس لقانون كامينتس تحت وطأة وضغط السلطات الإسرائيلية. كمـا وأن هـذا القـانون لا يعترف بالكثير من القرى والتجمعات العربية في الداخل المحتل، مما يُسـهل علـى السـلطات الإسرائيلية تطبيقيه، والتذرع بالعديد من الذرائع السياسـية والقانونيـة، أو إحالتهـا للمحـاكم الإسرائيلية المختصة، والتي تتعمد المماطلة في النظر بها، كونها جزءاً لا يتجزأ من المنظومـة السياساتية الإسرائيلية العنصرية والتضيقيية على فلسطينيي الداخل المحتل.[2]

---

[1] زيداني، نائل، " **إسرائيل تستعد لسحق البيوت العربية في الداخل الفلسطيني** مرجع سابق.

[2] انظر: "عام على قانون "كامينتس": جرافات الاحتلال تهدد 50 ألف منزل بالداخل الفلسطيني "، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2018/6/30م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/EGQ8w .

أنتج هذا القانون مناطق أفضلية لليهود على حساب الوسط العربي، ومشاريع اسكانية تمييزية تصب في الصالح اليهودي، لكنها غير ملاءمة لفلسطينيي الداخل، لا على المستوى المالي والاجتماعي. كما وقلل هذا القانون من الأراضي الفلسطينية المخصصة للبناء، وبات تسويقها يتم بآلياتٍ غير مناسبة لفلسطينيي الداخل المحتل، اقتصادياً ومالياً وقانونياً واجتماعياً، مما دفعهم بالبحث عن حلولٍ إسكانيةٍ غير شرعية، أو خارج نطاق تواجدهم في الكيان الإسرائيلي، الأمر الذي بات يشكل تهديداً صريحاً للوجود العربي والفلسطيني الأصلاني في الكيان الإسرائيلي.[1]

ترى الباحثة أن مثل هذا القانون يُمهد لحالاتٍ من التأزم الاجتماعي في الوسط العربي في الداخل المحتل، والناتج عن التضييق الحياتي المقصود والممنهج من قبل السلطات الإسرائيلية، والتي تدفع بفلسطينيي الداخل في البحث عن حلول حياتية ومعيشية قد تكون على حساب وجودهم في الكيان الإسرائيلي، والمس بجوهر القضية الفلسطينية. كما ويولد مثل هذا القانون الكثير من مشاهد الضيق الاقتصادي، والذي قد ينتج عنه موجاتٍ من العنف الاجتماعي، سواء على مستوى مواجهة السلطات المحلية، أو الوسط المجتمعي، أو الافراد أنفسهم.

وفي هذا السياق، يتقابل هذا القانون مع العديد من أدوات السيطرة التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية لإحكام قبضتها الأمنية والاجتماعية على فلسطينيي الداخل المحتل. فمثل هذه السياسات والقوانين تُشجع على بقاء التفرقة بين الوسط العربي، سواء بناءاً على أسسٍ اجتماعيةٍ أو اقتصاديةٍ أو دينيةٍ او مناطقيةٍ سكنيةٍ وتمييزية. كما ويُسهم هذا القانون وغيره في ايجاد نخب عربية تُمنح لها تسهيلاتٍ خاصةٍ، وتؤسس لقبول هذا الخطاب العنصري والقومي الإثني اليهودي والإسرائيلي. إضافةً إلى تعزيز تبعية الوسط العربي من الناحية المالية والاقتصادية لليهود والسلطات الإسرائيلية، الأمر الذي يؤثر على نمطية حياتهم الاجتماعية والمجتمعية.[2]

---

[1] **عام على قانون "كامينتس": جرافات الاحتلال تهدد 50 ألف منزل بالداخل الفلسطيني**، مرجع سابق.

[2] أمارة، محمد، مصطفى، مهند، " **صعود الليكود وتحولات الخطاب السياسي لفلسطينيي 1948** "، مرجع سابق، ص 47 – 49.

يعزز هذا القانون من سياسية يهودية الدولة الإسرائيلية، كما وترى السلطات الإسرائيلية في مثل هذه القوانين والسياسات الداعمة ليهودية الدولة؛ حلاً للمسألة الديموغرافية التي يخشاها صُناع القرار الإسرائيلي. فبالتالي، فإن التضييق الحياتي على فلسطينيي الداخل المحتل يدفعهم للخروج من مناطق تواجدهم الاصلانية، وتعقيد متطلبات الحياة، الاجتماعية والاقتصادية، على من يبقى في مناطق التواجد العربي في الداخل المحتل، مما يجعل المشهد الحياتي والميعشي لفلسطينيي الداخل المحتل غير مستقر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، خاصةً وأن الاستقرار الاجتماعي بُعد يتواجب توفره لفلسطينيي الداخل المحتل لمجابهة السياسات الإسرائيلية المتبعة بحقهم.[1]

إن مثل هذه الممارسات الإسرائيلية المرتكزة على قوننة وتشريع السياسات العنصرية والتضيقيية على فلسطينيي الداخل المحتل، وفي حال إنفاذها بشكلٍ كامل، قد تمنح الكيان الإسرائيلي القدرة على طرد الوجود العربي فيه من مناطق وجوده الأصلانية، بحيث يُمكن اعتبارهم أقليةً تحمل مواطنةً إسرائيليةً يُمكن إلغائها في أي وقت، وبالتالي، اعتبار تضحياتهم ونضالاتهم، ومنذ قيام الكيان الإسرائيلي، شأناً لا قيمة له، خاصةً أمام المحافل الدولية والأممية، مما يجعل واقعهم الحياتي والمعيشي منزوع الاستقرار، ودائم التأزم والتخوف من المستقبل.[2]

8.3 سياسة التهويد التربوي والتعليمي

يُعطي الكيان الإسرائيلي لهذه السياسة بعداً زمانياً يتقصد من خلال تغيير التركيبة التربوية والاجتماعية والفكرية للأجيال العربية الناشئة في الوسط الإسرائيلي في الداخل المحتل. فلا تقتصر سياسة الاستهداف الإسرائيلي للجانب التعليمي والتربوي لفلسطينيي الداخل على محدودة الدعم المادي المقدم للمدارس، ونقص عدد المدارس والمعلمين في الوسط العربي بالنسبة للعدد الطلاب، والتنصل من هويتهم العربية والفلسطينية، وصعوبة قبول الطلاب العرب

[1] أبو نحل، " **يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية** "، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع: 23 (1)، حزيران/ 2011م، ص 317 – 319.

[2] أبو نحل، " **يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية** "، مرجع سابق، ص 323 – 324.

في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية فحسب؛ بل أن دوائر صنع القرار الإسرائيلي تضع جل سياساتها التهويدية في هذا المقام من خلال المنهاج المقدم لفلسطينيي الداخل المحتل. فسياسة تهويد المناهج الدراسية هي إحدى أكبر الاشكاليات التي يواجهها الوسط العربي في الداخل المحتل، لما لها من تأثيراتٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ في صقل شخصية الطالب الفلسطيني الدارس في الداخل المحتل.[1]

تختص المناهج التي يتلاقها الطلبة في المدارس، وبشكلٍ عام، بالمضامين التربوية والدينية والقيمية والتاريخية والثقافية التي تتعلق بالوسط الاجتماعي والاصلاني الذي ينتمي إليه الطالب. وهو بعد تُدركه دوائر صنع القرار في الكيان الإسرائيلي، بحيث تُخضع الطلبة العرب لمناهج مُترجمةً من العبرية هدفها حرف مسار صقل شخصية الطالب العربي بعيداً عن القومية والوطنية والثقافية التابعة لمضمونه العربي وقضيته الفلسطينية، وحقيقة أحقيته التاريخية في وجوده على أرضه المحتلة منذ العام 1948م، وبما يتواءم وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تحد هذه السياسة، وبتعاقب الاجيال، من قدرة التواجد الفلسطيني في الداخل المحتل من التنظيم الجماعي، والعمل السياسي، والوعي الوطني والثقافي بمضامين القضية الفلسطينية، واستبدالها بمضامين أخرى تُشير إلى نشأة الكيان الإسرائيلي، بشخوصه ومؤسساته وكل ما يتعلق به من أبعادٍ تهويديةٍ وجغرافيةٍ وديموغرافيةٍ ودينيةٍ وثقافيةٍ واجتماعية.[2]

انتجت هذه السياسة الإسرائيلية التهويدية للمنهاج الدراسية؛ فضاءاً عربياً عاماً منقوص التفاعل البنائي الفاعل والفعال داخل الوسط العربي في الداخل المحتل. فلا تسمح النشأة التعليمية والتربوية للطلبة العرب في الداخل الفلسطيني، وإلى حدٍ ما، من انتاج بُنى عربية تُدافع عن حقوقها الأصلانية داخل الكيان الإسرائيلي. بل أن مسارات نشوئها محددةً مسبقاً من قبل السلطات الإسرائيلية، مما أدى إلى صياغة فضاء عام للوسط العربي بعيداً عن التنظيم، وقريباً

---

[1] كبها، يحيى، حسين، احمد، " **السياسات التعليمية الإسرائيلية وتأثيرها على الهوية الثقافية لفلسطينيي الداخل (التحديات والحلول)** "، مرجع سابق، ص 120 – 122. أنظر: عودة، يوسف، " تعليم العرب في إسرائيل "، موقع منتدى الحوار المتمدن على الانترنت. الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org .

[2] كبها، يحيى، حسين، احمد، " **السياسات التعليمية الإسرائيلية وتأثيرها على الهوية الثقافية لفلسطينيي الداخل (التحديات والحلول)** "، مرجع سابق، ص 122 – 123.

من الفوضوية. فلا يستطيع فلسطينيي الداخل المحتل تشكيل ذاتهم التربوية والقيمية والثقافية والاجتماعية والسياسية إلا في نطاقاتٍ محدودةٍ، مما قد يجعلهم خارج الاسهام العام في مقاومة نتاجات سياسات الأسرلة والتهويد المطبقة عليهم، سيما وأن مثل هذه الاسهامات من المفترض أن تتبناها الأجيال الناشئة، وهو ما يهدف الكيان الإسرائيلي لهدمه عبر هذه السياسة.[1]

وبصورةٍ عامةٍ، فإن الهدف الجوهري للكيان الإسرائيلي من وراء هذه السياسة التهويدية يتمثل في أبعاد الأجيال العربية عن دائرة الوعي بقضيتهم المركزية، والتقليل، قدر الإمكان، من انتاجهم المعرفي والأكاديمي الذي قد يخدم تطلعات الوسط العربي في الداخل المحتل. والحيلولة دون تشكيل وعيهم الجمعي على أُسس ثقافتهم العربيّة والمعرفية واللغوية. أو على أُسسٍ دينيةٍ من خلال دراستهم للنصوص الدينيّة وأبواب فقهها. أو على أُسس تاريخهم وتاريخ الآخر من خلال دراستهم الأحداث التاريخيّة وتحليلها. أو على أُسس مواطَنتهم وحقوقهم من خلال دراسة السياسات المختلفة والاطّلاع عليها. والإلمام بمبادئ الديمقراطيّة المختلفة، ومعرفة ما يكفل لهم قانون المواطنة الإسرائيلية من حقوق وواجبات[2]. بحيث تكون المخرجات البشرية لجهاز التعليم العربي العامل في الوسط العربي في الداخل المحتل تتوافق والرؤى السياسية والاجتماعية الإسرائيلية، ومُتقبلةً لأي نمطٍ حياتيٍّ، حتى وإن احتوت على مشاهد من العنف الاجتماعي والمجتمعي.

9.3 سياسة المجتمع الاستهلاكي

يخضع فلسطينيي الداخل المحتل، وبصورةٍ مباشرةٍ، للاقتصاد الإسرائيلي بحكم تواجدهم داخل الكيان الإسرائيلي، بل أن العمالة العربية لفلسطينيي الداخل المحتل مُندمجة بشكلٍ شبه

---

[1] مصطفى، مهند، " **حول مفهوم وحدود المجال العموميّ** "، في: " **المجال العمومي في المجتمع العربي الفلسطيني داخل الخط الأخضر**"، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 29، كانون الأول/ 2016م، ص 2 – 4.

[2] محاميد، مُسلم، " **الطلبة العرب في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة والتحدّيات المعرفيّة: بين نيل شهادة تأهيل مهنيّ وإنتاج معرفة أكاديميّة** "، في: " **التعليم العالي لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل** "، مجلة جدل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 36، كانون الثاني/ 2020م، ص 39 – 40.

كامل في الاقتصاد الإسرائيلي وأدواته الانتاجية، ما قد يمنح الوسط العربي في الكيان الإسرائيلي قدرةً للعيش في مستوياتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ جيدة، حال أراد الكيان الإسرائيلي. لكن ما ينقص هذه القدرة؛ هو غياب التخطيط المحلي لمواجهة نتاجات الاقتصاد الاستهلاكي على المجتمع العربي، والاستفادة من ايجابيات ارتفاع مستويات المعيشة في تعزيز مكانة الوجود العربي في الداخل المحتل، والاستثمار بها سياسياً بما يخدم التمثيل العربي في الكيان الإسرائيلي.[1]

تختلف السياسات الاقتصادية الإسرائيلية المطبقة على المجتمع اليهودي عن نظريه العربي داخل الكيان الإسرائيلي، مع أنها تنبع من منظومة اقتصادية واحدة. يقوم المجتمع الاستهلاكي على وفرة الموارد والتطور السريع للتكنولوجيا، والنظم السياسية الديمقراطية، والتعددية الفكرية والثقافية، والتي تُنتج حالةً من الحاجة الإنسانية للرفاه الاجتماعي، مع ضبط ذلك بتشريعاتٍ وسياساتٍ اقتصاديةٍ وتنمويةٍ واجتماعيةٍ تُنظم النطاق الاستهلاكي للمجتمع بأسره. وهي جوانب تُراعيها وتُنظمها السلطات الإسرائيلية للمجتمع اليهودي، فيما فُتحت أبواب الاقتصاد الاستهلاكي امام الوسط العربي دون قيود، الامر الذي أدى إلى نشوء فروقاتٍ بين الرغبة في العيش ضمن مستويات اقتصادية أفضل، والقبول بثقافةٍ استهلاكيةٍ مشوهةٍ وناتجةٍ عن العلاقة بين المجتمع العربي المهمش إسرائيلياً، والنظام العنصري الإسرائيلي الذي يخضع له فلسطينيو الداخل المحتل.[2]

وترى الباحثة بأن هذه الفروقات بين الرغبة في العيش بمستوياتٍ أفضل، والعلاقة الهامشية والمشوهة بين المجتمع العربي والنظام السياسي الإسرائيلي؛ ساهمت في انتاج حالاتٍ من الفقر والعوز في الوسط العربي في الداخل المحتل، سيما وأن منظومة العمل لفلسطينيي الداخل المحتل مرهونةً أيضاً بالوسط اليهودي، والذي يتحكم بها كيفما يشاء، مما جعل المجتمع العربي بعيداً عن الاستقرار، وقابلاً للتشتت والتفتت بفعل نتاجات السياسات الاقتصادية المطبقة عليه.

---

[1] بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، مرجع سابق، ص 192.

[2] المرجع السابق، ص 191 – 192.

تمكن الكيان الإسرائيلي، وفي هذه السياقات، من تطوير نظامٍ اقتصاديٍّ تمييزيٍّ أيضاً، رافقه جهازٌ اجتماعيٌّ هدف إلى ضم مختلف الاقليات فيه، لإبقائهم داخله ضمن مستويات وشروط مقبولة من قبل النظام السياسي الإسرائيلي، وبما يمنحه القدرة على خلق منظومةً اقتصاديةً واجتماعيةً تضم هذه الفئات في دائرة العمل والانتاج الإسرائيلي، بحيث تبقى متبوعة له، وبما يؤهله للتحكم في سلوكها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والمعيشي والحياتي، مما أدى إلى زعزعة القوام الاجتماعي لهذه الاقليات، وعلى رأسها الوسط العربي في الداخل المحتل. كما وانتجت هذه السياسة نمطاً من التنمية التفضيلية، اجتماعياً واقتصادياً، والتي تعكس عنصرية الاقتصاد الإسرائيلي تُجاه الاقليات فيه، ورغبته في تنمية الانماط الاستهلاكية فيها دون كوابح اجتماعية وقانونية تحد من انعكاسات ذلك على الجوانب الحياتية والمعيشية للأقليات في الكيان الإسرائيلي.[1]

يتعامل الكيان الإسرائيلي مع الوسط العربي في الداخل المحتل، ومن ناحية الاقتصادية، بآلياتٍ وادواتٍ تعكس صور ومشاهد النزاع بين الطرفين. يُريد الكيان الإسرائيلي أن يُبقي علاقته الاقتصادية مع فلسطينيي الداخل المحتل في ظل النزاع، أي عبر أبطاء التنمية في الوسط العربي، وابعاده عن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وربط ذلك بالعمل الامني لدوائر صنع القرار الإسرائيلي، وبما يجعل فلسطينيي الداخل المحتل داخل دائرة الاستهلاك دون الانتاج، بحيث ينصب اهتمامهم على الجوانب الحياتية والمعيشية، بعيداً عن قضاياهم الوطنية والقومية.[2]

إن خطر تنمية الثقافة الاستهلاكية داخل المجتمع العربي في الداخل المحتل يكمن في الظواهر المرافقة لهذه التنمية، والتي تُنمي رغبة تلبية الحاجات الحياتية، والعزوف عن تلبية مستلزمات الحياة الاجتماعية والسياسية لفلسطينيي الداخل المحتل. إضافة لخطورة ذلك على تنمية حيز ثقافي واجتماعي عام مُنشغل بتلبية مقاصده اليومية على حساب قضاياه الوطنية، مما

---

[1] أديب، أودي، " **إسرائيل كدولة ومجتمع: وجهات نظر نقدية** "، مرجع سابق، ص 29 – 30.

[2] شلحت، انطوان، **إسرائيل 2008: انحسار الشعور بالرفاه والأمن الاجتماعي: تقارير جديدة عن صورة الأوضاع الإسرائيلية الاقتصادية – الاجتماعية**، (ترجمة: سعيد عياش)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 20019، ص 39 – 42.

يجعله مجتمعاً مهمشاً سياسياً، ومُفتتاً اجتماعياً، ومُتقبلاً لمظاهر العنف الاجتماعي والمجتمعي فيه.[1]

10.3 سياسة التفريغ الديموغرافي (التهجير الصامت)

تختلف هذه السياسة عن تلك السياسات والأدوات التي وظفها الكيان الإسرائيلي خلال فترة نشوئه عام 1948م، وما تلاها من أحداث. فقد استخدم الكيان الإسرائيلي إبان تلك الفترة القوة العسكرية لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم وأماكن سُكناهم، وتفريغ الأراضي الفلسطينية من ساكنيها الأصليين. ومع بقاء استخدام القوة العسكرية لطرد وتفريغ الفلسطينيين من أراضيهم من قبل الكيان الإسرائيلي؛ أضاف الكيان الإسرائيلي هذه السياسة، والتي تقوم على مبدأ التفريغ والتهجير الصامت، وذلك باستخدام الأساليب الاقتصادية والاجتماعية والحياتية والمعيشية، والتي تُضيق مناحي الحياة على فلسطينيي الداخل المحتل، وبما يدفعهم للهجرة من مناطق سُكناهم، وخارج الكيان الإسرائيلي، مما يخلق حالةً من القوة الديموغرافية تصب في الصالح الإسرائيلي.

لم تترك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والأحزاب المتطرفة أي قانونٍ عنصريٍّ أو قرارٍ تعسفيٍّ وظالمٍ إلا ومارسوه على فلسطينيي الداخل، ومست بشكلٍ مباشرٍ؛ حياتهم السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية، للتضييق عليهم بمختلف الطرق والوسائل، وذلك بغية إخراجهم خارج نطاقات تواجدهم. مع العلم بأن الكيان الإسرائيلي يجني الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من فلسطينيي الداخل المحتل، إلا أن السياسة العامة للكيان الإسرائيلي تهدف إلى تفريغ الوسط العربي جغرافياً وديموغرافياً، عبر رفع مستويات الفقر والبطالة في صفوفهم، وفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة عليهم، التي تؤخذ من جيوبهم سنوياً لحساب الكيان الإسرائيلي تحت الكثير من الذرائع، بحيث توظف هذه الأموال لوضع خطط تهجيرهم وطردهم، ومخططات تحييدهم عن قضايا شعبهم الفلسطيني، ورفع منسوب العنف في وسطهم الحياتي والمجتمعي[2]. فرغم التزام الوسط العربي بجملة القوانين التي يفرضها عليه

---

[1] بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، مرجع سابق، ص 193 – 195.

[2] انظر: " "ادفع أو ارحل".. حرب "إسرائيل" الطاحنة على فلسطينيي الـ48 "، موقع الخليج اون لاين على الانترنت، 2018/2/19م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/hTs7U

الكيان الإسرائيلي، ودفعه للمخصصات المالية، وما تكفل لهم المواطنة الإسرائيلية من حقوق البقاء والعيش الكريم إسوةً بباقي مواطني الكيان الإسرائيلي، إلا أن ذلك لم يَثنِ هذا الكيان عن وقف سياساته التهجيرية بحقه[1].

يسعى الكيان الإسرائيلي من هذه السياسية إلى إضعاف الوسط العربي المتواجد بداخله، وتقسيم مناطق سُكناه بهدف تفتيته اجتماعياً[2]، وفرزه بآلياتٍ إثنيةٍ بين مسلمٍ ومسيحيٍّ ودرزيٍّ وغيره، لتقليل التواصل بينهم على أُسسٍ وطنيةٍ، وحرمانهم من معظم حقوقهم الثقافية والسياسية والاجتماعية الجماعية والفردية، وسلبهم لمقدراتهم واصولهم الاقتصادية، مع الحرص على بقاء مناطق تواجد المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني بعيدة عن دائرة الاهتمام التنموي، ومنزوعة الاستقرار الاجتماعي، بحيث تتجاهل السلطات الإسرائيلية، وفي هذا المقام، دمج الفلسطينيين وإشراكهم في إجراءات اتخاذ القرارات وفي تطوير المخططات الهيكلية التي تحكم أعمال التنظيم والبناء والتطوير في الكيان الإسرائيلي، مما يؤدي إلى نشوء حالةً من التذمر الحياتي والاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل، والذي قد يدفعهم للهجرة خارج مجتمعهم العربي والفلسطيني.[3]

يرى الكيان الإسرائيلي أن مقومات بقاءه واستمراره في الوجود تكمن فقط إذا ما توفرت فيه أغلبية يهودية وصهيونية واضحة تعيش في منطقة جغرافية تسمح مقاساتها وحدودها بتحقيق سيادة الدولة والدفاع عنها، وإذا ما عمّ فيها مستوى معيشي يلائم مجتمعاً غربياً. لكن، وفي الوقت ذاته، يُدرك الكيان الإسرائيلي أن الوجود العربي والفلسطيني الأصلاني فيه يحول دون

---

[1] **ادفع أو ارحل".. حرب "إسرائيل" الطاحنة على فلسطينيي الـ48**، مرجع سابق.

[2] في هذا المقام، شرع الكيان الإسرائيلي بتنفيذ الكثير من المشاريع التصفوية والتهجيرية، سواء بالقوة العسكرية أو بالوسائل والأساليب الاجتماعية والاقتصادية، **كمشروع برافر (Braver)** وغيره من المشاريع، والتي تهدف إلى مصادرة ما تبقى من الأراضي العربية في النقب الفلسطيني، وترحيل وتهجير أكثر من (35) قرية عربية فلسطينية، وإقامة قرى يهودية في مكانها، ما يشكل تهديداً خطيراً على الوجود الفلسطيني في الداخل المحتل، وبالتالي التأثير على القضية الفلسطينية ككل. انظر: " "يشكل دمارًا لأجيالٍ كاملة".. مخطط إسرائيلي لتهجير 63 ألف فلسطيني بالنقب "، موقع مركز العودة الفلسطيني، الناصرة، 2019/10/8م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/SPehT .

[3] العبيدية، حليمة، غنطوس، وسيم وآخرون، " **التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية: التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري**، بيت لحم: المركز الفلسطينيّ لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل، 2015م، ص 15 – 18.

تحقيق ذلك. فالسيرورات الديمغرافية الجارية، بما في ذلك داخل إسرائيل ذاتها، تهدّد القدرة على الوصول لهذه الرؤية، رغم أن هذه السيرورات تصب في الصالح الإسرائيلي، ما يجعل السياسات الإسرائيلية الموجهة صوب فلسطينيي الداخل المحتل تُنتج حالة بالرغبة في الهجرة الفلسطينية بحثاً عن الاستقرار الاجتماعي، والعيش في مستوياتٍ اقتصاديةٍ أفضل.[1]

ومن أجل تحقيق اهداف هذه السياسة، تقوم السلطات الإسرائيلية بنزع المواطنة عن فلسطينيي الداخل المحتل تحت الكثير من الذرائع لإبقائهم دون هوية تعريفية. كما وعمدت السلطات الإسرائيلية، مؤخراً، على خفض معدلات الانجاب في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل، خاصةً في منطقة المثلث العربي[2]، وذلك برفع تكاليف الحياة، اجتماعياً واقتصادياً، وزيادة مستويات المعيشة بشكلٍ يفوق قدرة فلسطينيي الداخل المحتل على الانفاق، ومحاولة إفقار الوسط العربي، وتحكم المُشغل الإسرائيلي في القوى العربية العاملة في دائرة الانتاج الإسرائيلي، وذلك لدفع الفئة الشابة من فلسطينيي الداخل المحتل للهجرة خارج الكيان الإسرائيلي بحثاً عن سبل الاستقرار.[3]

وبالمُجمل، تصب مختلف السياسات الإسرائيلية الموجهة والمطبقة على المجتمع العربي في الداخل المحتل في صالح هذه السياسة، والتي تُنشأ واقعياً معيشياً طارداً، يتخلله الكثير من الأزمات والاختلالات الحياتية والمعيشية، والتي تجعل من تكاليف الحياة في الداخل الفلسطيني المحتل؛ باهظةً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر على بقاء وتواجد فلسطينيي

---

[1] بيستروف، يفغينيا، سوفير، أرنون، **إسرائيل ديمغرافياً 2010 – 2030: في الطريق نحو دولة دينية**، مرجع سابق، ص 7 – 8.

[2] **المثلث العربي:** تجمع سكاني عربي في الكيان الإسرائيلي، ويقع بالقرب من الضفة الغربية، وينقسم إلى المثلث الشمالي (حول كفر قرع، وعرعرة، وباقة الغربية وأم الفحم) والمثلث الجنوبي (حول قلنسوة، والطيبة، وكفر قاسم، والطيرة، وكفر برا، وجلجولية). وتُعد كل من أم الفحم والطيبة المراكز الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة للسكان العرب في المنطقة. يشكل المثلث مصدر قلق ديموغرافي وسياسي واجتماعي للكيان الإسرائيلي، لما يحمله من ثقل عربي يزعج راسمي السياسات الإسرائيلية. أنظر: أبو عامر، عدنان، " المثلث العربي الذي يقلق إسرائيل.. كيف يحاول نتنياهو استغلال صفقة القرن للتخلص من جزء من فلسطينيي 48 "، موقع عربي بوست على الانترنت، 2020/2/3م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/olvJR .

[3] أبو عامر، عدنان، " فلسطينيو48.. الهدف الإسرائيلي القادم من صفقة القرن "، موقع د. عدنان أبو عامر على الانترنت، 2020/2/7م، الرابط الإلكتروني: https://adnanabuamer.com/post/4264 .

الداخل المحتل في مناطق تواجدهم الأصلانية، تاريخياً وجغرافياً. ومع أن مثل هذه السياسات قد تكلف الكيان الإسرائيلي كثيراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سيما وأن نمط حياة المجتمع العربي في الكيان الإسرائيلي له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على الدولة الإسرائيلية ككل، إلا الهدف الإسرائيلي المتمثل في تفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانيها الأصليين هو سياسة إسرائيلية يعمل الكيان الإسرائيلي على تحقيقها مهما كانت تكلفتها الاجمالية عليه.[1]

11.3 سياسة الفوضى الأمنية (الاجتماعية والمجتمعية)

تقوم هذه السياسة على نشر حالةً من التراخي الأمني المُتعمد والممنهج من قبل السلطات الإسرائيلية داخل المجتمع العربي في الداخل المحتل، والتي تؤدي، بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر، إلى إحداث الفوضى الاجتماعية والمجتمعية، وخلخلة أواصر المجتمع العربي في الداخل المحتل، ونشر العديد من المظاهر السلبية فيه، كالارتباطات مع العالم السفلي (المافيا)، ونشر ثقافة حمل السلاح واستخدامه دون وجهٍ قانوني، وتجارة وحيازة المخدرات وغيرها من المظاهر، والتي تجعل من المجتمع العربي عنيفاً من الناحية الاجتماعية والمجتمعية والمدنية.

تتكامل هذه السياسة الإسرائيلية مع الكثير من السياسات الإسرائيلية السابقة، والتي ينتهجها الكيان الإسرائيلي خلال إدارته للمجتمع العربي في الداخل المحتل، بحيث يكون هناك تلاؤم بين ارتفاع معطيات الجريمة في المجتمع العربي، وبين معطيات تعميق التحديث الاجتماعي المنقوص فيه، وما ينتج عنه من نشرٍ للأسرلة والفقر وحالات العَوز الاجتماعي والاقتصادي، وتغييرات في الهوية الثقافية والجماعية والوطنية لفلسطينيي الداخل المحتل، والتي تُساهم في تطور حالة العنف في المجتمع العربي[2]، وزرع بؤر الاختلال الاجتماعي والمجتمعي فيه، والمرتبطة بأدوات الإرهاب المدني، كالمافيا وحيازة المخدرات وفوضى السلاح، والتراخي

---

[1] بيستروف، يفغينيا، سوفير، أرنون، **إسرائيل ديمغرافياً 2010 – 2030: في الطريق نحو دولة دينية**، مرجع سابق، ص 27 – 30. أنظر: بدران، نزار، " فلسطينيو 1948 عنوان المرحلة المُقبلة.. "، موقع عرب 48 على الانترنت، 2016/2/12م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/7eGLp .

[2] علي، نهاد، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 63 – 64.

الأمني المقصود من قبل الكيان الإسرائيلي، مما يُهيئ البيئة المجتمعية في الداخل الفلسطيني لارتباطه مع الإرهاب المدني.

أدت السياسات الإسرائيلية القائمة في المجتمع العربي، وما يختلج هذا المجتمع من صفاتٍ تتقاطع مع السياسات الإسرائيلية؛ إلى تقبل فكرة أن العنف وسيلة شرعية لتسوية النزاعات بين أفراد المجتمع. كما أن إشكالية الحاكمية الإسرائيلية التي يخضع لها فلسطينيي الداخل المحتل، وتعزيزيه لثقافة عدم الانصياع للقوانين، وغض الطرف عن فوضى السلاح والآفات الاجتماعية، وتمدد العالم السلفي وارتباطه مع نظيره الإسرائيلي؛ ساهمت في تطور نماذج العنف في الوسط العربي، حتى بات ظاهرة تهدد السلم الاجتماعي العربي، وقيمه الثقافية والقومية، وقضاياه الوطنية أيضاً.[1]

يرفض غالبية صناع القرار في الكيان الإسرائيلي الاعتراف باحتواء وسطهم السياسي والاجتماعي لحالاتٍ من العنف أو الإرهاب المنظم والممنهج، ووجود ارتباطات بين السياسات الإسرائيلية والعالم السلفي (المافيا)، لما لذلك من انعكاساته على البناء الاجتماعي والديموغرافي في الكيان الإسرائيلي. لكن معالم هذا العنف موجودةً في الوسط العربي، بل ويُقر بها صناع القرار الإسرائيلي[2]، بحيث تتعمد القوى الأمنية والشرطية في الكيان الإسرائيلي، والتي يُناط بها تحقيق السلم الأهلي والمجتمعي في المجتمع العربي؛ تعزيز حالات العنف تحت الكثير من الأسباب الاجتماعية والثقافية التي تتعلق بفلسطينيي الداخل المحتل، كالثأر، والقتل على خلفية الشرف، وتصفية الخلافات الشخصية وغيرها، مع العلم بأن الكيان الإسرائيلي يُحاول المزاوجة بين العنف الاجتماعي والمجتمعي والمدني في المجتمع العربي في الداخل الإسرائيلي، والتي تُسببها، وفي معظمها، السياسات الإسرائيلية المطبقة على فلسطينيي الداخل المحتل، والجريمة ذات الابعاد الجنائية فيه، والتي تتواجد في مختلف الشعوب والمجتمعات حول العالم[3].

---

[1] حسايسي، بادي، " ارتفاع ضحايا المجتمع العربي في إسرائيل... من المسؤول وما سبل المعالجة؟ "، موقع جريدة القدس العربي على الانترنت، 2019/10/6م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/gRfeZ .

[2] ريان، غصون، *" الجريمة المنظمة في إسرائيل: بين المجهول والمعلوم "*، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 30، 2008م، ص 121 – 123.

[3] انظر: " الجريمة المُنظَّمة.. سلاح إسرائيل للانتقام من فلسطينيي الداخل "، موقع صحيفة القدس على الانترنت، 2019/12/3م. الرابط الالكتروني: http://www.alquds.com/articles/1575364971212676200/ .

ولتعزيز هذه السياسة، يتحرك الكيان الإسرائيلي وفقاً للقاعدة: (ما دام القاتل والمقتول من المجتمع العربي الفلسطيني، فهذا لا يدفعنا إلى التحرك)، وهو شأن يدفع بالسلطات الإسرائيلية إلى عدم إجراء تحقيقات جدية في ملفات العنف في الوسط العربي في الداخل المحتل، وعدم محاكمة من يقوم بتلك الجرائم والسلوكيات. وكذلك الإشارة إلى تواطؤ الشرطة الإسرائيلية مع عصابات العالم السلفي التي تروج لتجارة السلاح والمخدرات والآفات الاجتماعية الأخرى، كي لا يتفرغ الفلسطينيون لقضاياهم الوطنية الأهم، الأمر الذي يقود إلى وجود استهداف للجماهير العربية من قبل الكيان الإسرائيلي، والسماح لنشر العنف والجريمة في وسطهم المجتمعي والاجتماعي، وبما يخدم مشروع السيطرة على الجماهير الفلسطينية وتضييق الخناق عليها، علاوةً على أن العنف يهدد الانتماء الوحدوي للجماهير العربية، ويُحوّلها إلى انتماءاتٍ عائليةٍ وقبليةٍ مقتتلة ومتشرذمة.[1]

يوظف الكيان الإسرائيلي هذه السياسة تُجاه فلسطينيي الداخل المحتل كوسيلةٍ انتقاميةٍ جراء موقفهم الوطني النابع من تضامنهم ووقوفهم مع مختلف القضايا الوطنية الفلسطينية العامة. وهو نوع من العقاب، بحيث تتخلى السلطات الإسرائيلية، وبشكلٍ تدريجيٍّ، عن مسؤوليتها القانونية والسياسية داخل المجتمع العربي، بقصد جعله مجتمعاً أكثر عنفاً، وبعيداً عن نموذج المجتمع المدني. كما وتقوم السلطات الإسرائيلية بتسهيل عمل كيانات العالم السفلي داخل الوسط العربي، بقصد استهدافه من قبل المؤسسة الإسرائيلية، وتشويه هويته القومية والوطنية، ليسهل اقتياده وضرب مناعته التي قد تكون سبباً في صموده في وجه مثل هذه السياسات.[2]

تُسهم التوترات ومظاهر الإحباط الاجتماعي والمجتمع التي يعاني منها المجتمع العربي في الداخل المحتل في التعزيز من تنامي هذه السياسة. كما أن مظاهر الاضطهاد والقهر من قبل السلطات الإسرائيلية، وشعور فلسطينيي الداخل المحتل بعدم الانتماء لوسطهم العربي بفعل الممارسات الإسرائيلية، ونبذهم من قبل الدولة الإسرائيلية، تدفعهم صوب الاندماج مع جماعات

---

[1] **الجريمة المُنظَّمة.. سلاح إسرائيل للانتقام من فلسطينيي الداخل**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

العالم السفلي، وبالتالي عيش الوسط العربي في الداخل المحتل في حالة من التفسخ الاجتماعي، والشعور باللامبالاة، وغياب المصلحة العامة، وتغليب العقلية القبلية والعائلية والانتقامية والندية والفردية على القضايا الوطنية، وضعف الوازع الديني، والرادع الاجتماعي، الأمر الذي يربط الوسط العربي في الداخل المحتل بالكثير من مشاهد العنف المنتشرة بداخله.[1]

تُساعد الحالة الاقتصادية للمجتمع العربي في الداخل المحتل في تنامي الكثير من مظاهر العنف فيه. ففي مثل هذه البيئات؛ ينشط عمل جماعات الإجرام، كما ويكثر فيها حالات العنف الأسري، والعنف ضد المرأة، وقلة الرادع الاجتماعي والأخلاقي، وغياب التوجيه الديني، والتي تربط المجتمع العربي في الداخل المحتل بحالاتٍ كثيرةٍ من مظاهر الإرهاب المدني والمجتمعي، ونشر الفوضى المجتمعية بين صفوفه، بما يصب في الصالح الإسرائيلي بصورةٍ عامة.[2]

تتمثل خطورة هذه السياسة الإسرائيلية، والتي ترمي إلى تنامي حالات العنف في الوسط العربي في الداخل المحتل؛ أنه بات عنفاً منفلتاً لا يمكن تشخيصه أو التعامل معه على أنه مرضٍ يحتاج إلى علاج، وإنما هو عارضاً لعدة أمراضٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وثقافيةٍ وفكريةٍ وسياسيةٍ وقيميةٍ واخلاقيةٍ تأخذ أشكالاً مختلفة، وتحتاج إلى تشخيص وتحليل وعلاج مختلف لكل واحدة من حالات العنف بشكلٍ منفرد. بحيث تداخلت حالات العنف الأسري والقبلي والعنف ضد المرأة، والعنف القائم من حيازة السلاح والمخدرات وعصابات الإجرام، والعنف النابع من المجتمعات المختلطة ومتعددة الثقافات، لتشكل نماذج جديدة من الإرهاب المدني، والعنف الاجتماعي والمجتمعي في الوسط العربي في الداخل المحتل، وذلك أمام مرأى ومسمع من السلطات الأمنية والشرطية الإسرائيلية، وبإيعازٍ من المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية ككل.[3]

---

[1] محمد، احمد شيخ، عراف، أميرة وآخرون، **العنف والعلاقات الأسرية داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: النتائج الأساسية 2013**، الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية – جمعية الجليل، بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل – ركاز، شفاعمرو: دار الأركان للإنتاج والنشر، 2014م، ص 261 – 262.

[2] المرجع السابق، ص 262 – 263.

[3] حسن، زكريا، " بسبب العنف... 40% من أفراد المجتمع العربي يشعرون بعدم الأمان "، موقع عرب 48، 2019/6/12م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/Llt7W .

يصف الكيان الإسرائيلي نفسه بأنه دولة القانون والديمقراطية، لكن عندما يتعلق الأمر في انتشار العنف في الداخل المحتل تتقاعس السلطات الإسرائيلية عن ضبط الأمن الاجتماعي والمجتمعي فيه. ففي الدولة الديمقراطية؛ فالأجهزة الشرطية والأمنية هي وحدها من تمتلك المفاتيح القانونية للتعامل مع الإجرام والعنف، لأن المجتمع المدني لا يستطيع أن يتعامل مع الإجرام المنظم وارتفاع وتيرة العنف فيه. فمعدلات العنف في الأوساط العربية داخل الكيان الإسرائيلي هي سبعة اضعاف نظيرتها اليهودية، وهي ظاهرة أصبحت تنهش في وسط المجتمع العربي وتحصد الكثير من الأرواح، دون ان يكون لها ضابطاً ورادعاً من المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة.[1]

ترى الباحثة أن المقصد الإسرائيلي من وراء سياسة الفوضى الأمنية الاجتماعية والمجتمعية يتمثل في جعل الوسط العربي في الداخل المحتل مجتمعاً أكثر عنفاً، وبعيداً عن المدنية، والتنظيم الاجتماعي القائم على القيم الأخلاقية والدينية والوطنية، والتي تضرب القوام الأساسي لفلسطينيي الداخل المحتل، بحيث يشعر افراده بحالةٍ من الاغتراب داخل وجوده الاصلاني، وبما يجعله بيئةً حاضنةً لانتشار الآفات الاجتماعية المؤدية لتنمية العنف فيه.

خاتمة الفصل

لا يفوت الكيان الإسرائيلي أية فرصةً لاستهداف فلسطينيي الداخل المحتل بأي وسيلةٍ أو سياسيةٍ تبعده عن قضاياه الوطنية، وتضرب نسيجه الاجتماعي، وهويته القومية. فمؤخراً، ومع تنامي وصول اليمين المتطرف إلى سدة الحكم في الكيان الإسرائيلي؛ بات تنمية العنف في الوسط العربي في الداخل المحتل توجهاً إسرائيلياً لتصفية وجود فلسطينيي الداخل المحتل، توظف لها السلطات الإسرائيلية العديد من السياسات، والتي تتنوع أدواتها بين ما هو سياسي واقتصادي اجتماعي وقانوني وتربوي، لكن يتخلص هدفها في جعل الوسط العربي في الداخل المحتل؛ اقلياً ومجتمعاً أكثر عنفاً من الناحية الاجتماعية والمجتمعية والمدنية.

[1] أبو رزق، محمد، " القتل بالمجتمع العربي في "إسرائيل".. تقاعس رسمي هدفه نشر الجريمة "، موقع الخليج أون لاين، 2019/10/6م. الرابط الإلكتروني: http://khaleej.online/L4V3RY .

تستهدف المؤسسة الرسمية الإسرائيلية فلسطينيي الداخل المحتل بجملةٍ من السياسات التي تعكس مقدار العنصرية الإسرائيلية صوب المجتمع العربي في الكيان الإسرائيلي. كما وتعكس هذه السياسات توغل اليمين اليهودي المتطرف في مفاصل الحكم الإسرائيلي، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً ودينياً. إضافةً لمحاولة السلطات الإسرائيلية إعادة الداخل الفلسطيني لمربع الحكم العسكري، لكن بثوبٍ مُختلفٍ عما كان عليه الحال في بداية نشوء الكيان الإسرائيلي. بحيث تتميز هذه المرحلة باعتمادها؛ سياسات التخويف المبنية على التشريعات العنصرية[1]، والتهجير المرتكز على عوامل التضييق الاقتصادي والاجتماعي والسكني، وأسرلة الوسط العربي، ونشر الآفات الاجتماعية، بما يربط فلسطينيي الداخل المحتل بالعنف الاجتماعي والمجتمعي والمدني.

ربطت هذه السياسات الإسرائيلية المطبقة والموجهة صوب فلسطينيو الداخل المحتل، وبمرور الوقت، الوسط العربي بانتشار حالات العنف فيه. بحيث حولته إلى مجتمعٍ أكثر استهلاكاً، وأكثر عنفاً، تتواجد فيه جماعات وتجمعات تنشر العديد من الآفات الاجتماعية، وترتبط بالمؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية، حتى باتت مشاهد العنف في الوسط العربي في الداخل المحتل ملموسة ومحسوسة، ومتكررة تحت العديد من الأسباب، كالعنف الأسري، والعنف ضد المرأة، والعنف النابع من حيازة السلاح والمخدرات، وغيرها من مُسببات العنف.

[1] وتد، محسن، " فلسطينيو 48.. صراع وجود لا حقوق "، موقع الجزيرة على الانترنت، 2016/3/16م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/NPA2N .

الفصل الرابع

انعكاسات السياسات الإسرائيلية الداخلية العامة على تنامي العنف في المجتمع العربي في الداخل المحتل

الفصل الرابع

انعكاسات السياسات الإسرائيلية الداخلية العامة على تنامي العنف في المجتمع العربي في الداخل المحتل

تمهيد

افضت السياسات الاسرائيلية الموجهة والمطبقة على فلسطينيي الداخل المحتل إلى حدوث انعكاساتٍ على مختلف مناحي حياتهم، خاصةً على الصعيد الاجتماعي. فلم يدخر الكيان الإسرائيلي أي سياسةٍ أو وسيلةٍ اقتصاديةٍ أو اجتماعيةٍ أو أمنيةٍ أو عسكريةٍ أو قانونيةٍ إلا ووجهها نحو فلسطينيي الداخل، بهدف حصره في إطارٍ اجتماعيٍّ تعتريه الكثير من الاشكاليات السياسية والاقتصادية والفكرية والقانونية والادارية والتنظيمية، والتي تجعل من محيطه الاجتماعي والسكني والتواجدي؛ بيئةً جاذبةً لمختلف أوجه وأشكال العنف الاجتماعي والمجتمعي.

1.4 انعدام الشعور بالمواطنة

شكلت السياسات الإسرائيلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتل حالةً من الشعور بمعدومية المواطنة بمفهومها الخدماتي والمدني، وعدم الرضا المعيشي، خاصةً في ظل التمييز العنصري الممنهج، والذي يصب في الصالح العام الإسرائيلي (اليهودي). يواجه فلسطينيو الداخل المحتل سلسلةً من عمليات الاقصاء والتنكيل الاجتماعي والاقتصادي، والاغتراب ونزع الشرعية عن وجودهم الأصلاني في مناطق سُكناهم، ونشر معالم الكراهية والعداء نحوهم من قبل مختلف مؤسسات الكيان الإسرائيلي، فضلاً عن توجه المنظومة القانونية الاسرائيلية لقوننة كل ما هو ممكنٌ لإخراج فلسطينيي الداخل الفلسطيني المحتل من بوتقة المواطنة الإسرائيلية، وتضييق الحيز الديمقراطي عليهم، وتوسيع مساحة النفوذ اليهودي على حسابهم، سيما في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

[1] ياهف، دان (Dan Yahav)، " ***هل إسرائيل دولة ديمقراطية*** ؟"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 24، 2006م، ص 7 – 8.

وترى الباحثة أن مثل هذا الشعور بعدم المواطنة، والاغتراب السياسي والاجتماعي، قد يولد حالةً من تنامي العنف داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل الفلسطيني، والذي يأتي كـــردة فعل على ما يختلج فلسطينيي الداخل المحتل من انكسارٍ اجتماعيٍّ يدفعهم صوب ممارسة العنف على المستويين الفردي والجماعي، سواء في محيطهم العربي والاجتماعي، أو نحـــو محطـــيهم المؤسساتي والمؤسسي الإسرائيلي.

أدت السياسات الإسرائيلية الداخلية المُمارسة على فلسطينيي الداخل المحتل إلى اضـــفاء صبغة الاقلية الاثنية عليهم، في ظل مجتمعٍ إسرائيليٍّ تتعدد فيه الثقافات، وهو ما استغله الكيـــان الإسرائيلي لمحو الحقوق الرسمية عن فلسطينيي الداخل المحتل، أو سلب ما أمكن من حقـــوقهم التي كفلها لهم القانون، شأنهم في ذلك شأن أي تواجدٍ مجتمعيٍّ وسياسيٍّ واجتماعيٍّ وسُكانيٍّ في الكيان الإسرائيلي، دون انتقاصٍ من مقومات تواجدهم الطبيعي. لكن ما عمدت إليه مؤسســـات الكيان الإسرائيلي جاء مخالفاً لأُسس المواطنـــة والديمقراطيـــة التـــي تُنـــادي بهـــا المؤسســـة الإسرائيلية[1]، لتُلقي بظلالها على المجتمع العربي في الداخل المحتل، وتضفِ عليه طابع الاقلية التي تختلجها العديد من الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية، والتي اتخذت من العنف شكلاً وصورةً لانعكاسات هذه السياسات عليه، وسط شعوره بانعدام المواطنة، وحقوقـــه السياسية الأخرى.

يواجه فلسطينيو الداخل المحتل وضعاً سياسياً واجتماعياً معقداً ومركباً داخـــل الكيـــان الإسرائيلي، كونهم المكون الأساسي والاصـــلاني المُنتمـــي لـــلأرض الفلســـطينية، والمُكمـــل الاجتماعي والثقافي للامتداد الفلسطيني خارج الكيان الإسرائيلي. وهـــم، وفـــي نفـــس المقـــام، مواطنون داخل الكيان الإسرائيلي وفقاً للمواطنة الإسرائيلية، وهما بُعدين اجتماعيين وسياســـيين متناقضين، بين انتماء فلسطينيي الداخل المحتل للمكون الأساسي للمجتمع الفلسطيني، وحصولهم على المواطنة الإسرائيلية[2]، وهو تناقض اسهمت السياسات الاسرائيلية الداخلية في تعزيزه لدى

---

[1] ياهف، دان (Dan Yahav)، " **هل إسرائيل دولة ديمقراطية ؟**"، مرجع سابق، ص 6 – 8.

[2] العصا، عزيز، **فلسطينيو 48 إجماع على الوطن.. اختلاف على التسميات**، القدس: دار الجنـــدي للنشـــر والتوزيـــع، 2016م، ص 169 – 171.

المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل، وتشويهه بمختلف الوسائل والادوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والقانونية، لتفصل فلسطينيي الداخل المحتل عن وجودهم الطبيعي في أرضهم، وتُفرغ ما كفلته لهم مواطنتهم من حقوقٍ ملقاةٍ على عاتق السلطات الإسرائيلية، ليتحول التواجد الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي إلى تجمعاتٍ سكانيةٍ معدومة الشعور بالمواطنة، ومنزوعة الاتصال بالأرض والامتداد الفلسطيني الآخر، ومحاطة بدائرةٍ من العنف والاقتتال الداخلي على المستويين الفردي والجماعي[1].

وترى الباحثة أن فقدان فلسطينيي لحقوقهم المكفولة بالقوانين والمواطنة يدفعهم صوب ممارسة سلوكياتٍ ومسلكياتٍ اجتماعيةٍ كالعنف وجرائم القتل، خاصةً وأن مثل هذه السلوكيات – وفقاً لآراء البعض – تتم بإيعازٍ من المؤسسة الحاكمة في الكيان الإسرائيلي، حتى يتم تفريغ فلسطينيي الداخل المحتل من حقوقهم المتوجبة على الكيان الإسرائيلي. فانعدام الشعور بالمواطنة هنا، وفي ظل السياسات الإسرائيلية الداخلية المطبقة على فلسطينيي الداخل المحتل، لا يعكس، بالضرورة، الانتماء للكيان الإسرائيلي، بقدر ما يعكس حرص المؤسسة الإسرائيلية على إثقال الكاهل الاجتماعي والسياسي لفلسطينيي الداخل المحتل بالكثير من الظواهر المجتمعية الطاردة للاستقرار الاجتماعي والوحدة الاجتماعية، وتخلي المؤسسة المدنية والخدماتية الإسرائيلية عن أي تقديم مقومات الحياة لهم تحت الكثير الذرائع، والتي تُلبي الأهداف والمصالح الإسرائيلية الرامية لسلخ فلسطينيي الداخل عن محيطهم الفلسطيني.

إن انعكاس السياسات الداخلية الإسرائيلية العامة على مواطنة فلسطينيي الداخل المحتل يولد حالةً من الفراغ المؤسساتي في البنى الاجتماعية والمجتمعية والسكانية لفلسطينيي الداخل المحتل، وهو يُصيب هويتهم الوجودية والتواجدية داخل الكيان الإسرائيلي بجملةٍ من التناقضات، فحالة الانتماء الاصلاني لفلسطينيي الداخل المحتل إلى محيطهم الإسلامي والعربي والفلسطيني، وجدانياً وقومياً ودينياً وتاريخياً ولغوياً، وفي ظل مواطنة إسرائيلية منقوصة الحقوق السياسية

[1] كبها، مصطفى (محرراً)، **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري**، مرجع سابق، ص 27 – 30.

والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والفكرية[1]؛ تنتج واقعاً عنيفاً تنتشر فيه مختلف صور القتل والاقتتال كنموذجٍ لتسوية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاسرية التي تتعلق بفلسطينيي الداخل المحتل، حتى تبدو ظاهرة انتشار العنف مألوفةً ومبررة من قبل فلسطينيي الداخل المحتل. وهو ما يعيه الكيان الإسرائيلي، بأن انعدام شعور فلسطينيي الداخل المحتل بالمواطنة له أهميته ودوره في اتساع رقعة العنف داخل المجتمعات العربية في الكيان الإسرائيلي، والتي تعمل على كسر تشكل الهوية الفلسطينية بصورةٍ نضاليةٍ إلى صورةٍ خدماتيةٍ مرتبطةٍ بالاستقرار الاجتماعي، وهو نتاجٌ لجملة من السياسات الإسرائيلية الداخلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتل[2].

2.4 فقدان الأمن والأمان الاجتماعي

تُمثل حالة فقدان الأمن والأمان الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل إحدى أبرز وأهم انعكاسات السياسات الداخلية الإسرائيلية الموجهة نحو الوجود العربي داخل الكيان الإسرائيلي. فتردي الخدمات الاجتماعية والتربوية لدى فلسطينيي الداخل المحتل، وعدم اهتمام مؤسسات الكيان الإسرائيلي بمحاربة العنف والجريمة في المجتمع العربي، وإهمال السلطات الإسرائيلية للبنية التحتية في البلدات والتجمعات العربية والفلسطينية في الداخل المحتل، وانعدام الشعور بالمواطنة بمفهومها الاجتماعي والمجتمعي لديهم؛ أنتج حالةً من فقدان الامن والأمان الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل، الأمر الذي انعكس بدوره على ارتفاع وتيرة العنف في التجمعات العربية والفلسطينية في الداخل المحتل، وتُعززه كظاهرةٍ تتسم بها هذه التجمعات.[3]

ولا تقتصر انعكاسات السياسات الإسرائيلية على فلسطينيي الداخل المحتل بحالةٍ من فقدان الأمن والأمان الاجتماعي فحسب؛ بل يُرافقها حالات من القهر والاضطهاد النفسي

---

[1] الدرويش، عبد الرحمن، " **دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48** "، مرجع سابق، ص 44 – 46.

[2] ميعاري، محمود، " ***تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر*** "، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، م: 19، ع: 74، 2008م، ص 2 – 4.

[3] محمد، احمد شيخ، عراف، أميرة وآخرون، **العنف والعلاقات الأسرية داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: النتائج الأساسية 2013**، مرجع سابق، ص 262 – 264.

والسياسي، وتردي جودة الخدمات السكنية والصحية المقدمة لفلسطينيي الداخل المحتل، والتي تنتج تجمعاتٍ سُكانيةٍ تختلجها الكثير من مظاهر العنف والاقتتال الفردي والجماعي، وينتشر فيها الكثير من مظاهر التوترات والإحباط وصور التفسخ الاجتماعي، والشعور بحالات اللامبالاة، وضعف العمل الجماهيري الذي من شأنه النهوض بالتنمية السياسية والاجتماعية لفلسطينيي الداخل المحتل.[1]

وترى الباحثة أن فقدان الأمن الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل كانعكاسٍ للسياسات الإسرائيلية الداخلية المصوبة نحوهم؛ كفيلٌ بانتشار مظاهر العنف في مناطق سُكناهم وتجمعاتهم السكنية. فغياب الأمن الاجتماعي يُعزز من الاحتكام أو اللجوء للعنف كردةٍ فعلٍ على مختلف الإشكاليات التي قد تحدث داخل التجمعات العربية في الكيان الإسرائيلي، فضلاً عن انتشار حالات اللاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني، وضعف الوازع الديني، وانتشار البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية، والتي تولد نماذج من العنف في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل.

أدى فقدان الامن الاجتماعي والمجتمعي لفلسطينيي الداخل المحتل داخل الكيان الإسرائيلي إلى ظهور مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتعلق بانتشار العنف في المجتمع العربي في الداخل المحتل بكافة أنواعه؛ الجسدي والكلامي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي، كالانتماء العشائري والتعصب الذكوري، وشرعنة العنف ضد النساء. وهي عوامل تؤثر على جودة حياة الفرد ومدى سعادته ورضاه، خاصةً وأن مثل هذه النتاجات المعززة لانتشار العنف في المجتمعات العربية تتم على مرأى ومسمع من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، والتي تُراعي الجوانب الأمنية والاجتماعية للسكان اليهود على حساب الفلسطينيين داخل الكيان الإسرائيلي.[2]

يأتي فقدان فلسطينيي الداخل المحتل للأمن الاجتماعي داخل الكيان الإسرائيلي كنتيجةٍ لجملة السياسات الإسرائيلية الداخلية الموجهة نحوهم، والتي اسهمت، وبشكلٍ جليٍّ، في اتساع

---

[1] محمد، احمد شيخ، عراف، أميرة وآخرون، **العنف والعلاقات الأسرية داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: النتائج الأساسية 2013**، مرجع سابق، ص 259 – 262.

[2] حسن، زكريا، " **بسبب العنف... 40% من أفراد المجتمع العربي يشعرون بعدم الأمان** "، مرجع سابق.

رقعة العنف في مناطق سكناهم وتجمعاتهم السكنية. وهو شأن تنامى الشعور بـــه فـــي الآونـــة الأخيرة، وارتبط بوصول أحزاب اليمين المتطرف الإسرائيلي، بقيادة نتنياهو، إلى ســـدة حكـــم الكيان الإسرائيلي، والتي هدفت إلى تكريس البطش بفلســـطينيي الـــداخل المحتـــل، وفـــرض الاستسلام عليهم، وصقلهم بالكثير من مظاهر العنف بكافة أشكاله، سعياً منها لتمريـــر أهـــدافها الاحلالية على فلسطينيي الداخل المحتل، أو على الأقل، محاولـــة أســـرلتهم وفقـــاً للتوجهـــات الإسرائيلية.[1]

تتعمد الحكومات الإسرائيلية، وعلى رأسها اليمينية منها، إلى صقل المجتمعات العربيـــة بمختلف اشكال ومظاهر العنف الاجتماعي والمجتمعي، سعياً منها لتمرير مشاريعها الاستعمارية والاحتلالية، وضرب القوام البنيوي لفلسطينيي الداخل المحتل، للإبقاء عليهم بعيداً عـــن دائـــرة الوعي السياسي والوطني، وتعزيز هويتهم القومية[2]. لذلك، ترى الباحثة أن فقـــدان فلســـطينيي الداخل المحتل للأمن الاجتماعي داخل الكيان الإسرائيلي؛ يأتي كهدفٍ إسرائيليٍّ لكافة السياسات الإسرائيلية الداخلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتل، والتي ترتبط، بشكلٍ لصيقٍ، بصورة وايديولوجية الحكومات الإسرائيلية، وكيفية تعاملها مع فلسطينيي الداخل على مختلفة الأصـــعدة والجبهات.

ثمة أسباب داخلية أخرى أدت إلى فقدان فلسطينيي الداخل المحتل للأمن الاجتماعي في مناطق سُكناهم داخل الكيان الإسرائيلي، بحيث عملت على تكريس انتشار حالات العنـــف فـــي صفوفهم. تتعلق هذه الأسباب بترتيب الأوضاع السياسية والاجتماعية لفلسطينيي الداخل المحتل أمام السلطات الإسرائيلية. فالخلافات الشخصية بين نخب فلسطينيي الداخل المحتل، والمنافســـة على المناصب والمكاسب السياسية، والمناكفات الحزبية الخاصة بالأحزاب العربية داخل الكيان الإسرائيلي، وانماط الحياة الاستهلاكية، والاندفاع صوب تعزيز سطوة المال والاقتصـــاد علـــى

---

[1] محارب، محمود، " ***حكومة نتنياهو الرابعة: الأضيق والأكثر تطرفًا*** "، **مجلة سياسات عربـــي**ة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع: 15، 2015م، ص 112 – 113.

[2] المرجع السابق، ص 109 – 110.

حساب البُنى الاجتماعية والدينية السليمة[1]؛ كلها وغيرها من الأسباب التي تعمل، وبشكلٍ غير مباشرٍ، إلى فقدان الأمن الاجتماعي الداخلي لفلسطينيي الداخل المحتل، والتي قد توظفها السلطات الإسرائيلية في تعزيز حالة انعدام الأمن في مناطق التجمعات العربية داخل الكيان الإسرائيلي.

تتعزز حالة فقدان الأمن الاجتماعي لفلسطيني الداخل المحتل أيضاً كانعكاسٍ للسياسات الإسرائيلية المطبقة عليهم؛ بتصاعد وتيرة المطالبة بيهودية الدولة من قبل الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل الكيان الإسرائيلي. وهو تصاعدٌ من شأنه أن يولد حالةً من فقدان الأمن والأمان الاجتماعي والمجتمعي لفلسطينيي الداخل المحتل، والذي قد يُترجم بنماذجٍ من العنف الفردي أو الجماعي أو المؤسساتي، سيما وأن البرامج السياسية والاجتماعية للحكومة اليمينية الإسرائيلية، من حيث تركيبتها وشخوصها ورؤيتها وخطوطها العريضة، والموجهة لفلسطينيي الداخل المحتل؛ قد شهدت حالة من الغلو والتوسع في السياسات العنصرية ضد فلسطينيي الداخل المحتل[2]، وهو شأنٌ ترى فيه الباحثة بأنه يزيد من دائرة فقدان الأمن الاجتماعي والسياسي والمدني لفلسطينيي الداخل المحتل، ويدفعهم صوب ممارسة العديد من السلوكيات العنيفة، مادياً ومعنوياً، وتسوية خلافتهم واشكالاتهم المدنية والاجتماعية بعيداً عن المؤسسات الشُرطية والأمنية والاجتماعية.

تستغل القيادة السياسية للكيان الإسرائيلي، وعلى رأسها اليمينية منها، حالة فقدان الامن الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل، وذلك للدلالة على مدى انتشار العنف في صفوفهم، وتعزيزه بشتى السبل والوسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية. لذلك، تسعى السلطات الإسرائيلية باستمرارٍ إلى الاستثمار بالأجواء التحريضية المتعلقة بفلسطينيي الداخل المحتل، وما يكتنف محيطهم الاجتماعي من انتشارٍ للعنف؛ إلى شرعنة الطروحات التي تخدم

---

[1] صعابنة، عميد، شحادة، امطانس وآخرون، " **دَوْر فلسطينيّي مناطق الـ 48 ومكانتهم في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ: قراءة في مواقف المجتمع الفلسطينيّ** "، مجلة جدل، مدى الكرمل، ع: 25، كانون الاول/ 2015م.

[2] محارب، محمود، " **حكومة نتنياهو الرابعة: الأضيق والأكثر تطرفًا** "، مرجع سابق، ص 108 – 109.

أجندة تهدف إلى أقصائهم سياسياً، وخلق حالة من الهواجس المستديمة حولهم، خاصةً فيما يتعلق بمظاهر العنف والاقتتال في مناطقهم سكناهم داخل الكيان الإسرائيلي.[1]

يتقصد الكيان الإسرائيلي إبقاء مناطق الوجود العربي والفلسطيني بداخله بعيداً عن الأمن والأمان الاجتماعي والمجتمعي. لذا، يُكرس هذا الكيان جُل سياساته الداخلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتل لإنتاج مثل هذا الواقع غير الآمن اجتماعياً وسياسياً، بل وتتشارك دوائر صنع القرار السياسي الإسرائيلي في هذا التوجه، وتدفع بالإعلام لخدمة ذلك[2]، لتكوين رأي عام جمعي حول أنماط الحياة الاجتماعية السائدة داخل التجمعات العربية والفلسطينية في الكيان الإسرائيلي، ووضعه تحت تأثير العنف دون محاولة الحد منه، أو معالجة مسبباته، والتي تُنتجها دوائر صنع القرار الإسرائيلي.

ورغم أن حالة فقدان الأمن الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل جاء كانعكاسٍ للسياسات الإسرائيلية الداخلية المُطبقة عليهم؛ إلا ان الاستثمار السياسي الإسرائيلي في هذا الانعكاس جاء ليُكمل اهداف هذه السياسات، حتى بات فلسطينيو الداخل المحتل أمام جمهوراً إسرائيلياً ويهودياً يمينياً متطرفاً تنخر به العنصرية، ولديه آراء معادية لكل ما هو عربي وفلسطيني. فكل قيادي إسرائيلي يريد أن يحظى بشعبية عليه أن يحرض على فلسطينيي الداخل المحتل[3]، بحيث يأخذ هذا التحريض مختلف الأشكال والأدوات والسياسيات، والتي من شأنها أن تُنمي من مظاهر العنف عليهم، وبالتالي؛ فقدانهم لأمنهم الاجتماعي والمجتمعي.

وفي الشأن عينه، يتقصد الكيان الإسرائيلي تفريغ المجتمع العربي والفلسطيني المتواجد فيه من أمنه الاجتماعي والمجتمعي، وذلك كسياسةٍ للعقاب الجماعي القائم على هدم الذات. وهي سياسةٍ لها ابعادها الاجتماعية والقانونية، والتي من شأنها أن تحول الوجود العربي في الداخل المحتل إلى مجتمعٍ شديد العنف، وتنتشر في أوساطه مظاهر الاقتتال والفلتان الاجتماعي، وغياب

---

[1] وتد، محسن، " **فلسطينيو 48.. صراع وجود لا حقوق** "، مرجع سابق.

[2] جرايسي، برهوم، **جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2014م، ص 6 – 8.

[3] وتد، محسن، " **فلسطينيو 48.. صراع وجود لا حقوق** "، مرجع سابق.

الرقابة الذاتية والمجتمعية[1]، وهو ما ترى فيه الباحثة وجهاً آخراً للأسرلة، والسيطرة على المجتمع العربي بأدواتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ ومجتمعيةٍ تحمل توجهاً إسرائيلياً لنزع المحتوى الحقوقي والاصلاني والطبيعي لفلسطينيي الداخل المحتل، وزرع بذور الفرقة في قواهم المجتمعي.

يرغب الكيان إسرائيل، وباستمرارٍ، في خلق حالةً من الارهاب المدني المؤدي إلى فقدان الأمن الاجتماعي في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل، وهو ما يدفع بهم صوب ممارسة الجريمة بشتى وسائلها وأشكالها وطرقها، والتي تعكس واقعاً لمدى ممارسة السلطات الإسرائيلية لسياساتها الرامية لتجذير وتوطيد الارهاب المدني في المجتمعات العربية والفلسطينية في الكيان الإسرائيلي، وصقلها بكل مقومات ذلك، كانتشار الفقر، وتفشي البطالة، وتنامي غياب الوازع الاخلاقي والديني، وغياب الرقابة الأمنية والشُرطية.[2]

يشير الجدول التالي إلى أعداد ضحايا العنف والارهاب المدني في المجتمع العربي والفلسطيني في الداخل المحتل خلال الاعوام ما بين (2011 – 2019) م، والتي تعكس حالة فقدان الأمن الاجتماعي لدى فلسطينيي الداخل المحتل في مناطق سُكناهم.

جدول رقم (1)[3]: أعداد ضحايا العنف والارهاب المدني في المجتمع العربي والفلسطيني في الداخل المحتل خلال الاعوام ما بين (2011 – 2019)م

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	المعدل السنوي
عدد الضحايا	67	68	60	52	58	53	65	67	85	575	64

[1] كيوان، سهيل، " تفوّق عرب 48 على الضفة والقطاع وعلى اليهود "، موقع جريدة القدس العربي على الانترنت، 2019/5/29م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/DrzBf .

[2] علي، نهاد، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 63 – 64.

[3] درويش، مروان، نصار، نداء، بلعوم، وئام وآخرون، " **تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني الـ48(2019-2011)** "، جمعية الشباب العرب – بلدنا بريطانيا: جامعة كوفنتري (Coventry University)، حزيران/ 2020م، ص 6. أنظر أيضاً: وتد، محمد محسن، " 9 سنوات من سفك الدماء في المجتمع العربي.. أسباب وتداعيات "، موقع عرب 48 على الانترنت، 2020/6/5م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/9xdt6.

يعكس الجدول اعلاه (جدول رقم (1)) مدى الارتفاع المتصاعد في اعداد ضحايا العنف في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل المحتل وبمعدلٍ سنويٍ بلغ (64) ضحية سنوياً.[1]

ترى الباحثة في هذا المقام أن لوقوع هذا العدد من الضحايا في المجتمع العربي داخل الكيان الإسرائيلي أسبابها ومُسبباتها وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، لكنها وفي الوقت عينه، تُشير إلى انعكاسات السياسات الإسرائيلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتل، والتي تدفع بهم صوب مزيداً من الارهاب المدني والعنف الاجتماعي، خاصةً في ظل وجود المقومات الذاتية والاسباب الداخلية لهذا التنامي لدى فلسطينيي الداخل المحتل.

3.4 انتشار الفوضى والارتباط مع جماعات العالم السفلي

انتجت السياسات الإسرائيلية الداخلية الموجهة صوب فلسطينيي الداخل المحتل؛ واقعاً حياتياً تسوده الفوضى الاجتماعية والمجتمعية والمدنية والسياسية. وهو فضاءً تتصاعد فيه وتيرة الجريمة والعنف والإرهاب المدني، نظراً لغياب الكثير من الأدوات الرادعة، كالقيم الدينية والاجتماعية، وغياب سيادة القانون، والعقوبات الحكومية والشُرطية المانعة لذلك، والتي تجاوزت المعنى القانوني لهذه الجرائم، لتطرح معايير أخرى ذات ابعادٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ واجتماعية مفسرةً لتفشي مثل هذا الواقع في المجتمعات العربية في الداخل المحتل.[2]

يعي الكيان الإسرائيلي أهمية بقاء مناطق التواجد العربي والفلسطيني فيه بعيدةً عن الرتابة المدنية والمجتمعية والتنظيمية. لذلك، تسعى السلطات الإسرائيلية إلى تكريس وطأة الفُرقة والاختلاف في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل، والتي تؤدي، وبشكلٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ، إلى انتشار معالم الفوضى المدنية والاجتماعية، وبالتالي سهولة حدوث الجريمة تحت العديد من الذرائع والمبررات والمسببات، والتي تعكس ما خلفته السياسات الإسرائيلية الداخلية المطبقة

---

[1] درويش، مروان، نصار، نداء، بلعوم، وئام وآخرون، " **تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني الـ48(2019-2011)** "، مرجع سابق، ص 6.

[2] عراف، سهى، " ***الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل*** "، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 77، 2020م، ص 23 – 24.

على فلسطينيي الداخل المحتل من تغيراتٍ في البُنى الاجتماعية والفكرية والثقافية الخاصة بهم، وزيادة لحدة انتشار الإرهاب المدني في مناطق تواجدهم داخل الكيان الإسرائيلي.[1]

وبالإضافة إلى انتشار الفوضى في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل المحتل كانعكاسٍ للسياسات الإسرائيلية المُطبقة عليهم؛ فإن اتساع رقعة عمل جماعات العالم السفلي (المافيا)، والجريمة المنظمة جاء كنتاجٍ لجملة هذه السياسات الإسرائيلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل. فقد تعززت مكانة هذه الجماعات في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل المحتل بفعل هذه السياسات، ليكون لها أثرها البارز في انتشار مختلف أنواع واصناف الجريمة في المجتمع العربي في الداخل المحتل، خاصةً وأن السلطات الإسرائيلية فتحت المجال لعمل مثل هذه الجماعات في الأوساط العربية، سعياً منها لضرب القوام الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل.[2]

وترى الباحثة أن انتشار الفوضى، بمفهومها الاجتماعي والسياسي، واتساع رقعة عمل جماعات العالم السفلي؛ كفيلٌ بتعزيز الجريمة والعنف والإرهاب المدني في أي مجتمعٍ في العالم، لكن ما يُميز المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل المحتل، أن مثل هذا التعزيز يأتي بإيعازٍ من المستويات الأمنية والسياسية الإسرائيلية الرامية لتفريغ المحتوى الفلسطيني من وجوده الطبيعي والاصلاني داخل الكيان الإسرائيلي.

ويُمكن تفسير ظهور جماعات العالم السلفي في الأوساط العربية الفلسطينية في الداخل المحتل إلى عدة مسببات افرزتها السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل، بحيث تتمثل هذه المُسببات بما يلي[3]:

1. الحاضنة أو الحاملة الاجتماعية والاقتصادية التي افرزت مثل هذه الجماعات كقوىٍّ لها سطوتها على الواقع الحياتي والمجتمعي في الوسط العربي في الداخل المحتل. فقد وفرت

---

[1] عراف، سهى، " **الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل** "، مرجع سابق، ص 26 – 27.

[2] المرجع السابق، ص 26.

[3] جابر، رضا، ***العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل: السياقات الاجتماعية والسياسية*** "، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 77، 2020م، ص 59 – 60.

السياسات الإسرائيلية المطبقة على فلسطينيي الداخل المحتل مثل هذه الحواضن، بل وأن تأصيلها التأسيسي نشأ في الأوساط الإسرائيلية قبيل امتداده للتجمعات العربية الفلسطينية.

2. الصمت السياسي والأمني والقانوني للكيان الإسرائيلي عن مثل هذه الجماعات، والتي تتقصد نقل ثقلها إلى الوسط العربي، وغض الطرف عن مسارات عملها هناك، لما لذلك من انعكاسات تتوافق والاهداف الإسرائيلية الرامية لضرب القوام الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل.

3. المنظومة الفردية والجماعية المتعلقة بفلسطينيي الداخل المحتل، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، والتي قد تدفعهم للجوء إلى الاتصال بمثل هذه الجماعات، أو حتى تشكيلها، وما يرتبط بها من انتشارٍ للعنف والإرهاب المدني والاجتماعي.

قد تُعطي هذه المُسببات نطاقاً تفسيراً لانتشار الجريمة المنظمة والعنف والإرهاب المدني في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل بشكلٍ عام، لكنها توضح أيضاً الآلية التي تتشكل بها جماعات العالم السفلي في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي[1]، حيث ترى الباحثة أن لمثل هذه الجماعات دوراً في تصاعد وتيرة الجريمة والقتل المُمنهج والمتعمد في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل، والتي تأخذ شكل الجريمة المنظمة القائمة على المال والاعمال وتصفية الحسابات الاجتماعية والعشائرية والأسرية.

تتخذ جماعات العالم السفلي صوراً متعددة الانتشار في الأوساط العربية والفلسطينية في الداخل المحتل. فمنها ما هو منظم أو عائلي، أو مرتبط بجماعاتٍ أخرى في الأوساط الإسرائيلية واليهودية، أو ممن يعمل بالوكالة، ومنظمات محلية تنشط تحت رعاية منظمات أخرى. تمتلك هذه الجماعات مصالحاً اقتصاديةً ومماليةً وقانونيةً واجتماعيةً في الأوساط العربية والفلسطينية في الداخل المحتل. كما وتُحاول هذه الجماعات إحكام سيطرتها على البلدات والتجمعات والمجالس

[1] جابر، رضا، "**العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل: السياقات الاجتماعية والسياسية** "، مرجع سابق، ص 60.

العربية والفلسطينية في الداخل المحتل، والتأثير على المشهد السياسي لفلسطينيي الداخل المحتل، كتمويل الحملات الانتخابية لبعض المرشحين وما شابه ذلك.[1]

إن تشكل جماعات العالم السفلي في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل بهذه الصورة والآلية؛ يعكس مدى ارتباط انتشارها بالبيئة الحاضنة والمتوفرة في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي من جهة، والتمهيد الإسرائيلي، الأمني والسياسي، لتسهيل عملها في هذه الأوساط من جهةٍ أخرى، خاصةً وأن السلطات الإسرائيلية تحارب انتشار هذه الجماعات في المناطق اليهودية الإسرائيلية عامة، وذات الثقل السياسي والاقتصادي على وجه الخصوص، وتتقصد اتاحة المجال لها للعمل في المناطق العربية دون مُحاربةٍ أو ملاحقةٍ أو تقييد.[2]

وترى الباحثة أن اتساع رقعة عمل هذه الجماعات والمنظمات في الأوساط العربية والفلسطينية في الداخل المحتل؛ سببٌ مباشرٌ لانعكاسات السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل. وتقصد إسرائيلي، ذو توجهاتٍ سياسةٍ واجتماعيةٍ وأمنية، لتنمية مظاهر العنف والقتل والجريمة لدى فلسطينيي الداخل المحتل، والتي تُنتج بيئةً بعيدةً عن الامن الاجتماعي، يكتنفها الكثير من الخوف، ويكثر بها الضحايا من خارج دائرة هذه الجماعات، وتنعدم فيها مظاهر المواطنة والاستقرار الحياتي والمعيشي السليم.

4.4 ظاهرة حمل واقتناء السلاح

نجح الكيان الإسرائيلي في جعل العنف لدى فلسطينيي الداخل المحتل، وفي غالبيته، ظاهرة مجتمعية داخلية تتعلق بنمطية حياتهم الاجتماعية والاسرية والاقتصادية، وبعيدةً، وإلى حدٍ ما، عن مؤسسات الكيان الإسرائيلي. لذلك، افضت السياسات الإسرائيلية الداخلية المطبقة على فلسطينيي الداخل المحتل؛ حاجةً فسيولوجيةً ونفسيةً بضرورة الدفاع عن النفس تُجاه الاخطار التي تواجههم في اماكن سُكناهم، الامر الذي يُلزم، البعض منهم، ضرورة توفر السلاح

---

[1] مجادلة، محمود، " "دولة داخل الدولة": هكذا سيطرت منظمات الإجرام على المجتمع العربي "، موقع عرب 48 على الانترنت، 2020/1/14م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/I1UiG .

[2] المرجع السابق.

وحمله واقتنائه واستخدامه، في ظل بيئةً تتنامى فيها كافة اشكال العنف والجريمة والإرهاب المدني.[1]

أسهمت السياسات الإسرائيلية الداخلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتل أيضا إلى ارتفاع وتيرة استخدام السلاح[2] في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، وذلك خلف الكثير من الذرائع المتعلقة بتسوية الخلافات وما شابه ذلك. فضلاً عن تعمد سلطات الكيان الإسرائيلي توفير وتسهيل التسلح، سيما في أوساط الشباب العربي والفلسطيني في الداخل المحتل[3]، لينتج حالةً متطورةً من العنف القائم على استخدام السلاح، والذي خلف الكثير من الضحايا من خارج دائرة الاستهداف، مشكلةً ما يعرف بالعنف المُنزاح (الطائش)، والذي يُشير إلى وقوع ضحايا أبرياء نتيجةً لاستخدام السلاح دون أي مبرر، وهو ما تُسهل سلطات الكيان الإسرائيلي من تكريسه لدى فئة الشباب الفلسطيني والعربي في الداخل المحتل[4].

وترى الباحثة أن حمل واستخدام السلاح من قبل الأوساط العربية والفلسطينية في الداخل المحتل، وتسهيل تخزينه وشرائه واقتنائه من قبل السلطات الإسرائيلية، وفي ظل بيئةً يتصاعد فيها الشعور بعدم الأمان الاجتماعي، وفقدان المواطنة المبنية على العداء من قبل السلطة الحاكمة، وسيطرة جماعات العالم السفلي على حيزٍ من فضائهم الحياتي؛ يؤدي إلى اعتيادية اللجوء إليه في تسوية الكثير من الإشكاليات الاجتماعية التي تواجه فلسطينيي الداخل المحتل فيما بينهم، وبالتالي تعزيز العنف والجريمة في أوساطهم الحياتية والمعيشية والمجتمعية.

---

[1] غانم، أسعد، " ***العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل – نحو معالجة نظرية وعملية*** "، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 77، 2020م، ص 10 – 11.

[2] **ملاحظة:** " تُقدر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مؤسسات عربية وإسرائيلية في الداخل المحتل إلى انتشار أكثر من (600) ألف قطعة سلاح دون تراخيص في الأوساط العربية والفلسطينية في الداخل المحتل. وهي الظاهرة التي ساهمت في تجذر العنف وإشاعة الجريمة وترويع فلسطينيي الداخل المحتل، في ظل تقاعس شرطة الاحتلال عن التصدي لمثل هذا التصاعد في وتيرة استخدام السلاح، الأمر الذي حفز إنشاء عصابات للجريمة المنظمة في البلدات العربية ". أنظر: وتد، محمد محسن، " جرائم بلا عقاب.. فلسطينيو 48 ضحايا غياب القانون "، موقع الجزيرة على الانترنت، 2019/10/4م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/A3gU1 .

[3] وتد، محمد محسن، " **جرائم بلا عقاب.. فلسطينيو 48 ضحايا غياب القانون** "، مرجع سابق، ص 11.

[4] المرجع السابق، ص 11 – 12.

ومن أجل تمكين اعتيادية حمل السلاح من قبل فلسطينيي الداخل المحتل، سهلت السلطات الإسرائيلية من اقبال الأوساط العربية والفلسطينية على اقتناء السلاح، عبر منحهم الأدوات اللازمة لذلك، وغض الطرف عن استخدامه في حالات الاقتتال الداخلي فيما بينهم، شريطة ألا يوجه صوب مؤسسات الكيان الإسرائيلي بمختلف أشكالها. وهو شأن يُفسر دور الكيان الإسرائيلي في تنامي الجريمة في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل، وتهيئة البيئة اللازمة لاحتضان مثل هذا التنامي، والذي يخدم الأهداف والمصالح الإسرائيلية.[1]

تُشير الاحصائيات المتعلقة بأعداد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني أن ما نسبته (74.3%) من اجمالي الضحايا وخلال الأعوام (2011 – 2019)م جاء عبر استخدام السلاح (إطلاق النار)، وهو ما يعكس لجوء فلسطينيي الداخل المحتل إلى اعتيادية حمل واقتناء السلاح.

جدول (2)[2]: أعداد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل فيما يتعلق بأداة القتل

أداة القتل	عدد الضحايا	النسبة
إطلاق النار	**427**	**%74.3**
الطعن	**85**	**%14.8**
الحرق	**8**	**%1.4**
الدهس	**10**	**%1.7**
التفجير	**9**	**%1.5**
التعنيف (ضرب، خنق، دفن، الخ)	**20**	**%3.5**
غير معروفة	**16**	**%2.8**
المجموع	**575**	**%100**

5.4 زعزعة المنظومة القيمية والأخلاقية والدينية

أثرت السياسات الإسرائيلية الداخلية المطبقة على فلسطينيي الداخل المحتل، وفي جوانبها التربوية والنشأة الاجتماعية؛ في خلخلة أواصر المنظومة القيمية والأخلاقية والدينية في

[1] عراف، سهى، " **الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل** "، مرجع سابق، ص 27 – 28.

[2] درويش، مروان، نصار، نداء، بلعوم، وئام وآخرون، " **تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني الـ48(2011–2019)** "، مرجع سابق، ص 12.

الأوساط العربية والفلسطينية. فقد أسهمت هذه السياسات إلى زيادة حدة الانحراف الاجتماعي لدى فلسطينيي الداخل المحتل، وظهور العديد من الآفات الاجتماعية والمجتمعية في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، والتي عززت من مظاهر العنف في صفوفهم، سيما المتعلقة بمنظومتهم الأُسرية والتربوية والعائلية، وذلك على خلفياتٍ متعددةٍ ومتنوعة، كجرائم الشرف، وتجارة المخدرات وحيازتها وتعاطيها، والخلافات الأُسرية والزوجية، والعلاقات غير الشرعية (خارج المنظومة الدينية والاجتماعية)، وغيرها من مظاهر الجريمة والعنف، المادي وغير المادي، والتي تُخالف التعاليم الدينية والأخلاقية والقيمية لفلسطينيي الداخل المحتل.[1]

أفضت هذه السياسات، وما ارتبط بها من نتاجاتٍ لانعدام الأمن الاجتماعي، وارتفاع وتيرة عمل جماعات العالم السفلي، وانتشار الفوضى التربوية والاجتماعية، واعتيادية حمل السلاح؛ إلى التأثير المباشر على شريحةً مخصصةً في الأوساط العربية والفلسطينية، وهي فئة الشباب، ليتعمد الكيان الإسرائيلي إلى خلخلة البُنى الأخلاقية والقيمية والدينية لهذه الفئة، والدفع بها صوب الانحراف الاجتماعي والمجتمعي بمختلف الطرق والوسائل والأساليب، والتي تؤدي، بطرقٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ، إلى زيادة حدة العنف والجريمة في أوساطهم السكنية والحياتية والمعيشية، مع الإشارة هنا إلى أن طبيعية التغييرات والمتغيرات التي اصابت الأسرة العربية والفلسطينية في الداخل المحتل، وتحولها من النشأة القيمية والدينية وإلى الاندفاع الاستهلاكي والرأسمالي بفعل سياسات الأسرلة؛ أثر بشكلٍ جليٍّ في استهداف فئة الشباب العربي والفلسطيني في الداخل المحتل، وجعلهم أقرب إلى الانخراط في دوامة العنف والجريمة والإرهاب المدني.[2]

يُريد الكيان الإسرائيلي أيضاً، ومن وراء خلخلة المنظومة القيمية والأخلاقية والدينية لفلسطينيي الداخل المحتل، تكوين إطارٍ ناظمٍ لعلاقات القوّة بين الفلسطينيين واليهود، بحيث يكون

---

[1] ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 58 – 60.

[2] علي، نهاد، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 79 – 82. أنظر أيضاً: حسايسي، بادي، " **ارتفاع ضحايا المجتمع العربي في إسرائيل... من المسؤول وما سبل المعالجة؟** "، مرجع سابق.

قائماً على ترسيخ دونية الفلسطينيين وتبعيتهم. أي امتلاك عناصر القوة من قبل اليهود والإسرائيليين أمام الوجود العربي والفلسطيني في الكيان الإسرائيلي، مع ضرب المنظومة الدينية والقيمية والأخلاقية والاجتماعية لفلسطينيي الداخل بوسائل تربوية ومجتمعية وأسرية، والتي تؤدي إلى تعزيز تنامي العنف في أوساطهم الحياتية والمعيشية، سيما فئة الشباب.[1]

ولا تنحصر نتاجات خلخلة المنظومة القيمية والدينية والأخلاقية لفلسطينيي الداخل المحتل على تصاعد وتيرة العنف في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي فحسب؛ بل أدت إلى تجذير الجريمة في أوساطهم عبر نشر ثقافة وقيم الفردانية الشرسة والنفعية القائمة على نفي الآخر بأي وسيلةٍ كانت. إضافةً إلى استمرار العمل الدؤوب على نفي أيّ طابعٍ قوميٍّ أو وطنيٍّ يختص بفلسطينيي الداخل المحتل[2]، وهو ما ترى فيه الباحثة أسلوباً كفيلاً بتصاعد وتيرة استخدام العنف لدى فئة الشباب العربي والفلسطيني في الداخل المحتل، وسط بيئةً تتنامى فيها النزعة الفردية والنفعية على حساب القيم الأخلاقية والدينية القائمة على التكافل الاجتماعي والوطني.

ويرى الباحث والمحامي الفلسطيني (خالد زبارقة)[3] بأن ما تتعرض له فئة الشباب في كل الوطن العربي والإسلامي يتعرض له الشباب الفلسطيني في الداخل الفلسطيني، وهذا يتلخص في منظومة التغيير الاجتماعي الذي يتعرض لها كل الوطن العربي، كنشرٍ للرذيلة والشذوذ، والتطبيع والتطويع النفسي مع الشذوذ، وتفكيك الاسرة التقليدية، وضرب المنظومة القيمية والاخلاقية من خلال ضرب المكونات والثوابت التي ترتكز عليها هذه المنظومة.[4]

---

[1] إغبارية، أيمن، جرايسي، عماد، " ***الرؤى الإسرائيلية لمستقبل التعليم في ظلّ السياسات النيوليبرالية وصناعة الهويّة والتديّن والصهيونية والعسكرة*** "، **مجلة إشراقات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م، ص 140 – 141.

[2] إغبارية، أيمن، جرايسي، عماد، " **الرؤى الإسرائيلية لمستقبل التعليم في ظلّ السياسات النيوليبرالية وصناعة الهويّة والتديّن والصهيونية والعسكرة** "، مرجع سابق، ص 163.

[3] **خالد زبارقة:** محامي فلسطيني من الداخل المحتل، وباحث في الشؤون السياسية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع العربي داخل الكيان الاسرائيلي.

[4] زبارقة، خالد، مراسلات عبر الايميل الالكتروني حول موضوع: **دور السياسات الإسرائيلية الداخلية في خلخلة المنظومة القيمة والأخلاقية والدينية لفلسطينيي الداخل المحتل**، 2020/9/22م.

وتشير الاحصائيات المتعلقة بضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل إلى أن النسبة الأكبر من مجمل الضحايا تتركز في فئة الشباب، خاصة الذكور منهم. وهو ما توضحه الجداول رقم (3) و(4)، حيث بلغت نسبة ضحايا العنف من فئة الشباب (الذكور) وخلال الفترة العُمرية (الجيل) (19 – 30) عام ما نسبته (83.7%)، وذلك خلال الأعوام بين (2011 – 2019) م.

جدول (3)[1]: أعداد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل فيما يتعلق بالجنس

الجنس	عدد الضحايا	النسبة
أنثى	94	%16.3
ذكر	481	%83.7
المجموع	575	%100

[1] درويش، مروان، نصار، نداء، بلعوم، وئام وآخرون، " **تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني الـ48(2019-2011)** "، مرجع سابق، ص 17.

جدول (4)[1]: أعداد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل فيما يتعلق بالفئة العمرية وشريحة الجيل

الفئة العمرية	عدد الضحايا	نسبة القتل	العدد (شريحة جيل)	النسبة (شريحة جيل)
14-0	17	%3	51	%8.9
18-15	14	%5.9		
22-19	91	%15.8	242	%42
26-23	91	%15.8		
30-27	60	%10.4		
34-31	44	%7.7	149	%26
38-35	61	%10.6		
42-39	44	%7.7		
46-43	27	%4.7	73	%12.7
50-47	28	%4.9		
54-51	18	%3.1		
58-55	20	%3.5	49	%8.5
62-59	14	%2.4		
63+	15	%2.6		
غير معروف	11	%1.9	11	%1.9
المجموع	**575**	**%100**	**575**	**%100**

وترى الباحثة أن الأرقام الواردة في الجداول السابقة (جدول رقم (3) و(4)) تُبين ما افضت إليه سياسات الكيان الإسرائيلي الموجهة صوب فلسطينيي الداخل من تصاعدٍ لوتيرة العنف بين فئة الشباب، سيما الذكور منهم. وهي فئةً يُعول عليها كثيراً للنهوض بالواقع الحياتي والمعيشي والسياسي والاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل، والتصدي لمخططات الأسرلة والاحلال الإسرائيلية، ومجابهة مشروعات التصفية الإسرائيلية، ليتقصد الكيان الإسرائيلي،

[1] درويش، مروان، نصار، نداء، بلعوم، وئام وآخرون، " **تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني الـ48(2019-2011)** "، مرجع سابق، ص 20.

بذلك، هدم المنظومة القيمية والأخلاقية والدينية لهذه الفئة، ليُبعدها عن دورها المستقبلي المنشود، ويزج بها في دوامةٍ قائمةٍ على العنف وانتشار الآفات الاجتماعية.

6.4 تعزيز الطائفية والمناطقية

لم يكن التنوع الديني لفلسطينيي الداخل المحتل بمنأى عن السياسات الإسرائيلية الداخلية الموجهة صوب فلسطينيي الداخل المحتل، والمُعززة لتنامي وتيرة العنف في محيطه السكني والمعيشي والحياتي والاجتماعي. بل تعمد الكيان الإسرائيلي العبث بهذا التنوع بشكلٍ طائفيٍّ ومناطقيٍّ، وبما يؤهل ذلك لتحوله لتنوعٍ يسوده الخلاف والاختلاف والعنف، ليجعل مناطق الجنوب الفلسطيني المحتل عام 1948م أكثر فقراً وعوزاً من مناطق الشمال مثلاً، أضافةً لعمل منظومة الكيان الإسرائيلي، السياسية والاجتماعية، وبشكلٍ دؤوبٍ، على ترسيخ التقسيمات الطائفيّة والدينيّة في المجتمع العربيّ، ضمن أطر وممارسات الأجهزة القانونيّة والرسميّة والشُرطيةٍ أيضاً.[1]

ومع أن إحدى مسببات تنامي العنف في الداخل الفلسطيني المحتل يعود لأسبابٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ مردها السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على الأوساط الفلسطينية والعربية داخل الكيان الإسرائيلي، إلا أن ذلك لا يلغي وجود أسباب ثقافية ودينية ومناطقية لها دورٌ في تصاعد جرائم القتل والعنف المرتكبة في الوسط العربيّ والفلسطيني، وبما يسهمُ في التأكيد على أنّ هناك العديد من الانعكاسات التي لا يُمكن تناولها منفردة عما يُحاول الكيان الإسرائيلي من تكريسه خلف غطاء الطائفية والمناطقية، وتمكين وجود منطقة فلسطينية على حساب أخرى.[2]

ورغم سعي الكيان الإسرائيلي، وعبر سياساته الداخلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتل، في تفضيل مناطق التواجد اليهودي على حساب التواجد العربي الفلسطيني، عبر توفير

---

[1] إبراهيم، أنس، " العنف في الداخل المحتل: إسرائيل تحرس الفوضى "، موقع ألترا (Ultra) فلسطين، 2018/6/19م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/HDBws .

[2] المرجع السابق.

مختلف الخدمات الحكومية لمناطق التواجد اليهودي، وحجبها عن مناطق التواجد العربي والفلسطيني، إلا أن الكيان الإسرائيلي سعى لتكريس هذه الأفضلية داخل الأوساط العربية والفلسطينية فيه، لكن بغطاءٍ طائفيٍّ ودينيٍّ ومناطقيٍّ من جهة، وبأدواتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ من جهةٍ أخرى، خاصةً فيما يتعلق بإداء الحكومات الإسرائيلية في مناطق تواجد فلسطينيي الداخل المحتل، وقضايا العنصرية والمساواة، وغيرها من المسائل المتعلق بنمطية ونوعية الجوانب الحياتية والمعيشية لفلسطينيي الداخل المحتل، والتي تُعزز من وتيرة استخدام العنف فيما بينهم.[1]

ومن بين الأدوات التي يُعزز من خلالها الكيان الإسرائيلي الطائفية والمناطقية بين جموع الأوساط الفلسطينية فيه، والمرتكزة على السياسات الإسرائيلية الداخلية الموجهة صوبهم؛ صعوبة وصول فلسطينيي الداخل المحتل إلى المراكز الأمنية والشرطية، والتي يتعلق مسارات عملها بتتبع أوكار الجريمة في مناطق التواجد الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، وذلك نتيجةً لغياب هذه المراكز، او بعدها عن التجمعات السكنية، أو وجودها في مناطق ذات الأغلبية المسيحية أو الإسلامية أو الدرزية على حساب الأخرى، بحيث تبقى نتاجات العنف، وفي هذا الشأن، محصورةً بالنطاقات الطائفية والمناطقية، وبآلياتٍ مقصودة الهدف من قبل الكيان الإسرائيلي.[2]

يعي الكيان الإسرائيلي أن تعزيز الطائفية والمناطقية والمذهبية في الأوساط العربية والفلسطينية يؤدي إلى إدخالهم في دوامة من العنف، خاصةً وأن السياسات الإسرائيلية الداخلية المطبقة على فلسطينيي الداخل المحتل قد أوجدت وهناً في التماثل العربي والفلسطيني مع نظيره اليهودي والإسرائيلي، الأمر الذي قد يولد عنفاً تُجاه مناطق الأفضلية، أو الأكثرية الدينية، أو الأقلية المذهبية والعرقية، أو ما شابه ذلك.[3]

---

[1] صعابنة، عميد، أطرش، عاص، " **آراء فلسطينيي الداخل في أداء الحكومة الإسرائيلية** "، حيفا: وحدة استطلاع الرأي – مدى الكرمل، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع: 15، 2015م، ص 132 – 133.

[2] ميعاري، سامي، "***تفسير الجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: العوامل الاجتماعية الاقتصادية في مقابل العوامل الثقافية*** "، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 77، 2020م، ص 37 – 38.

[3] المرجع السابق، ص 43.

يُشير الجدول التالي (جدول رقم (5)) إلى توزيع عدد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل وفقاً للتوزيع المناطقي، والمرتبط أيضاً بعدة عوامل أخرى، كالدين والطائفية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل الفكرية والثقافية، والتي تُخلف تركزاً للعنف في بعض المناطق.

جدول (5)[1]: توزيع عدد ضحايا العنف في الداخل الفلسطيني المحتل وفقاً للتوزيع المناطقي

المنطقة	عدد القتلى	نسبة الضحايا في المنطقة من مجموعهم في المناطق	عدد السكان في المنطقة	عدد القتلى لكل 100 ألف شخص
النقب	73	%12.7	245.200	30
المركز	112	%19.5	71.800	156
المثلث الجنوبي	112	%19.5	126.600	88
المثلث الشمالي	71	%12.3	166.000	43
منطقة الناصرة	44	%7.7	235.900	19
منطقة حيفا	24	%4.2	88.800	27
منطقة الشمال	138	%24	464.700	30
آخر	1	%0.2	–	–
المجموع	**575**	**%100**	**1.399.000**	**41**

تعكس الأرقام والاحصائيات والمعطيات الواردة في الجدول السابق (جدول رقم: 5)، ووفقاً لما تراه الباحثة؛ توجهاً إسرائيلياً لتعزيز ظاهرة العنف المبني على أساسٍ مناطقيٍّ ودينيٍّ في الأوساط العربية والفلسطينية في الداخل المحتل. وهو توجه قائم بشكلٍ رئيسٍ على السياسات الإسرائيلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتل، والتي انتجت ضحايا للعنف تُضاف لسلسلةٍ من مسببات انتشار الجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل.

[1] درويش، مروان، نصار، نداء، بلعوم، وئام وآخرون، " **تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني الـ48(2019-2011)** "، مرجع سابق، ص 8. مع العلم بان المعطيات السكانية (عدد السكان في المنطقة) الواردة في هذا الجدول هي وفقاً للعام 2017م، والصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

7.4 إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية

تُعد الهوية الفلسطينية، وبمفهومها ومكنونها ومكوناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية لفلسطينيي الداخل المحتل، وما أصابها من ضعفٍ وتشتتٍ؛ أبرز نتاجات انعكاسات السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على الاوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي. يدرك هذا الكيان أن الحفاظ على الهُويّة الثقافيّة والقوميّة الفلسطينية هي الضمانة الوحيدة لديمومة بقاء الفلسطينيّين بداخله ضمن نطاقهم الطبيعي والاصلاني المقاوم لوجود الاحتلال الإسرائيلي برمته، والتي تُشكل الحاضنة السياسية والاجتماعية والثقافية لفلسطينيي الداخل المحتل، والتي يتم الاعتماد عليها للتصدي لمختلف السياسات الإسرائيلية الداخلية الموجهة نحوهم، والتقليل، قدر الإمكان، من نتاجات هذه السياسات على الواقع الحياتي والمعيشي لفلسطينيي الداخل المحتل.[1]

مَثَّلَ إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل المحتل بفعل السياسات الإسرائيلية الداخلية انعتاقاً وبوابةً لتلاشي التكافل الاجتماعي والوطني بين الاوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، والتي شكلت، وبفعل سياسات الأسرلة؛ نافذةً لتنامي العنف، أو سهولة حدوثه فيما بينهم، دون أي روادع وطنية أو قومية أو دينية تحول دون ذلك، وسط غيابٍ لأي شكلٍ وتشكلٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ وثقافيٍّ لتمثيل الهوية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل المحتل، وكقوةٍ أصلانيةٍ، أمام السلطات الإسرائيلية، خاصةً في ظل ضعف العمل السياسي والاجتماعي لهم، وثقل وطأة السياسات الإسرائيلية الداخلية المُطبقة عليهم.[2]

يُدرك الكيان الإسرائيلي أن سياساته الموجهة نحو الأوساط العربية والفلسطينية فيه قد أوصلتهم إلى عدم مقدرتهم على إدارة أو انتاج بدائل لمشاريع سياسية واجتماعية وثقافية تُنافس المؤسسة الإسرائيلية، وتُعزز من وجودهم داخل الكيان الإسرائيلي كوجودٍ طبيعيٍّ له الحق في العيش على ارضه وضمن موروثه الثقافي وهويته الوطنية الخاصة به. لذا، عمل الكيان

---

[1] أيوب، سماح الخطيب، "***إقامة جسم تمثيليّ كحقّ قانونيّ للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل كأقلّيّة قوميّة أصلانيّة***"، مجلة جدل، مدى الكرمل، ع: 15، أيلول/ 2012م، ص 1 – 2.

[2] المرجع السابق، ص 2 – 3.

الإسرائيلي على إضعاف الهوية الوطنية لفلسطينيي الداخل بسلسلةٍ من القوانين والسياسات الإسرائيلية، والتي جعلت من الواقع المجتمعي والسياسي لفلسطينيي الداخل أقرب إلى الفوضى الاجتماعية وعدم الرتابة المدنية، مما سهل من حدوث الجريمة والارهاب المدني وممارسة العنف في الاوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي.[1]

إن تعقيدات سيرورة التغييرات الاجتماعية والثقافية لفلسطينيي الداخل المحتل بفعل السياسات الإسرائيلية المطبقة عليهم، وما انتجه ذلك من إضعافٍ للهوية الوطنية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل المحتل، شكل، بطريقةٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ، الحاضنة الأشمل لتفاقم العنف في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي. فصحيحٍ أن العنف يحدث داخل التجمعات الفلسطينية، وبأيادٍ فلسطينيةٍ، لكن لا يمكن التغاضي عن التحولات الاجتماعية والسياسية والنفسية والثقافية التي خلفتها السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي أبعدت فلسطينيي الداخل المحتل عن مكونهم الثقافي، وجعلتهم أقرب للانتماء لمكوناتٍ تُحقق لهم مقدارٍ من إثبات الذات، حتى وأن اتخذت هذه المكونات من العنف والجريمة والإرهاب المدني وسيلةً لتحقيق الذات والأمن الاجتماعي والمجتمعي.[2]

ولطالما شكلت الهوية الوطنية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل المحتل مرجعيةً قادرةً على ضبط المجتمع العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، والتحكم بغالبية توجهاته ومبادئه الاجتماعية والسياسية والدينية والفكرية والثقافية، والتي كونت مرجعياتٍ ذات انماطٍ قيمية ومؤسساتية لها دورها المركزي في التحكم في الحالة الاجتماعية والمجتمعية لفلسطينيي الداخل المحتل، لتضعف السياسات الإسرائيلية الداخلية المطبقة عليهم هذه الهوية، وتجعل من اللجوء

---

[1] مواسي، علي، " الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنية "، موقع المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل على الانترنت، 2014/10/1م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/ZBhOh . أنظر أيضاً: جابر، رضا، " **العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل: السياقات الاجتماعية والسياسية** "، مرجع سابق، ص 66 – 67.

[2] عسيران، راغدة، " العنف والجريمة في فلسطين 48: الأسباب والمعالجات "، موقع وكالة القدس للأنباء على الانترنت، 2020/6/10م، الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/I45jY .

للعنف فيما بينهم، مرجعيةً لتسوية غالبية نشاطاتهم واختلافاتهم السياسية والاجتماعية وحتى العائلية والأسرية، بعيداً عن هويتهم الوطنية كمرجعيةٍ قيميةٍ واخلاقية.[1]

وترى الباحثة أن ضعف الهوية الوطنية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل المحتل عزز من تنامي العنف في اوساطهم الحياتية والمعيشية، سيما وأن مثل هذه السياسات أضرت بالمكون الثقافي والاجتماعي والقيمي والسياسي للهوية الفلسطينية، وحرفته نحو الانتماء لمكوناتٍ أخرى هي أقرب لممارسة العنف والجريمة والإرهاب المدني، كجماعات العالم السفلي، والتشكلات العائلية القائمة على ذلك، وغيرها من المكونات والأدبيات القائمة على ممارسة العنف والجريمة.

8.4 دور فلسطينيي الداخل المحتل في التصدي للسياسات الإسرائيلية الداخلية

رغم ثقل وطأة السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل، ومحدودية تمكنهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والقانوني من إنشاء مشروع سياسي واجتماعي مناوئ لهذه السياسات وما خلفته من انعكاساتٍ على واقعهم الحياتي والمعيشي والمجتمعي؛ إلا أنه هنالك أصواتاً تتصاعد في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي تُنادي بضرورة التصدي لهذه السياسات، والحد من دورها في تنامي دائرة العنف داخل تجمعاتهم السكنية، سواءً على الصعيد المؤسساتي أو الحزبي أو النخبوي أيضاً.[2]

تُطالب هذه الأصوات بضرورة تحمل السلطات الإسرائيلية لمسؤولياتها الأمنية والسياسية والاجتماعية والمدنية تُجاه فلسطينيي الداخل المحتل بحكم أنهم يتمتعون بالمواطنة الإسرائيلية، والتي تكفل لهم، قانونياً، العيش في بيئةٍ آمنة، شأنهم في ذلك شأن أي مواطنٍ داخل الكيان الإسرائيلي. إضافةً للعمل على تتبع أوكار الجريمة داخل التجمعات العربية والفلسطينية، وإلزام السلطات الإسرائيلية بتطبيق القانون على مرتكبي هذه الجريمة، عبر تمثيل هذه المطالب

---

[1] غانم، أسعد، " **العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل – نحو معالجة نظرية وعملية** "، مرجع سابق، ص 12.

[2] أيوب، سماح الخطيب، " **إقامة جسم تمثيليّ كحقّ قانونيّ للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل كأقلّيّة قوميّة أصلانيّة** "، مرجع سابق، ص 3 – 4.

أمام البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي، ومنح السلطات المحلية العربية والفلسطينية مزيداً من الصلاحيات للتصدي لمظاهر العنف في تجمعاتهم السكنية والمعيشية. فضلاً عن تكثيف الرأي العام الفلسطيني حول هذه الظاهرة ومدى خطورتها على الوجود العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي. علاوةً على التحركات الإعلامية والتوعوية، والتي تستهدف الجمهور العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي بضرورة التصدي لمثل هذه المخططات الاحلالية والاحتلالية الإسرائيلية.[1]

وترى الباحثة أن الجانب التوعوي مهم في التصدي للسياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل، كونها تُشكل البوتقة والنواة الأساسية للانطلاق نحو مختلف المعالجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والقانونية الرامية للحد من انتشار العنف في اوساطهم الحياتية والمعيشية. فدون توعية حقيقية تستهدف فئة الشباب الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، فسيكون من الصعب النفاذ نحو مزيدٍ من الممارسات العملية لوقف دوامة العنف والجريمة والإرهاب المدني في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، أو الوقوف على أسبابها ومسبباتها على اقل تقدير.

ويقول الباحث والمختص في علم الجريمة (صالح نجيدات)[2] أنه وللتصدي لارتفاع وانتشار ظاهرة العنف لدى فلسطينيي الداخل المحتل؛ فإنه لا بد من وضع حدٍ للأيادي العربية والفلسطينية التي تُدير مظاهر العنف والجريمة في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي. أي أنه لا يمكن إغفال العامل الذاتي الفلسطيني المُمارس لهذه الجريمة، وعدم إلقاء اللوم فقط على السياسات الإسرائيلية الداخلية، خاصةً وأن معالجة هذه الظاهرة يبدأ من الفلسطيني نفسه، والذي يتوجب عليه تحصين ذاته وأسرته ومجتمعه من الآفات الاجتماعية الجاذبة لمختلف مظاهر العنف، كاقتناء السلاح، والترويج للمخدرات، والارتباطات مع جماعات

---

[1] قاضي، احمد سعيد، " **السياق التاريخيّ لاستهداف فلسطينيّي الخطّ الأخضر** "، في: " **السياسات الإسرائيليّة الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل بين الاستمرارية والتغيير** "، مرجع سابق، ص 3 – 4.

[2] **صالح نجيدات:** محامي فلسطيني من الداخل المحتل، ومختص في علم الجريمة.

العالم السفلي، والتكوين الاجتماعي والمجتمعي القائم على العنف والإرهاب المدني كوسيلةٍ لتحقيق الأمن واثبات الذات.[1]

تُشكل الأطر التوعوية نافذةً نحو إعادة تشكيل المجتمع العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي. فحالة الإفلاس في القيم والروادع الأخلاقية والقيمية والدينية لمنع ممارسة العنف لدى فلسطينيي الداخل المحتل؛ شكلت غطاءً لانتشار الظواهر الدخيلة على الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، والتي أعادت إنتاجها لتكون متقبلةً للعديد من الظواهر الاجتماعية السلبية، والتي تؤدي، وبشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر، نحو مزيدٍ من العنف الاجتماعي والمجتمعي، بحيث أظهر هذا الإنتاج الاجتماعي والسياسي الجديد فلسطينياً يرى في موروثه الثقافي والحضاري والتاريخي سبباً رئيسياً لإعاقة تطوره وسط بيئةً مختزلةً بالأسرلة، والتي نقلته لواقعٍ حياتيٍّ ومعيشيٍّ غارقٍ في دوامةٍ من العنف بمختلف اشكاله ومظاهره وانواعه.[2]

ولا يستطيع المجتمع العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، وبقواه الذاتية، وضمن ظروفه الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية القائمة عليه من قبل المؤسسة الإسرائيلية مواجهة ظاهرة العنف المتفشية في محيطه الاجتماعي والمعيشي والحياتي، وهو شأن بحاجةٍ لسلسلةٍ من الخطوات المتعاقبة للحد من هذا التفشي القائم على الجريمة والعنف، كتشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم، وتحسين المناحي الحياتية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفلسطينيي الداخل المحتل، ومنحهم كامل الصلاحيات لتحصين مجتمعاتهم ضد أي امتدادٍ للجريمة من العمق اليهودي والإسرائيلي، كضبط الترويج للمخدرات واقتناء السلاح فيما بينهم، وتحسين النواحي التربوية والتعليمية لهم، وإعادة صياغة مفهوم الاسرة العربية وفقاً للهوية الثقافية الفلسطينية، وهي جوانب ومناحي يقع على عاتق فلسطينيي الداخل المحتل انتزاعها من السلطات الإسرائيلية، ليبقى واقعهم الحياتي والمجتمعي والمعيشي بعيداً عن دوامة العنف

[1] أبو ارشيد، سليمان (محاوراً)، " د. صالح نجيدات: مكافحة الجريمة لا تقتصر على العقاب بل تمتد لتجفيف منابعها "، احمد دراوشة (محرراً)، موقع عرب 48 على الانترنت، 2019/10/5م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/xJ07e .

[2] المرجع نفسه.

والجريمة، وأقرب لكينونته الفلسطينية، وامتداده الطبيعي لمحيطه التاريخي والجغرافي والوطني.[1]

يعتبر النهوض الاسري والاجتماعي والسياسي للمجتمع العربي والفلسطيني في الداخل المحتل مطلباً ومدخلاً هاماً للتصدي لتنامي ظاهرة العنف. فصحيحٌ أن التغيير الإيجابي لدى فلسطينيي الداخل المحتل مرتبط، بشكلٍ أو بآخرٍ، بموقف السلطات الإسرائيلية من الوجود والتواجد العربي والفلسطيني في الكيان الإسرائيلي؛ إلا أن ذلك لا يعني توقف فلسطينيي الداخل المحتل عند هذا الحد دون حراكٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ يُلزم المؤسسات الإسرائيلية بفتح المجال أمام العمل الثقافي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني لتحقيق اقصى درجات الانضباط والرتابة داخل تجمعاتهم السكنية والسكانية في الكيان الإسرائيلي، سيما وأن هذا يؤدي، وبشكلٍ دؤوبٍ، إلى إدخال فلسطينيي الداخل المحتل في صراعٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ في مجتمعٍ إسرائيليٍّ متعدد الأقليات، وبما يخلق افضلية معيشية على حساب الوجود العربي والفلسطيني فيه، ويُهيئ المناخ لتزايد حالات العنف والجريمة تبعاً لأسبابها ومُسبباتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.[2]

وفي هذا الشأن، ترى الباحثة أنه وللتصدي لهذه السياسات الإسرائيلية الداخلية الجاذبة لمناخ العنف في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، فلا بد من إقرار برنامج اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي يحمل على عاتقه مجابهة السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل بالدرجة الأولى، ومن ثم معالجة نتاجات هذه السياسات بآلياتٍ ذاتيةٍ، وكخطوةٍ أساسيةٍ، تعي الواقع العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، بحيث تُعالج مختلف مُسببات هذا الاندفاع الفلسطيني صوب ممارسة العنف والجريمة، وتُقاوم مختلف وسائل الأسرلة، والتي تُشكل البوابة الرئيسية نحو فصل الفلسطيني عن أرثه الحضاري والثقافي.

---

[1] علي، نهاد، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 126 – 128.

[2] ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 169 – 171.

يرى الباحث القانوني (رضا جابر)[1] في الشأن عينه، وأنه للتصدي لظاهرة العنف والتنازع في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، فإنه لا بد من اتباع ما يلي[2]:

1. تقوية صلاحية المحاكم في المناطق العربية والفلسطينية، ومنحها تفويضاً بموافقة جميع الأطراف لحل كافة القضايا المدنية والاجتماعية، المادية والمعنوية، والخاصة بفلسطينيي الداخل المحتل، كالخلافات على الأراضي والأموال والزواج والطلاق وما شابه ذلك، والتي قد تكون منفذاً لممارسة الجريمة والعنف والإرهاب المدني.

2. تشكيل لجان للبت في الخلافات الخاصة بفلسطينيي الداخل المحتل تحمل طابعاً اجتماعياً وقيمياً واخلاقياً وسياسياً ودينياً، بحيث تنتشر هذه اللجان في مختلف أماكن التواجد والوجود العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، وبما يؤهلها، وبشكلٍ تدريجيٍّ، للخروج إلى الحيز العربي والفلسطيني العام، لتأخذ دورها في حل الخلافات، مع منحها الامكانيات والتقنيات السياسية والاجتماعية والثقافية المطلوبة لذلك.

3. اقامة مراكز مجتمعية تُعنى بمشاكل المنطقة الفلسطينية الواحدة داخل الكيان الإسرائيلي، وتنشطها مجتمعياً وثقافياً، بحيث تتحول هذه المراكز إلى أماكن يجتمع فيها فلسطينيو الداخل المحتل لمناقشة أمورهم وحسمها.

إن نمط التصدي للسياسات الإسرائيلية الداخلية من قبل فلسطينيي الداخل المحتل يجب أن تأخذ ابعاداً تُعالج مسألة الحداثة التي يفرضها الكيان الإسرائيلي على المجتمع العربي والفلسطيني فيه. وهي حداثة منقوصة تسهم بضرب القوام الاجتماعي والأسري لفلسطينيي الداخل المحتل، وتجعله أقرب لدوامة العنف، مستخدمة لذلك مجموعة معقدة من عوامل العصرنة المرتبطة ببرامج سياسية تحول التميز في الأسرة العربية والفلسطينية نحو الفردية والندية وصراعات الديمغرافيا والحيز المكاني والذاتي، والبحث عن تحقيق الذات والأمن بأي

---

[1] **رضا جابر:** محامي فلسطيني، ومختص في الشؤون القانونية.

[2] أنظر: المركز العربي للمجتمع الآمن – مركز أمان، " المحامي رضا جابر لجريدة القدس : 3 اقتراحات في موضوع حل النزاعات وتنظيم المجتمع العربي "، 2020/7/21م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/YDDY3 .

وسيلة كانت، الأمر الذي يجعل من الوسط المعيشي والحياتي والاجتماعي والمجتمع لفلسطينيي الداخل المحتل؛ مناخاً مناسباً لتفشي الجريمة والعنف والإرهاب المدني.[1]

يُشير الباحث والمتخصص في التنمية والتطور الاقتصادي (سليمان أو بدر)[2] أن التصدي لدوامة العنف الدائرة في المجتمع العربي والفلسطيني في الداخل المحتل، والناتجة عن السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة عليهم؛ يقع، وفي جزءٍ كبيرٍ منه، على عاتق السلطات المحلية والبلدية والسياسية العاملة في المناطق العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي. فصحيحٌ أن هذه السلطات والبلديات المحلية تُعاني جراء هذه السياسات، لكن يقع على عاتقها النهوض بهذه القضايا وغيرها، لأن المفتاح لهذه الخطوة العملية والتطبيقية، ولحل مختلف هذه المشاكل، يكمن في معالجة حالة البؤس والضائقة السكنية الخانقة في المجتمع العربي والفلسطيني في الداخل المحتل، وغياب مصادر العمل والتشغيل، وانعدام المرافق الثقافية والترفيهية، وكل ما يُسهم في تحول الوسط العربي والفلسطيني في الداخل المحتل إلى أوكارٍ للعنف والجريمة، مما يُحتم على هذه السلطات البحث عن حلول لهذه الأسباب والمسببات، كونها طليعة العمل السياسي والمدني والاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل.[3]

يحتاج التصدي للسياسات الاسرائيلية الداخلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل، والمُنتجة لدوامة العنف في وسطهم الحياتي والمعيشي والمجتمعي؛ إرادة جماهريةً وشعبيةً ونخبويةً لتحقيق وتنفيذ وممارسة مزيداً من الخطوات العملية والتطبيقية نحو محاربة هذه الظاهرة وغيرها. لذلك، يتحرك الشارع العربي والفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي بين الحين والآخر لتنظيم مسيراتٍ ومظاهراتٍ تُطالب، ومن خلالها، السلطات الأمنية والسياسية الإسرائيلية إلى أخذ دور أكبر في مكافحة العنف والجريمة، وتطوير المناحي الحياتية والمعيشية للمناطق

---

[1] كرباج، يوسف، " **الكولونيالية الاستيطانية في الممارسة: حالة فلسطين، الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين: توقّعات للمستقبل** "، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع: 2/8، 2014م، ص 46 – 47.

[2] **سليمان أبو بدر:** محاضر في قسم الاقتصاد بجامعة بن غوريون (Ben-Gurion) في بئر السبع. مجالات بحثه تتمحور في التنمية والتطوير الاقتصادي، مع التركيز على منطقة الشرق الوسط قضايا الفقر واللا مساواة والاقتصاد القياسي.

[3] أبو رشيد، سليمان (محاوراً)، " حوار | أبو بدر: الاكتظاظ يحوّل بلداتنا إلى أوكار للعنف والجريمة "، باسل مغربي (محرراً)، موقع عرب 48 على الانترنت، 2019/11/9م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/PkdNN .

العربية والفلسطينية في الداخل المحتل. فضلاً عن مناداته لتكوين قيادة عربية وفلسطينية للتغيير الناجع في كل القطاعات المعنية والمتعلقة في مكافحة الجريمة والعنف والارهاب المدني في الداخل المحتل، والتي تأخذ على عاتقها مصلحة فلسطينيي الداخل المحتل عامةً، دون الالتفات لتحقيق مصالح شخصية او حزبية أو عائلية على حساب الوجود والتواجد الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي.[1]

تكمن مصلحة الكيان الإسرائيلي في تفكيك المجتمع العربي والفلسطيني فيه، وخلق الكثير من تعقيدات سيرورة التغيير الاجتماعي لديه، وتفشي مختلف مظاهر العنف والجريمة فيه، لا سيما الجريمة المنظمة. وهو شأن يُدركه الشارع العربي والفلسطيني في الداخل المحتل، الأمر الذي يُحتم عليه البدء بالتصدي لمثل هذه الظاهرة، وعدم الارتكاز على المنظومة الأمنية والشُرطية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية للتحرك لمعالجة نتاجات انتشار الجريمة في صفوف فلسطينيي الداخل المحتل، مع ضرورة الالتفات إلى إعادة الاعتبار لمرجعياتٍ اجتماعيةٍ وقانونيةٍ وقيميةٍ ودينيةٍ تتعلق بنمط حياة فلسطينيي الداخل المحتل، والتي من شأنها أن تُشكل قاعدةً لتفادي ومعالجة مختلف الظواهر والآفات الاجتماعية المنتشرة في الأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي[2]. وهو ما ترى فيه الباحثة رافدةً للعمل الجمعي والمجتمعي والسياسي لفلسطينيي الداخل المحتل، والذي يُمكنهم من التصدي لمظاهر العنف فيما بينهم، وتشكيل بُنى سياسية واجتماعية مناهضة لهذه المظاهر، ورادعةً أيضاً في الوقت عينه، ومتصديةً لأي محتوىً مخالفٍ لنمطية حياة فلسطيني الداخل المحتل، خاصةً على المستوى القيمي والديني.

خاتمة الفصل

أثقلت السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل من كاهلهم الاجتماعي والمجتمعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وحولت محيطهم المعيشي والحياتي

[1] غانم، أسعد، " **العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل – نحو معالجة نظرية وعملية** "، مرجع سابق، ص 18 – 20.

[2] عسيران، راغدة، " **العنف والجريمة في فلسطين 48: الأسباب والمعالجات** "، مرجع سابق.

والسكني إلى بيئةٍ جاذبةٍ للعنف والجريمة والارهاب المدني، وانتشار الآفات الاجتماعية المختلفة. تركت هذه السياسات انعكاساتها على شعورهم بالمواطنة والأمن الاجتماعي، واسهمت في انتشار الجريمة وجماعات العالم السفلي بين اوساطهم المجتمعية، وهدمت منظومتهم القيمية والاخلاقية الذاتية المتعلقة، واعتيادية حمل السلاح واستخدامه، وحولتهم إلى أقليةٍ تسودها المناطقية والعنف والقتل. كان لهذه الانعكاسات أسبابها الداخلية الخاصة بفلسطينيي الداخل المحتل، لكنها، وفي مُجملها، جاءت كانعكاساتٍ للسياسات الإسرائيلية الموجهة صوبهم ببرامج سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وثقافية تخدم المصالح الاحتلالية الإسرائيلية.

يعاني فلسطينيو الداخل المحتل كثيراً من تجذير هذه الانعكاسات لظاهرة العنف في حياتهم اليومية، والتي باتت تستهدف العنصر الشبابي لهم، والذي يُعول عليه كثيراً في تغيير الواقع الحياتي والاجتماعي والاقتصادي للأوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، ومقارعة سياسات الأسرلة، وتشكيل الامتداد السليم للوجود الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ومشروعها الوطني المنشود بمختلف تفاصيله وحيثياته الوجودية والتواجدية.[1]

يقع على عاتق الاوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الاسرائيلي حتمية التصدي لمثل هذه السياسات، ومعالجة نتاجاتها المتعددة والمتشعبة، والتي أفضت إلى تشكيل إطارٍ معيشيٍّ وحياتيٍّ للعنف فيما بينهم، بفعل عدم اكتراث السلطات الأمنية والسياسية الإسرائيلية لتنامي هذه الظاهرة لدى فلسطينيي الداخل المحتل، الأمر الذي يُحتم عليهم مجابهتها بجهودٍ ذاتيةٍ، وإرادةٍ شعبيةٍ واجتماعيةٍ ونخبويةٍ تعي أهمية بقاء الوجود العربي والفلسطيني في الداخل المحتل ضمن نطاقه الطبيعي والاصلاني، بعيداً عن الحداثة المنقوصة، أو المُعبأة بالبرامج الاحلالية الإسرائيلية، والتي قد تجعل من التواجد الفلسطيني في الداخل المحتل؛ مجتمعاً قريباً تسوده الجريمة والعنف.

---

[1] انظر: " **الجريمة المُنظَّمة.. سلاح إسرائيل للانتقام من فلسطينيي الداخل** "، مرجع سابق.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تمهيد

تستعرض الباحثة في هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها بالاعتماد على جميع المراجع والمعلومات والادبيات التي وظفتها في هذه الدراسة، إضافةً للمقابلات والمحاورات التي استندت عليها في تبيان العديد من جوانب هذه الدراسة، والمرتبطة بتنامي ظاهرة العنف في الداخل المحتل. علاوةً على ذلك، تُقدم الباحثة، وخلال هذا الفصل، مجموعةً من التوصيات المُقدمة لفلسطينيي الداخل المحتل، والتي من الممكن أن تكون مجديةً لهم في التصدي لانعكاسات السياسات الاسرائيلية الداخلية على نسق حياتهم، والمُعززة لمظاهر ظاهرة العنف الجريمة.

1.5 النتائج

توصلت الباحثة إلى مجموعةً من النتائج الخاصة بهذه الدراسة، والتي تتمثل بما يلي:

- تُعاني الأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل العديد من التحديات التي قد تُعيق دورها البنائي والتربوي والاجتماعي والوطني المنشود، والتي أثرت عليها جملةً من السياسات الإسرائيلية، بحيث حرفتها عن مسارها الصحيح بفعل الحداثة المنقوصة، وتعاظم الفردانية فيها.

- أضرت السياسات الإسرائيلية الداخلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل ببنائهم الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى نشوء بُنى اجتماعية مرتكزة على المناطقية والعائلية والارتباطات غير السلمية، والتي جعلت البناء الاجتماعي لهم منقوصاً ومتآكلاً.

- تسود الاوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي حالةً من التشوه الاقتصادي الاستعماري الإسرائيلي، والذي يستحضر مجموعةً من التماثلات الجمعية التي تؤثر على سياقاتهم الحياتية والمعيشية، بحيث تستبدل مقومات الصمود والانتاج والارتباط بالأرض،

بأخرى منبثقة من منظومةٍ إسرائيليةٍ وإحلاليةٍ هي أقرب لتنظيم الفوضى المُنتجة للعنف والجريمة والارهاب المدني.

- لم يكن جهاز التعليم لفلسطينيي الداخل المحتل بمعزلٍ عن سياسات الكيان الإسرائيلي العنصرية، والتي حولته لأداةٍ تستهدف من خلاله خلخلة البناء الإنساني والاجتماعي والقيمي للطلبة الفلسطينيين، وترسيخ معالم الدولة اليهودية والإسرائيلية لديهم.

- يُحاول الكيان الإسرائيلي محو الهوية الفلسطينية عن الوسط العربي فيه بأي شكلٍ كان، عبر قاعدة ضرب النسيج المجتمعي لفلسطينيي الداخل المحتل، وتبديد هويته القومية من خلال التعامل معه كأقلياتٍ إثنيةٍ ومناطقيةٍ.

- أقر الكيان الإسرائيلي باقةً من القوانين التي شرعنت عمليات الاستيلاء على الأراضي المملوكة لفلسطينيي الداخل المحتل، ومكنت الحكومات الإسرائيلية المُتعاقبة من امتلاك الأدوات القانونية المشرعة لمثل هذه السياسة، والتي أدت لخلق حالةً من الضائقة السكنية.

- استخدم الكيان الإسرائيلي سياسة القبضة الأمنية والعسكرية لعزل الفلسطينيين المتواجدين فيه عن محيطهم الفلسطيني، والتفرد بهم من أجل توسيع رقعته الاستيطانية مكان تواجدهم الاصلي، وتحويلهم لأقليةٍ غير اصلانية، يكتنفها الكثير من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية.

- مارس الكيان الإسرائيلي سياسة التحديث الاجتماعي المنقوص ما أنتج الكثير من حالات التشتت والتأزم والتشرذم الاجتماعي في الوسط العربي في الداخل المحتل، وجعله، أكثر عرضةً، لانتشار الظواهر الاجتماعية السلبية، والتي وصلت حد العنف الممنهج وغير الممنهج، الأمر الذي يخدم المصالح والمطامع الإسرائيلية.

- تُترجم سياسة الأسرلة الواقع الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل من حيث حالة الحشد والاحتقان الحياتي الذي يُغذيه الكيان الإسرائيلي في الوسط المجتمعي العربي المتواجد

بداخله، والتي توفر كل الظروف المناسبة لانتشار ظاهرة العنف في وسطهم الحياتي والمعيشي.

- أدت سياسة الأسرلة الموجهة صوب فلسطينيي الداخل المحتل لحالةٍ من الصدام بين هويتهم الفلسطينية، والمواطنة الإسرائيلية الممنوحة لهم من قبل السلطات الإسرائيلية.

- أفضت القوانين والتشريعات المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل إلى حالاتٍ من التأزم الاجتماعي في الوسط العربي في الداخل المحتل، والناتج عن التضييق الحياتي المقصود والممنهج من قبل السلطات الإسرائيلية، والتي تدفع بفلسطينيي الداخل إلى البحث عن حلولٍ حياتيةٍ قد تكون على حساب وجودهم في الكيان الإسرائيلي، أو استقرار واقعهم المجتمعي.

- أدت سياسة المجتمع الاستهلاكي المعمول بها في الاوساط العربية والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي إلى تنمية حيزٍ ثقافيٍّ واجتماعيٍّ عامٍ مُنشغل بتلبية مقاصده اليومية على حساب قضاياه الوطنية، مما يجعله مجتمعاً مهمشاً سياسياً، ومفتتاً اجتماعياً، ومُتقبلاً لمظاهر العنف الاجتماعي والمجتمعي فيه.

- يتعمد الكيان الإسرائيلي نشر حالةً من التراخي والفراغ الأمني والسياسي داخل المجتمع العربي في الداخل المحتل، والتي تؤدي، بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر، إلى إحداث الفوضى الاجتماعية والمجتمعية، وخلخلة أواصر المجتمع العربي في الداخل المحتل، ونشر العديد من المظاهر السلبية فيه، كالارتباطات مع العالم السفلي (المافيا)، ونشر ثقافة حمل السلاح واستخدامه دون وجهٍ قانوني، وتجارة وحيازة المخدرات وغيرها من المظاهر، والتي تجعل من المجتمع العربي عنيفاً من الناحية الاجتماعية والمجتمعية والمدنية.

- انتجت السياسات الإسرائيلية المفروضة على فلسطينيي الداخل المحتل انعكاساتٍ على مختلف مناحي حياتهم، خاصةً على الصعيد الاجتماعي والمعيشي والحياتي، والتي جذرت من حالات تنامي العنف والجريمة والارهاب المدني فيما بينهم تمثل أهمها بما يلي: -

أ. شكلت السياسات الإسرائيلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتل حالةً من الشعور بمعدومية المواطنة، وعدم الرضا المعيشي، والتي تؤدي إلى الاغتراب السياسي والاجتماعي المنتج لحالةٍ من تنامي العنف داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل الفلسطيني.

ب. تُمثل حالة فقدان الأمن والأمان الاجتماعي لفلسطينيي الداخل المحتل إحدى أبرز وأهم انعكاسات السياسات الداخلية الإسرائيلية الموجهة نحو الوجود العربي داخل الكيان الإسرائيلي، الأمر الذي انعكس بدوره على ارتفاع وتيرة العنف في التجمعات العربية والفلسطينية في الداخل المحتل، وتعززها كظاهرةٍ تتسم بها هذه التجمعات.

ت. خلقت السياسات الإسرائيلية الداخلية الموجهة صوب فلسطينيي الداخل المحتل واقعاً حياتياً تسوده الفوضى الاجتماعية والمجتمعية والمدنية والسياسية. وهو واقع تتصاعد فيه وتيرة الجريمة والعنف والإرهاب المدني، نظراً لغياب الكثير من الأدوات الرادعة، كالقيم الدينية والاجتماعية، وغياب سيادة القانون، وغيرها من الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية.

ث. نجح الكيان الإسرائيلي في جعل العنف لدى فلسطينيي الداخل المحتل، وفي غالبيته، ظاهرةً مجتمعيةً داخليةً تتعلق بنمطية حياتهم الاجتماعية والاسرية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى اعتيادية حمل السلاح، والارتباط مع جماعات العالم السفلي، والتشكيلات الاجرامية الأخرى، مما ساهم في تنامي العنف في اوساطهم الحياتية والمعيشية.

ج. تعمد الكيان الإسرائيلي العبث بالتنوع الديني لفلسطينيي الداخل المحتل بشكلٍ طائفيٍّ ومناطقيٍّ، وبما يؤهل ذلك لتحوله لتنوعٍ يسوده الخلاف والاختلاف، الأمر الذي قد يولد عنفاً تُجاه مناطق الأفضلية، أو الأكثرية الدينية، أو الأقلية المذهبية والعرقية، أو ما شابه ذلك.

ح. مَثَّل إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل المحتل بفعل السياسات الإسرائيلية الداخلية انعتاقاً وبوابةً لتلاشي التكافل الاجتماعي والوطني بين الاوساط العربية

والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، والتي شكلت، وبفعل سياسات الأسرلة؛ نافذةً لتنامي العنف، أو سهولة حدوثه فيما بينهم، دون أي روادع وطنية أو قومية أو دينية تحول دون ذلك، وسط غيابٍ لأي شكلٍ وتشكلٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ وثقافيٍّ لتمثيل الهوية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل المحتل.

2.5 التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

1. التفات فلسطينيي الداخل المحتل للتكوين الاسري والعائلي والاجتماعي لديهم، أي إعادة الاعتبارات التربوية والدينية والقيمية لدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالفئات الشابة من كلا الجنسين.

2. مجابهة سياسات الأسرلة بتعزيز الهوية الفلسطينية، ومحاربة التحديث المدني والاجتماعي المنقوص، والهادف إلى ضرب الهوية الفلسطينية باعتبارها مظهراً للتردي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري والثقافي.

3. محاربة اوكار الجريمة وتشكيلات جماعات العالم السفلي داخل الوسط السكني والمعيشي لفلسطينيي الداخل المحتل، وذلك عبر منظومة تكافلية وتضامنية تنبع من إرادة مجتمعية تهدف إلى اجتثاث مختلف اشكال العنف داخل الوسط العربي والفلسطيني في الداخل المحتل.

4. زيادة الوعي الفردي والجمعي بضرورة التصدي لتنامي ظاهرة العنف لدى فلسطينيي الداخل المحتل، ومدى خطورتها على وجودهم الفلسطيني، وذلك ببرامج سياسية واجتماعية وثقافية تصدر من الفئات النخبوية والأكاديمية والدينية والحزبية والسياسية في الداخل المحتل.

5. تنظيم المزيد من الاحتجاجات والمظاهرات المنادية بضرورة إلزام المؤسسات الأمنية والسياسية الإسرائيلية بتحقيق السلم والاستقرار المجتمعي لفلسطينيي الداخل المحتل وفقاً لما

تكلفه مواطنتهم بذلك، فضلاً عن تفعيل هذه المطالبات أمام الكنيست الإسرائيلي بشكلٍ مستمرٍ ومنتظم.

6. تنحية الخلافات السياسية والحزبية للأحزاب العربية في الداخل المحتل في سبيل التصدي لتنامي ظاهرة العنف في الأوساط العربية والفلسطينية، فضلاً عن منح لجنة المتابعة العليا دوراً في تعزيز هذا المسار، بحيث تتكاتف كل الجهود العربية لاجتثاث هذه الظاهرة من وسطها المعيشي.

7. إعادة الاعتبار للقيم الوطنية والدينية الداعية للتكافل الاجتماعي، والاحتكام لها في معالجة القضايا المختلفة بدلاً من اللجوء للعنف والاقتتال لتسوية الخلافات لدى فلسطينيي الداخل المحتل.

خاتمة عامة

عانى فلسطينيو الداخل المحتل كثيراً من السياسات الإسرائيلية المفروضة عليهم منذ العام 1948م، والتي اتخذت اشكالاً متعددة، كالتهجير والإبادة والتفريغ السكاني وغيرها، لكن كان للصمود الفلسطيني دوره في المحافظة على وجوهم داخل الكيان الإسرائيلي، ليجد هذا الكيان نفسه مُجبراً على منحهم مواطنته الإسرائيلية، والتي ألزمته بتقديم مختلف أشكال الخدمات المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية لهم، شأنهم في ذلك شأن أي مواطنٍ داخل الكيان الإسرائيلي يكفل له القانون العيش باستقرارٍ سلميٍّ واجتماعيٍّ.

لم يتقبل الكيان الإسرائيلي هذا الوجود الفلسطيني فيه، حتى وإن كفل له القانون حرية المواطنة والعيش الكريم، ليشرع بتطبيق سلسلةً من السياسات الإسرائيلية الداخلية الرامية لتحويل هذا الوجود إلى أقليةٍ أثنيةٍ ومناطقيةٍ تشوبها الخلافات والاختلافات والعنف والجريمة، سعياً منه لإكمال مشروعه الاستعماري والاحتلالي والاحلالي الرامي لتفريغ الفلسطينيين من حيزهم الجغرافي والطبيعي والاصلاني، والتي لاقت بيئةً لإنفاذ هذه السياسات في الأوساط العربية

والفلسطينية داخل الكيان الإسرائيلي، وينجح هذا الكيان في تجذير الكثير من مظـــاهر العنـــف والجريمة والإرهاب المدني في الأوساط العربية والفلسطينية في الداخل المحتل.

يُعاني الوجود العربي والفلسطيني، اليوم، في الداخل المحتل من تنامي ظاهرة العنف في وسطه المعيشي والاسري والاجتماعي والمجتمعي، والتي باتت تستهدف فئة الشباب الفلسطيني، والذي يعول عليهم كثيراً في التصدي للمشروع الاستعماري الإسرائيلي، وتثبيت الحق الفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي. وهو شأن يدفع بالأوساط النخبوية والسياسية والفكريـــة والأكاديميـــة والثقافية بضرورة مجابهة ومحاربة هذا التنامي، في ظل باقـــةً مـــن التغييـــرات والمتغيـــرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية الموجهة نحو فلسطينيي الداخل المحتـــل، والتـــي تزيد من حدة الضغوطات الإسرائيلية عليهم، وتدفع بهم نحو البحـــث عـــن حلـــولٍ للاســـتقرار والعيش، حتى وإن اخذت هذه الحلول؛ العنف وسيلة لذلك. وهو ما يُحتم على فلسطينيي الداخل المحتل الالتفات إلى سيرورة الأمور من حولهم، فخلاف ذلك يعني اضمحلال وجودهم، وتبـــدد هويتهم الوطنية الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- ابن منظور، **لسان العرب**، ج 3، بيروت، 1968م.

- أبو سعد، إسماعيل، **التعليم العربي في إسرائيل وسياسة السيطرة: واقع التعليم في النقب**، النقب: بئر السبع: جامعة بن غوريون، 2011م.

- أبو عصبة، خالد، **جهاز التعليم في إسرائيل: البنية، المضامين، التيارات وأساليب العمل**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2006م.

- الأحمر، احمد، **علم اجتماع الأسرة (بين التنظير والواقع المتغير)**، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004م.

- أمارة، محمد وآخرون، **مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب**، طمرة: ابن خلدون: الجمعية العربية للبحث والتطوير، 2005م.

- أمارة، محمد، **اللغة والهوية في إسرائيل**، ط 1، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2002م.

- بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م.

- بيستروف، يفغينيا (Evgenia Bystrov)، سوفير، وأرنون (Arnon Souffer)، **إسرائيل ديمغرافياً 2010 – 2030: في الطريق نحو دولة دينية**، (ترجمة: سليم سلامة)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، سلسلة أوراق إسرائيلية (55)، 2011م.

- جرايسي، برهوم، **جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2014م.

- جريس، صبري، **العرب في إسرائيل (2)**، منظمة التحرير الفلسطينية: مركز الأبحاث، 1967م.

- جون ر. سيرل (John R. Searle)، **بناء الواقع الاجتماعي: من الطبيعة إلى الثقافة**، ط 1، ترجمة: حسنة عبد السميع، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012م.

- الحاج، ماجد، **تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م.

- حيدر، عزيز، **المجتمع العربي في إسرائيل: السكان، المجتمع، الاقتصاد**، القدس: معهد فانلير (Fanler)، 2007م.

- درويش، مروان، **الفلسطينيون في إسرائيل: الصوت العربي وانتخابات الكنيست: تحليل وتقييم**، رام الله: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996م.

- درويش، مروان، نصار، نداء، بلعوم، وئام وآخرون، " **تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني الـ48(2019-2011)** "، جمعية الشباب العرب – بلدنا– بريطانيا: جامعة كوفنتري (Coventry University)، حزيران/ 2020م.

- الدقس، محمد، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987م.

- دوابشه، محمد، **صراع العربية مع العبرية في المناطق المحتلة عام 1948**، جنين: الجامعة العربية الأمريكية، د. ت.

- ربيع، حمد الله، **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**، دار النشر الإلكتروني، 2019م.

- روحانا، نديم وآخرون، **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، 2011م.

- روحانا، نديم وأريج صباغ خوري (محرران)، **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، 2011م.

- روحانا، نديم، خوري، أريج، " **مواطنة كولونيالية استيطانية: ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين** "، بيروت: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2016م.

- زبارقة، خالد، مراسلات عبر الايميل الالكتروني حول موضوع: **دور السياسات الإسرائيلية الداخلية في خلخلة المنظومة القيمة والأخلاقية والدينية لفلسطينيي الداخل المحتل**، 2020/9/22م.

- زغب، ياسر، **فلسطينيو 48 الهوية الواقع والمستقبل**، بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004م.

- سالم، أمنية، **إسرائيل من الداخل**، ط 1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016م.

- سعد، احمد، **الندوة الفكرية السياسية خبراء الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين**، غزة: المركز القومي للدراسات، منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، 2000م.

- السعدي، غازي، **الاحزاب والحكم في اسرائيل**، ط 1، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، 1989م، ص 362 – 363.

- السهلى، نبيل، **الفلسطينيون داخل الخط الأخضر (أشجار الصبار في مواجهة سياسات الاحتلال: حقائق ديموغرافية واقتصادية وسياسية)**، دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2008م.

- سويد، ريم، بنا، عناية وآخرون، **المسكن الممكن في المجتمع العربي في إسرائيل – الوضع القائم وتوصيات**، (ترجمة: مركز عدالة)، الائتلاف للإسكان الممكن في إسرائيل – المركز العربي للتخطيط البديل، 2014م.

- شلحت، انطوان، **إسرائيل 2008: انحسار الشعور بالرفاه والأمن الاجتماعي: تقارير جديدة عن صورة الأوضاع الإسرائيلية الاقتصادية – الاجتماعية**، (ترجمة: سعيد عياش)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 20019.

- طباجة، حسان: **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011م.

- طيبي، بسام، **الهوية والرؤية العالمية في عالم متغير**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1992م.

- العالم، محمود، **الهوية مفهوم في طور التشكيل**، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1998م.

- عبد العاطي، السيد وآخرون، **الأسرة المتغيرة والمجتمع**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000م.

- عبد، محمد ابراهيم، **الهوية الثقافية العربية في عالم متغير**، د. ن، 2015م.

- العبيدية، حليمة، غنطوس، وسيم وآخرون، **التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية: التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري**، بيت لحم: المركز الفلسطينيّ لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل، 2015م.

- العصا، عزيز، **فلسطينيو 48 إجماع على الوطن.. اختلاف على التسميات**، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016م.

- علي، نهاد، **إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، ط 1، جامعة حيفا: المركز اليهودي العربي، المركز العربي للمجتمع الآمن – مركز أمان، 2014م.

- غانم، اسعد، **المشهد الاسرائيلي في العام 2004**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، تقرير مدار الاستراتيجي 2005.

- غانم، اسعد، مصطفى، مهند، **الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية – مدار، 2009م.

- غونين، عميرم (Amirem Gonen)، خمايسي، راسم، **مراكز تطوير إقليميّة مشتركة للبلدات اليهوديّة والعربيّة في إسرائيل**، القدس: معهد فلورسهايمر (Fluorsheimer) لأبحاث السياسات العامّة، 1992م.

- فوكو، ميشال (Foko Michel)، **المعرفة والسلطة**، ترجمة: عبد العزيز العيادي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994م.

- قاسم، بارفس، **العنفُ في المجتمعات المعاصرة: مُواجَهات إثنوغرافيّة**، (ترجمة: هناء خليف غني)، المركز الأكاديمي للأبحاث، 2017م.

- القلقيلي، عبد الفتاح، أبو غوش، احمد، **الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم**، بيت لحم: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل، 2012م.

- كبها، مصطفى (محرراً)، **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري**، منشورات المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل)، 2014م.

- كوهين، ينون (Yenon Cohen)، **اللامساواة المكانية/ الاقليمية: اليهود والعرب في "مناطق إسرائيل"**، ترجمة: جبريل محمد، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2008م

- كيالي، ماجد، **تحوّلات إسرائيل في عالم متغير**، منظمة التحرير الفلسطينية: مركز الأبحاث، 2013م.

- محارب، محمود، **لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في اسرائيل**، القدس: مركز المعلومات البديلة، سلسلة دراسات حول العرب الفلسطينيين في اسرائيل، 1998م.

- محمد، احمد شيخ، عراف، أميرة وآخرون، **العنف والعلاقات الأسرية داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: النتائج الأساسية 2013**، الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية – جمعية الجليل، بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل – ركاز، شفاعمرو: دار الأركان للإنتاج والنشر، 2014م.

- المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل – عدالة، **سياسة الأرض والمسكن: إسرائيل تفاقم الأزمة في القرى والمدن العربية** "، المركز القانونيّ لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل – عدالة، آذار/ 2016م.

- مركز بديل، **الفلسطينيّون المهجَّرون في الداخل–الحماية الدوليّة والحلول الدائمة**، بيت لحم: المركز الفلسطينيّ لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل، 2003م.

- **معجم المصطلحات السياسية**، م 3، 1997م،

- **المعجم الوسيط**، ج 2، 1989م.

- **الموسوعة الفلسفية العربية**، م 1، 1988م.

- ميعاري، محمود، **مناهج التعليم العربي في إسرائيل**، ج 1، دراسات نقدية في مناهج اللغة العبرية والمدنيات والجغرافيا والتاريخ، الناصرة: لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، المجلس التربوي العربي، 2014م.

- نخلة، خليل (محرراً)، **مستقبل الأقلية الفلسطينيّة في إسرائيل**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2008م.

- الهمالي، عبد الله عامر، **التحديث الاجتماعي: معالمه، ونماذج من تطبيقاته**، ط2، ليبيا: قاريونس، 2008م.

الرسائل الجامعية

- الدرويش، عبد الرحمن، **دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي 48**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2018م.

المجلات والتقارير

- أبو نحل، ***يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع: 23 (1)، حزيران/ 2011م.

- أديب، أودي، ***إسرائيل كدولة ومجتمع: وجهات نظر نقدية***، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 24، 2006م.

- إغبارية، أيمن، جرايسي، عماد، ***الرؤى الإسرائيلية لمستقبل التعليم في ظلّ السياسات النيوليبرالية وصناعة الهويّة والتديّن والصهيونية والعسكرة***، **مجلة إشراقات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م.

- أمارة، محمد، مصطفى، مهند، ***صعود الليكود وتحولات الخطاب السياسي لفلسطينيي 1948***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، ع 115، 2018م.

- أيوب، سماح الخطيب، ***إقامة جسم تمثيليّ كحقّ قانونيّ للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل كأقلّيّة قوميّة أصلانيّة***، **مجلة جدل**، مدى الكرمل، ع: 15، أيلول/ 2012م، ص 1 – 2.

- بدوي، موسى، ***ما بين الفعل الاجتماعي والبناء الاجتماعي***، **مجلة إضافات**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 8، 2009م،

- جابر، رضا، ***العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل: السياقات الاجتماعية والسياسية***، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 77، 2020م.

- جبارين، يوسف تيسير، ***الفلسطيني الجديد***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 23، حزيران/ 2015م.

- جمال، أمل، ***الفلسطيني الجديد***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 23، حزيران/ 2015م.

- ريان، غصون، ***الجريمة المنظمة في إسرائيل: بين المجهول والمعلوم***، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 30، 2008م.

- زبيدات، علي، ***التعليم العالي لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 36، كانون الثاني/ 2020م.

- زغبي، همت، ***السياسات الإسرائيليّة الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل بين الاستمرارية والتغيير***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 30، أيار/ 2017م.

- زهر، سوسن، ***الفلسطيني الجديد***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 23، حزيران/ 2015م.

- السقا، أباهر، زهر، سوسن وآخرون، ***الفلسطيني الجديد***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 23، حزيران/ 2015م، ص 27 – 28.

- شافير، غرشون (Shafir Gershon)، ***ماضي وحاضر اللامساواة في إسرائيل***، (ترجمة: عادل سمارة)، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 30، 2008م.

- شحادة، امطانس، صعابنة، عميد وآخرون، ***دور فلسطينيي مناطق الـ 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني: قراءة في موقف المجتمع الفلسطيني***، **مجلة جدل**، مدى الكرمل، ع: 25، ديسمبر/ 2015م.

- شلحت، أنطوان، ***تجريم الفلسطينيين سياسة إسرائيلية***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع: 106، 2016م.

- صالح، سومر، ***سياسات تعزيز خطاب "يهودية الدّولة" في "إسرائيل" (2003 – 2013)***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع: 41 (1)، كانون الثاني/ 2017م.

- صبري، لبابة، ***المدينة الفلسطينيّة، تحوّلاتها الثقافيّة، السياسيّة، الاجتماعيّة والعمرانيّة***، **مجلة جدل**، مدى الكرمل، ع: 27 – 28، يوليو/ 2016م.

- صعابنة، عميد، أطرش، عاص، ***آراء فلسطينيي الداخل في أداء الحكومة الإسرائيلية***، حيفا: وحدة استطلاع الرأي – مدى الكرمل، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع: 15، 2015م.

- صعابنة، عميد، شحادة، امطانس وآخرون، ***دَوْر فلسطينيّي مناطق الـ 48 ومكانتهم في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ: قراءة في مواقف المجتمع الفلسطينيّ***، **مجلة جدل**، مدى الكرمل، ع: 25، كانون الاول/ 2015م.

- عبد الرحمن، أسعد، ***فلسطينيو 48 وصراع البقاء***، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الانسانية**، غزة، م: 19، ع: 2، 2011م، ص 1639 – 1641.

- عبد العالي، عبد القادر، ***التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي***، بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، ع: 381، تشرين الثاني/ 2010م، ص 26 – 28.

- عراف، سهى، ***الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل***، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 77، 2020م.

- غانم، أسعد، ***العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل – نحو معالجة نظرية وعملية***، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 77، 2020م.

- غرة، خولة، العلي، نصر، ***التوافق النفسي وعلاقته بالهوية الثقافية والتحصيل الأكاديمي لدى طلبة فلسطينيي الداخل في الجامعات الإسرائيلية***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، م: 4، ع: 16، تشرين الأول/ 2016م.

- قاضي، احمد سعيد، ***السياسات الإسرائيليّة الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل بين الاستمرارية والتغيير***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 30، أيار/ 2017م.

- قعدان، محمد، ***التعليم العالي لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 36، كانون الثاني/ 2020م.

- كبها، مصطفى (محرراً)، ***الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل: في ظلّ الحكم العسكريّ وإرثه***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، 2014م، ص 19 – 20.

- كبها، يحيى، حسين، احمد، ***السياسات التعليمية الإسرائيلية وتأثيرها على الهوية الثقافية لفلسطينيي الداخل (التحديات والحلول)***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية**، ع: 45، حزيران/ 2018م، ص 118 – 119.

- كرباج، يوسف، ***الكولونيالية الاستيطانية في الممارسة: حالة فلسطين، الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين: توقّعات للمستقبل***، **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع: 2/8، 2014م.

- الكيالي، ماجد، ***صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، م: 90، ع: 8، 2012م، ص 7 – 11.

- محارب، محمود، ***حكومة نتنياهو الرابعة: الأضيق والأكثر تطرفًا***، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع: 15، 2015م، ص 112 – 113.

- محاميد، مُسلم، ***التعليم العالي لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 36، كانون الثاني/ 2020م.

- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ***التعليم العالي وتشغيل الأكاديميين في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل***، **سلسلة أوراق إسرائيلية** (68)، رام الله، 2016م، ص 15 – 18.

- مصطفى، مهند، ***المجال العمومي في المجتمع العربي الفلسطيني داخل الخط الأخضر***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 29، كانون الأول/ 2016م.

- مقاري، إكرام، ***التعليم العالي لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل***، **مجلة جدل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، ع: 36، كانون الثاني/ 2020م.

- ميعاري، سامي، ***تفسير الجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: العوامل الاجتماعية الاقتصادية في مقابل العوامل الثقافية***، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 77، 2020م، ص 37 – 38.

- ميعاري، محمود، ***تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، م: 19، ع: 74، 2008م.

- ناصر، قيس يوسف، ***التخطط والبناء في إسرائيل بين السلطة المركزية والأقلية العربية***، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 54، 2014م.

- ياهف، دان (Dan Yahav)، ***هل إسرائيل دولة ديمقراطية؟***، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع: 24، 2006م.

المراجع الالكترونية

- إبراهيم، أنس، العنف في الداخل المحتل: إسرائيل تحرس الفوضى، موقع ألترا (Ultra) فلسطين، 2018/6/19م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/HDBws .

- أبو ارشيد، سليمان (محاوراً)، د. صالح نجيدات: مكافحة الجريمة لا تقتصر على العقاب بل تمتد لتجفيف منابعها، احمد دراوشة (محرراً)، موقع عرب 48 على الانترنت، 2019/10/5م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/xJ07e .

- أبو جابر، أبراهيم وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، ط2، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011م. انظر الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/Kapo3 .

- أبو رزق، محمد، القتل بالمجتمع العربي في "إسرائيل".. تقاعس رسمي هدفه نشر الجريمة، موقع الخليج أون لاين، 2019/10/6م. الرابط الإلكتروني: http://khaleej.online/L4V3RY .

- أبو رشيد، سليمان (محاوراً)، حوار | أبو بدر: الاكتظاظ يحوّل بلداتنا إلى أوكار للعنف والجريمة، باسل مغربي (محرراً)، موقع عرب 48 على الانترنت، 2019/11/9م، الرابط الالكتروني: https://2u.pw/PkdNN .

- أبو رشيد، سليمان، الاندماج أيضا أسلوب كولونيالي لا يختلف عن التهجير والإبادة، موقع عرب 48 على الانترنت، 2019/11/7م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/4GESn

- أبو عامر، عدنان، المثلث العربي الذي يقلق إسرائيل.. كيف يحاول نتنياهو استغلال صفقة القرن للتخلص من جزء من فلسطينيي 48، موقع عربي بوست على الانترنت، 2020/2/3م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/olvJR .

- أبو عامر، عدنان، فلسطينيو48.. الهدف الإسرائيلي القادم من صفقة القرن، موقع د. عدنان أبو عامر على الانترنت، 2020/2/7م، الرابط الإلكتروني: https://adnanabuamer.com/post/4264 .

- أبو عصبة، خالد، المجتمع العربي في الداخل آخذ في التفكك، مقابلة خاصة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2012/8/7م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/ReWhT .

- اتفاق اوسلو (Oslo): أو إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي. أنظر الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/obtpV .

- ادفع أو ارحل.. حرب "إسرائيل" الطاحنة على فلسطينيي الـ48، موقع الخليج اون لاين على الانترنت، 2018/2/19م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/hTs7U

- الاقتصاد العربي لفلسطينيي 48 من بداية التسعينات حتى العام 2000، موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا على الانترنت: الرابط الإلكتروني: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3290 .

- بدران، نزار، فلسطينيو 1948 عنوان المرحلة المُقبلة..، موقع عرب 48 على الانترنت، 2016/2/12م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/7eGLp .

- تغيرات وتحولات في مبنى العائلة العربية في اراضي ال 48، موقع جمعية الجليل على الانترنت، الرابط الإلكتروني: http://www.gal-soc.org/ar/article.aspx?id=149

- الجريمة المُنظَّمة.. سلاح إسرائيل للانتقام من فلسطينيي الداخل، موقع صحيفة القدس على الانترنت، 2019/12/3م. الرابط الالكتروني: http://www.alquds.com/articles/1575364971212676200/ .

- حسايسي، بادي، ارتفاع ضحايا المجتمع العربي في إسرائيل... من المسؤول وما سبل المعالجة؟، موقع جريدة القدس العربي على الانترنت، 2019/10/6م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/gRfeZ .

- حسن، زكريا، بسبب العنف... 40% من أفراد المجتمع العربي يشعرون بعدم الأمان، موقع عرب 48، 2019/6/12م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/Llt7W .

- دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، إسرائيل بالأرقام بيانات مختارة من الكتاب الإحصائي السنوي في إسرائيل، 2019م. انظر الرابط الإلكتروني للترجمة العربية: https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/isr_in_n/isr_in_n18ar.pdf .

- درباس، ناهد، فلسطينيو الداخل... 2019 عام الفقر والعنف والهدم، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2020/1/4م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/4NY0L .

- درويش، مروان، نصار، نداء، بلعوم، وئام وآخرون، " تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني الـ48(2019–2011) "، جمعية الشباب العرب – بلدنا– بريطانيا: جامعة كوفنتري (Coventry University)، حزيران/ 2020م.

- زيداني، نائل، " إسرائيل تستعد لسحق البيوت العربية في الداخل الفلسطيني "، موقع العرب الجديد على الانترنت، 2017/4/5م.الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/6ndJ1 .

- سرية، أبو رجب، عن العنف في المجتمع العربي بإسرائيل، جريدة الايام، 2019/10/11م. الرابط الالكتروني: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1377fff3y326631411Y1377fff3 .

- سياسات إسرائيل بين بدو النقب وبدو القدس، موقع الجزيرة على الانترنت، 2017/2/22م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/iBlDT .

- شاهين، خليل، " فلسطينيو 48 وانتفاضة الأقصى "، موقع الجزيرة على الانترنت، د. ت. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/NFaLh .

- عام على قانون "كامينتس: جرافات الاحتلال تهدد 50 ألف منزل بالداخل الفلسطيني، موقع العربي الجديد على الانترنت، 2018/6/30م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/EGQ8w .

- العراقيب.. قرية هدمتها إسرائيل 101 مرة في 6 سنوات "، 2016/8/16م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/bojSP .

- عسيران، راغدة، العنف والجريمة في فلسطين 48: الأسباب والمعالجات، موقع وكالة القدس للأنباء على الانترنت، 2020/6/10م، الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/I45jY .

- عودة، يوسف، تعليم العرب في إسرائيل، موقع منتدى الحوار المتمدن على الانترنت. الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org .

- قاضي، أحمد سعيد، نهب إسرائيل أراضي فلسطينيي الخطّ الأخضر.. مسار متواصل، موقع صحيفة العربي الجديد على الانترنت، 2016/5/26م، الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/opinion .

- كيوان، سهيل، تفوّق عرب 48 على الضفة والقطاع وعلى اليهود، موقع جريدة القدس العربي على الانترنت، 2019/5/29م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/DrzBf .

- ماذا تعرف عن الكنيست الإسرائيلي؟، موقع قناة الجزيرة على الانترنت، 2015/3/17م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/G4Ddi .

- مجادلة، محمود، دولة داخل الدولة: هكذا سيطرت منظمات الإجرام على المجتمع العربي، موقع عرب 48 على الانترنت، 2020/1/14م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/I1UiG.

- المدارس العربية تؤخر دوامها في الداخل المحتل، موقع الحدث على الانترنت، 2019/9/1م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/23qih .

- المركز العربي للمجتمع الآمن – مركز أمان، المحامي رضا جابر لجريدة القدس : 3 اقتراحات في موضوع حل النزاعات وتنظيم المجتمع العربي، 2020/7/21م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/YDDY3 .

- مريح، إيناس، إطلاق حملة "لا للتفريط بأرض الآباء والاجداد" لمواجهة السماسرة، موقع عرب 48 على الانترنت، 2015/12/16م،الرابط الالكتروني: https://cutt.us/Il0aT.

- من هم الفلسطينيون في إسرائيل؟، موقع جمعية الجليل على الانترنت، الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/04f4C.

- من هو درويش.. مؤسس الحركة الإسلامية بالداخل الفلسطيني؟"، موقع الجزيرة على الانترنت. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/MchtN .

- مواسي، علي، الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنية، موقع المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل على الانترنت، 2014/10/1م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/ZBhOh .

- موقع دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية على الانترنت، الرابط الإلكتروني: https://www.cbs.gov.il/AR/pages/default.aspx .

- موقع عرب 48. الرابط الإلكتروني: https://www.arab48.com/ .

- موقع لجنة المتابعة العليا لقضايا الفلسطينيين في الداخل المحتل على الانترنت، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/vj9VL .

- ميعاري، محمد، القائمة التقدمية للسلام: للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، جامعة بير زيت: الأرشيف الرقمي الفلسطيني، ع 26، الرابط الإلكتروني: http://www.awraq.birzeit.edu/ar/node/8293 .

- وتد، محسن، " فلسطينيو 48.. صراع وجود لا حقوق، موقع الجزيرة على الانترنت، 2016/3/16م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/NPA2N .

- وتد، محسن، معركة الأرحام داخل الخط الأخضر. لماذا اختلت كفة الديموغرافيا بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟، موقع الجزيرة على الانترنت، 2020/2/9م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/U9BIf .

- وتد، محمد محسن، 9 سنوات من سفك الدماء في المجتمع العربي.. أسباب وتداعيات، موقع عرب 48 على الانترنت، 2020/6/5م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/9xdt6.

- وتد، محمد محسن، جرائم بلا عقاب.. فلسطينيو 48 ضحايا غياب القانون، موقع الجزيرة على الانترنت، 2019/10/4م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/A3gU1 .

- يشكل دمارًا لأجيالٍ كاملة".. مخطط إسرائيلي لتهجير 63 ألف فلسطيني بالنقب، موقع مركز العودة الفلسطيني، الناصرة، 2019/10/8م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/SPehT .

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Role of Internal Israeli Policies in Violence Upsurge within the Arab Palestinian Community (2009 – 2020)

By
Dana Sobhi Mohammed Yousef

Supervised by
Dr. Ibrahim Abu Jaber

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning & Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2021

The Role of Internal Israeli Policies in Violence Upsurge within the Arab Palestinian Community (2009 – 2020)

By
Dana Sobhi Mohammed Yousef
Supervised by
Dr. Ibrahim Abu Jaber

Abstract

This study aims at recognizing the role of the internal Israeli foreign policy in the increase of violence in the Arab community in Israel (2009 – 2020). The problem at hand lies in the increase of violence in the Arab community in Israel which is a critical Palestinian issue in Israel. In light of the carelessness of the Israeli authorities to prevent this phenomenon from spreading in Arab communities in Israel and deal with it at the legal, procedural and penal levels indicating the existence of a role of the Israeli occupation in this increase.

In order to achieve the aims of the study and know the role of the Israeli policies in the increase of violence in the Arab community in Israel, the researcher has asked one main question around upon which all the parts of the study are based: "What is the role of the Israeli internal policies in the increase of violence in the Arab communities in Israel?"

The researcher has employed the descriptive analytical method in order to answer the previously mentioned question as well dividing this study into five chapters talking about the Palestinian reality in Israel and the imposed Israeli policies upon them highlighting their impact on the increase of violence in the Arab communities in Israel.

In the first chapter the researcher tackles a general introduction about the main issue of the study, its problem, questions, significance and aims. As for the second chapter, the researcher talks about the general social situation of 1948 Palestinians in Israel. In the third chapter, the researcher explores the internal Israeli policies implemented by the political and security institutions on the 1948 Arabs. Furthermore, they vary socially, educationally, culturally and legally aiming at targeting the Palestinian existence in the 1948 occupied land and spreading violence fighting and killing among them.

As for the fourth chapter, it has discussed the role of the Israeli policy towards 1948 Arabs in spreading violence, killing and fighting among them by passing social laws facilitating spreading the use of weapons and ignoring a lot of violent and illegal practices. This encourages such phenomena which have poetical, social and occupational aims by the Israeli security institutions.

Finally, the fifth chapter summarizes the most important recommendations of the study including the necessity of fighting such policies by enhancing the Palestinian identity and fighting partial civil and social advancement. Also, it is important to fight crime in its origin especially the gangs in the Arab community. Besides, it is necessary to organize more protests calling for abiding security and political institutions in Israel to achieve stable peace and tranquility in the 1948 community according to the cost of the Israeli citizen. Also, it is highly recommended

to claim the rights in the Israeli Knesset regularly in order to restore the national and religious values of social solidarity and base the solution of our problems on it instead of going to violent stages including fighting in order to settle the problems of the 1948 Arabs better than violence and fighting among families.